يطبع لأول مرة

جدليات شيخ الإسلام ابن تيمية حول النبوات والغيبيات

تأليف
فضيلة الشيخ العلامة
محمد خليل هراس



ترجمة الشيخ العلامة الدكتور محمد خليل هراس -رحمه الله-[(١)]

اسمه ومولده: وهو محمد خليل هراس، ولد في بلدة الشين -كفر الشيخ- عام ١٣٣٥هـ- الموافق ١٩١٥م[(٢)].

نشأته وتعليمه: نشأ الدكتور محمد خليل هراس نشأة دينية إذ تلقى تعليمه الأول في المدارس الأزهرية عام ١٩٢٦م، ثم التحق بكلية أصول الدين جامعة الأزهر، ودرس بها إلى أن تخرج عام ١٩٤٠م حاصلاً على الإجازة العالية.

التحق بقسم الدراسات العليا إلى أن نال شهادة الدكتوراه عام ١٩٤٥م، وكان موضوع رسالته: «ابن تيمية ورده في على مذاهب المتكلمين»[(٣)].

ومن هنا يظهر أنه اعتنق مذهب السلف من وقت مبكر، أي قبل إكماله مراحله التعليمية.

---

(١) هذه الترجمة مأخوذة من كتاب: «جماعة أنصار السنة المحمدية، نشأتها-أهدافها-منهجها-جهودها» إعداد/ د. أحمد محمد الطاهر، بتمامها، انظر (ص١٩٢-٢٠١)، وهو ضمن سلسلة الرسائل الجامعية (٣٠) ضمن مطبوعات جماعة أنصار السنة المحمدية بالقاهرة - الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

(٢) انظر مجلة التوحيد، العدد الأول محرم ١٤١٧هـ السنة الخامسة والعشرون (ص٥٧).

(٣) انظر مجلة التوحيد، العدد الأول محرم ١٤١٧هـ السنة الخامسة والعشرون (ص٥٧).

وظائفه: عمل الشيخ محمد خليل هراس بعد تخرجه مدرسًا في المعهد الديني بالزقازيق، وبعد نيله درجة الدكتوراه شغل وظيفة التدريس بكلية أصول الدين -جامعة الأزهر- فقد كان أستاذًا للعقيدة والفلسفة بها.

تولى رئاسة جماعة أنصار السنة المحمدية بالزقازيق، ثم ترأس فرع الجماعة بطنطا بعد تكوينه لها.

تم اختياره نائبًا للرئيس العام لجماعة أنصار السنة المحمدية بمصر الشيخ عبد الرحمن الوكيل، وذلك في اجتماع الجمعية العمومية المنعقدة في ١٥ محرم ١٣٨٠هـ الموافق ٩ يوليو ١٩٦٠م.

تولى رئاسة جماعة الدعوة الإسلامية بالغربية بعد أن أسسها مع الدكتور عبد الفتاح إبراهيم سلامة[١] في عام ١٣٩٣هـ الموافق ١٩٧٣م[٢].

انتدب للتدريس في كلية الشريعة بمكة المكرمة، وظل سبع سنوات، وأنشأ فرع العقيدة بقسم الدراسات العليا وأصبح رئيسًا لهذا الفرع إلى حين وفاته، وقد حدثت معارضة شديدة من الأزهر عند إعارته للمملكة العربية السعودية، إلا أن الملك فيصل -رحمه الله- طلبه بإلحاح، ثم تدخل معالي الفريق عبد الرحمن أمين

---

(١) عبد الفتاح إبراهيم سلامة، ولد بمدينة طنطا في ٢٢/٤/١٩٣٨م، تدرج في مراحل التعليم إلى أن حصل على الدكتوراه عام ١٣٩٩هـ عمل في الأوقاف المصرية والليبية والجامعة الإسلامية بالمملكة العربية السعودية، توفي في ٢٩ شوال ١٤١٨هـ.

انظر مجلة التوحيد، العدد الثاني عشر، ذو الحجة ١٤١٨هـ السنة ٢٦، (ص٥٨).

(٢) انظر مجلة التوحيد، العدد الثاني عشر، ذو الحجة ١٤١٨هـ السنة السادسة والعشرون، (ص٥٩).

يومئذٍ فوافقت الدولة على إعارته.

والسبب في الاعتراض، حمله بقوة لواء السلفية ومحاربته منهج المتكلمين والفرق الضالة[1].

مكانته العلمية: تبوأ الدكتور محمد خليل هراس مكانة علمية متميزة فقد عُرف في الأوساط العلمية بمعرفته الدقيقة للعقائد والفرق الكلامية، والمذاهب الفلسفية الغربية منها والشرقية، فقد كان منهجيًا في بحثه دقيقًا في تناوله مرتبًا في عرضه، ذا إحاطة تامة بالموضوع الذي يريد إبرازه، كان فريدًا في حل المعضلات، وتجلية الغوامض من المسائل، وتوضيح القضايا والمسائل المعقدة، كان ذا نَفَس طويل في بيان الحق وعرض الأدلة وتعميق المفاهيم وإفحام الخصوم، وقد عُرف ذلك من محاضراته التي كانت تستغرق الساعات، وكتاباته وأدائه في حجرة التدريس[2].

قال الشيخ عبد الرزاق عفيفي في مقدمته لكتاب «شرح العقيدة الواسطية»:

«... فكتاب الشيخ محمد خليل هراس من أنفس الشروح وأوضحها بيانًا وأخصرها عبارة»[3].

وقال الشيخ أبو الفداء السيد عبد المقصود بن عبد الرحيم الأثري في مقدمته لكتاب: «فصل المقال في نزول عيسى وقتله الدجال» تأليف الدكتور محمد خليل هراس:

«وقد أحسن المؤلف صنعًا بالرد على من قال بهذا القول -أعني: رد ما صح

(١) انظر المرجع السابق (ص٥٧).

(٢) انظر المرجع السابق (ص٥٨).

(٣) الطبعة الرابعة، مؤسسة مكة للطباعة والإعلام (ص٢).

عن رسول الله ﷺ في ذلك -ونجد ذلك في هذه الرسالة الصغيرة الحجم؛ لكنها جمعت الأدلة وردت على الخصوم، فرحم الله مؤلفها وجزاه عن الإسلام خيرًا»[1].

وقال ناشر كتاب «دعوة التوحيد أصولها، الأطوار التي مرت بها ... مشاهير دعاتها» عبد الفتاح الزيني: «والدكتور محمد خليل هراس وهو رئيس قسم العقيدة والفلسفة بجامعة الأزهر، وداعية من دعاة أنصار السنة في مصر، لجدير به أن يؤلف مثل هذا الكتاب، وكم من محاضرة وقد استمعت إليه شخصيًّا فيها، واستفدت منها الكثير...، وكان يبين التوحيد الذي دعت إليه الرسل، ورأيته -رحمه الله- في آخر حياته ينافح عن السنة، ويرد على الذين يردون أحاديث البخاري ومسلم بما استحسنته عقولهم؛ فرحمه الله رحمة واسعة، وسائر علماء المسلمين»[2].

وقال الشيخ علوي بن عبد القادر السقاف في ترجمته للشيخ خليل هراس:
«كان -رحمه الله- سلفي المعتقد، شديدًا في الحق، قوي الحجة والبيان، أفنى حياته في التعليم والتأليف، ونشر السنة وعقيدة أهل السنة والجماعة»[3].

جهوده في نشر عقيدة السلف: عاش الدكتور محمد خليل هراس حياة علمية حافلة بالتضحيات والجهاد من أجل إرساء المنهج العدل والمذهب الحق، وتوطيد

---

(١) الطبعة الثانية، الدار السلفية لنشر العلم، (١٤١٣هـ ١٩٩٣م)، (ص٥).

(٢) الطبعة الأولى، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة (١٤٠٧هـ ١٩٨٧م)، الناشر: مكتبة ابن تيمية، (ص٥).

(٣) شرح العقيدة الواسطية، ضبط وتخريج، علوي عبد القادر السقاف، الطبعة الثالثة، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض (١٤١٥هـ ١٩٩٥م) (ص٤٢).

الدعوة السلفية، كما عمل على محاربة الشرك والبدعة، والفرق الضالة، والمذاهب الهدامة، والأفكار المنحرفة، ولقد سخر في تحقيق ذلك كل الوسائل واستفاد من كل المجالات التي أتيحت له من خلال التدريس في المعاهد والكليات، وإقامة المحاضرات العامة، والكتابة في مجلة الهدي النبوي، وإصدار الكتب والرسائل ... وغير ذلك.

قال الشيخ محمد عبد الحميد الشافعي رئيس جماعة أنصار السنة المحمدية بمصر سابقًا بعد موت الدكتور هراس: وهكذا مات خليل، فمات عالم سلفي جليل، طالما حمل على عاتقه عبء الدعوة إلى الله، والجهاد في سبيله، كان يحارب (الصنمية) بكل ما أوتي من قوة، وكان يجند كل جهده ووقته في سبيل التعريف بالسنة، والتحذير من البدعة، وكان يلاقي من عنت الجبارين وكيد المبتدعين، وزندقة الملحدين، ما لا يطيقه إلا الصابرون المحتسبون.

ولقد كان -بحق- داعية مخلصًا لا يتوانى، ولا يتكاسل، وإنما كان حركة نشاط دائبة في كل مكان؛ في القرية، وفي المدينة، وحيثما توجه من أرض الله[(١)].

بدأت صلة الدكتور محمد خليل هراس بجماعة أنصار السنة المحمدية حوالي عام ١٣٦٠هـ في فترة مؤسسها الشيخ محمد حامد الفقي، حينما كان مدرسًا بالمعهد الديني بالزقازيق، فقد بدأ يبث دعوة التوحيد في منابر الزقازيق، كما كان يعد في هذه الفترة رسالة الدكتوراه عن شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-[(٢)].

في كلية أصول الدين بالأزهر: في عام ١٩٤٥م حصل الشيخ محمد خليل هراس

---

(١) مجلة التوحيد، العددان (١٠، ١١)، شوال ذو القعدة ١٣٩٥هـ المجلد الثالث (ص٤).

(٢) انظر: المرجع السابق (ص٥).

على شهادة الدكتوراه، وعُين بعدها أستاذًا في كلية أصول الدين بالأزهر، فعمل جاهدًا على نشر عقيدة السلف في أروقة الأزهر، وشن حربًا شعواء على مذاهب المتكلمين، مبينًا ما فيها من انحراف عن مذهب أهل السنة والجماعة، مستقيًا معلوماته من كتب شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه الحافظ العلامة ابن قيم الجوزية، وقد كان يقيم المحاضرات العلمية المستوفية المليئة بالأدلة السمعية والعقلية، ومنها محاضرته التي ألقاها في الأزهر وطبعت ضمن محاضرات الأزهر بإشراف الدكتور محمد البهي بعنوان: (الصفات الإلهية عند ابن تيمية).

ولقد كان الدكتور هراس حريصًا كل الحرص على تخريج جيل من الطلبة عارف بعقيدة السلف، قد أُشربها، وجرت منه مجرى الدم من العروق؛ ليحمل لواءها عند تخريجه، ويعلنها في قومه وبين عشيرته وفي مجتمعه، فلم يكن يلقي محاضرته مجرد معلومات محضة؛ بل كان يربطها بالجانب الروحي والاعتقادي.

ومن جهده في الأزهر لإظهار المنهج السلفي، وثباته عليه، من خلال كتب شيخ الإسلام ابن تيمية، أن جعل بحثه لنيل درجة الأستاذية بعنوان: «ابن تيمية السلفي».

ولقد لقي الدكتور محمد خليل هراس من جراء هذا الحماس، وهذه الغيرة لمذهب السلف عنتًا شديدًا وأذى كبيرًا، وواجه صعوبات سواء من إدارة الأزهر، أو من بعض شيوخه وأقرانه، ومن ذلك ما ذكرناه من معارضتهم إعارته للمملكة العربية السعودية.

وأيًا كان فقد كان للدكتور هراس دور بارز، وسعي مشكور في نشر عقيدة

السلف في الأزهر[1].

مقالاته في مجلة الهدي النبوي: عمل الدكتور محمد خليل هراس على نشر مذهب السلف من خلال مقالاته المتسلسلة والمتتابعة التي كان يكتبها بانتظام في مجلة جماعة أنصار السنة وقتذاك: «الهدي النبوي» والتي كانت لسان حال الجماعة، وكانت تجوب الأقطار الإسلامية ناشرة دعوة السلف حاملة لواء التوحيد رافعة شعار السنة.

كتب فيها الدكتور هراس مقالات تحت ثلاثة عناوين جلَّ فيها العقيدة، ورد على منكري بعض الأحاديث ممن تأثر بأصحاب المدرسة العقلية من قدماء ومحدَثين، وهي:

١- عقيدة القرآن والسنة: وتحت هذا العنوان قصد الشيخ هراس إلى بيان العقيدة الصحيحة المأخوذة من المنهلين الصافيين: كتاب الله الكريم، وسنة المصطفى الأمين -عليه الصلاة والتسليم-.

وقد عرض فيها الموضوعات: وجود الله في حلقتين، توحيد الله ﷻ في أكثر من نيف وأربعين حلقة، ناقش فيها القضايا المتعلقة بتوحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية، والعبادات من الدعاء والاستعانة والاستغاثة، وتوحيد الأسماء والصفات، وغير ذلك.

٢- الله مستوٍ على عرشه ولو كره المعطِّلون: وهو عبارة عن رد على مقال كتب في مجلة «الاعتصام» وقد بين في هذه المقالات عقيدة أهل السنة والجماعة في استواء الله على عرشه، ورد على أهل الكلام.

---

(١) انظر: المرجع السابق، (ص٥)، مجلة التوحيد، العدد الأول محرم ١٤١٧هـ السنة الخامسة والعشرون، (ص٥٧، ٥٨).

٣- ركن السنة.

محاضراته في دار المركز العام والمدن والقرى والكليات: من أساليب جماعة أنصار السنة، ووسائلها في نشر دعوة التوحيد والسنة المحمدية: المحاضرات الدورية التي كانت تلقى في دار المركز العام يومي الأحد والأربعاء من كل أسبوع، يحضر لها ويعلن عنها.

ولقد كان للدكتور محمد خليل هراس مشاركة فاعلة في إقامة هذه المحاضرات؛ إذ كان يركز فيها على بيان عقيدة السلف معضدًا ذلك بإيراد الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والتابعين والأئمة والأعلام، فكانت محاضراته تجد رواجًا كبيرًا[(١)].

أما فيما يتعلق بالمدن والقرى، فقد كان المركز العام ينظم زيارات لفروع أنصار السنة في مدن مصر، وقُراها لإلقاء المحاضرات والدروس العلمية، أو لحضور اجتماع الجمعية العمومية؛ لاختيار مجالس إدارة تلك الفروع، أو للمشاركة في مناسبة معينة كافتتاح مسجد، أو إشهار فرع أو غيره.

وفي هذا المضمار يضطلع الشيخ محمد خليل هراس بدور كبير، فيشارك في هذه الرحلات الدعوية والإدارية التفقدية، ويتوج تلك الجموع ويُشنِّف أسماع الحضور بإلقاء محاضرة قيمة حسب ما هو مخطط له في الزيارة[(٢)].

أما الكليات فقد كان يلقي بها محاضرات علمية مغتنمًا الفرصة ليعرض الدعوة السلفية للسامعين من أعضاء هيئة التدريس، وطلبة الكليات.

(١) راجع الإعلان عن هذه المحاضرات، وبيان جدول المحاضرات في أعداد مجلة الهدي النبوي.
(٢) انظر الإعلان عن هذه الرحلات وبرامجها في أعداد مجلة الهدي النبوي.

وكان أحيانًا يوجه نصائح ثمينة لشباب الأزهر قرب انتهاء العام الدراسي ليثوبوا إلى قراهم وأهليهم وهم مزودون بعقيدة القرآن والسنة[١].

تكوينه جماعة أنصار السنة المحمدية بطنطا: بعد اعتناق الشيخ محمد خليل هراس مذهب السلف صدع بالدعوة إلى الله في المعاهد والكليات والمدن والقرى، ومن ذلك بلدته طنطا؛ ولكنه لما كان يعلم أن الدعوة الفردية تموت بموت أصحابها، وكان مؤمنًا بمبدأ التعاون على البر والتقوى -والعمل الجماعي شكل من أشكال التعاون- عمل على تكوين فرع لجماعة أنصار السنة المحمدية بطنطا، وتولى رئاسته، واستطاع مع إخوته في الدعوة أن يبث التوحيد، وينشر العقيدة، وأن يحيي السنة، ويهدم الشرك والخرافة، وأن يميت البدعة، مذكرًا بكتاب الله الكريم، وسنة المصطفى ﷺ.

قال الشيخ فتحي أمين عثمان: «ولما كَوَّنَ الشيخ هراس جماعة أنصار السنة المحمدية بطنطا، كان يلقي فيها محاضراته التي يحارب فيها البدعة، ويدعو إلى السنة بالحسنى، وبأدلة القرآن والسنة، وكان لها أكبر الأثر في رد كثير من الناس إلى الحق والصواب.

وكان من أثرها أيضًا أن غلى غضب أعداء الحق فتحركوا يشكونه إلى المسئولين، وذلك لتشويه مسلكه، وكانت حجتهم قائمة على أساس أنه يكره الأولياء، غير أن هذا الأمر وقع في يد رجل ذكي سرعان ما أدرك الحق، وعرف الباعث على الشكوى، فنصحهم بالكف عن ذلك؛ لأن الشيخ يدعو إلى الحق[٢]؛ والتصدي

(١) انظر مجلة الهدي النبوي، العددان (٧، ٨)، رجب وشعبان ١٣٧٤هـ المجلد ١٩، (ص٣٨).

(٢) مجلة التوحيد، العدد الأول محرم ١٤١٧هـ السنة الخامسة والعشرون، (ص٥٨).

لأهل الحق بمثل هذه الأساليب أمر معلوم ممن يقف في وجه الحق، وممن تعوزهم الحجة في رده، وإفحام أهله.

وكان الشيخ هراس يخطب الناس في صلاة الجمعة في المسجد، ويقيم المحاضرات في الأمسيات في فرع الجماعة، وفي غيره إذا أتيحت له الفرصة، ولقد وجدت دعوته قبولاً، وكان من أكبر مناصريه الدكتور عبد الفتاح سلامة -رحمه الله-.

تأليفه الكتب وانتصاره لمذهب السلف: يعد الشيخ محمد خليل هراس من أكثر علماء أنصار السنة عناية بالكتابة عن عقيدة السلف، فقد بدأ في هذا الاتجاه منذ تلقيه العلم، وقد كانت رسالته لنيل درجة الدكتوراه بعنوان: «ابن تيمية، ونقده لمسالك المتكلمين في الإلهيات»، وكتب لدرجة الأستاذية بحثه عن شيخ الإسلام بعنوان: «ابن تيمية السلفي».

ومن أكبر جهود الدكتور محمد خليل هراس في نشر دعوة السلف: شرحه كتاب «العقيدة الواسطية»، لشيخ الإسلام ابن تيمية الذي يمتاز بالوضوح، والاختصار، والاستشهاد في مواضع كثيرة بالقرآن الكريم وبالسنة النبوية، وبأقوال السلف من المتقدمين والمتأخرين، وذكر مقالات الفرق، والرد على شبههم.

قال الشيخ عبد الرزاق عفيفي في تقديمه الكتاب كما تقدم: «فكتاب شرح العقيدة الواسطية، لفضيلة الأستاذ الشيخ محمد خليل هراس من أنفس الشروح، وأوضحها بيانًا، وأخصرها عبارة»[1].

ويعد هذا الشرح ضمن الكتب المقررة في بعض المعاهد والمدارس.

(١) شرح العقيدة الواسطية (ص٢).

يأتي بعد ذلك تأليفه كتاب: «دعوة التوحيد» والذي يمتاز بالسهولة واليسر، وبأسلوب العصر[(١)] وقد تعرض فيه لأهم مسائل العقيدة من تعريف التوحيد وأقسامه وآثاره، وبيان صفات الله تعالى، ودعوة الأنبياء من لدن نوح ﷺ إلى محمد ﷺ، وظهور الفرق: القدرية، والمرجئة، والجهمية، والمعتزلة، وغيرها، والكلام على المتصوفة ومفاسدها والرد عليها، وهو من الكتب المنتشرة التي بذل فيها الشيخ خليل هراس جهدًا لبيان دعوة التوحيد.

ثم كتاب: «شرح القصيدة النونية» لابن القيم، ويعتبر شرح هذه القصيدة من نشر مذهب السلف، لما فيها من بيان عقيدة أهل السنة والجماعة في كل مسائل الاعتقاد، وذكر آراء مقالات الفرق والرد عليها في أسلوب شعري سَلِسٍ رصين، ويقع الشرح مع المتن في مجلدين.

ومن كتبه المهمة، كتاب: **«فصل المقال في نزول عيسى ﷺ وقتله الدجال»**، وهو عبارة عن رد على أصحاب المدرسة العقلية ومن نحا نحوهم وبعض من تأثر بهم، خاصة فيما يتعلق بإنكار نزول عيسى ﷺ وما من شك أن هذا يُعد من جهوده في إيقاف تلك الموجة العارمة التي تفتح المجال أمام أصحاب الأغراض والأهواء أن يتلاعبوا بمسائل العقيدة.

يقول الشيخ محمد خليل هراس في المقدمة:

أما بعد: فمنذ مطلع هذا القرن -أو قبله- وجدت جماعة تدعو إلى التحرر الفكري، وتتصدر حركة الإصلاح الديني، وتعمل لإحياء المفاهيم الدينية الصحيحة

(١) من كلمة ناشر الكتاب الشيخ عبد الفتاح الزيني (ص٥).

في نفوس المسلمين؛ ولكنهم في سبيل ذلك عمدوا إلى إنكار كثير من المغيبات التي وردت بها النصوص الصريحة المتواترة من الكتاب والسنة الأمر الذي يجعل ثبوتها قطعيًا ومعلومًا من الدين بالضرورة، ولا سند لهم في هذا الإنكار إلا الجموح والغرور العقلي...»[1].

وكذلك كتاب: «الحركة الوهابية» الذي رد فيه على مقال للدكتور محمد البهي، وهو من الجهود المبذولة لإزاحة الشُّبه والدعايات المغرضة عن دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب التي تعد من الحركات الإسلامية والتجديدية التي بثت في الأمة روح الدعوة السلفية، وفيها يقول:

«إن الحركة إنما نادت بالرجوع إلى مذهب السلف في العقائد التي هي الأصول؛ لأن السلف كانوا فيها على رأي واحد ضد أهل الأهواء من الخوارج، والشيعة، والقدرية، والمرجئة، والجهمية، ونحوهم»[2].

التحقيق والشرح: قام الدكتور محمد خليل هراس بتحقيق وشرح بعض كتب السلف في مجالات شتى في العقيدة والحديث والسيرة والفقه وغيرها.

فتحقيق كتب العقيدة ونشرها يعد من الجهود في خدمة مذهب السلف، إذ إن مادته محصورة في بيان العقيدة الصحيحة والتوحيد الخالص على ما كان عليه السلف الصالح.

وأما ما كان منها في الفنون الأخرى، فإن شرح الدكتور هراس، أو تعليقاته

(١) (ص٥).
(٢) (ص٣٢).

عليها متركزة على بيان عقيدة السلف والدعوة إلى التمسك بها.

فتاواه في مجلة الهدي النبوي: تولى الشيخ محمد خليل هراس الإجابة على أسئلة القراء في مجلة الهدي النبوي بعد وفاة الأستاذ أبي الوفاء محمد درويش -رحمه الله-، وقد كانت الأسئلة تَرِد من كل بلدان العالم الإسلامي التي تصل إليها مجلة الهدي النبوي، وفي جميع مجالات وفنون العلم.

ولا شك أن الاضطلاع بهذا الدور يتطلب جهدًا كبيرًا من النظر في كتب أهل العلم لإعداد الأجوبة على هذه المسائل المتنوعة، ومنها جزء ليس بيسير يتعلق بقضايا الاعتقاد والتوحيد والسنة، وقد استمر الشيخ هراس في القيام بهذا الدور المهم؛ إذ يعتبر بيان المشاكل من ترسيخ المعلومة في نفوس القراء والسامعين، استمر في إجابة المستفتين إلى أن توقفت المجلة عام ١٣٨٧هـ[1].

* مؤلفاته وتحقيقاته:

له مؤلفات عدة، منها:

١- دعوة التوحيد.

٢- شرح العقيدة الواسطية.

٣- ابن تيمية ونقده لمسالك المتكلمين في مسائل الإلهيات.

٤- ابن تيمية السلفي.

٥- شرح القصيدة النونية، لابن القيم.

---

(١) انظر مجلة التوحيد، العدد الأول، محرم ١٤١٧هـ (ص٥٨).

٦- فصل المقال في نزول عيسى عليه السلام وقتله الدجال.

٧- شرحه الترغيب والترهيب.

٨- شرح السيرة النبوية، لابن هشام.

٩- الحركة الوهابية.

ومن تحقيقاته:

١- تحقيق كتاب الخصائص الكبرى، أو كفاية الطالب اللبيب في خصائص الحبيب، للسيوطي.

٢- الأموال، لأبي عبيد القاسم بن سلام.

٣- التوحيد، لابن خزيمة.

٤- تحقيق كتاب المغني، لابن قدامة[(١)].

❁ وفاته:

توفي الدكتور الشيخ محمد خليل هراس عام ١٣٩٥هـ الموافق لشهر سبتمبر من عام ١٩٧٥م، عن عمر يناهز الستين، بعد أن عاش حياة علمية حافلة بالدعوة والتدريس والتأليف؛ رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته[(٢)].

❁ ❁ ❁ ❁ ❁

(١) انظر المرجع السابق (ص٥٧، ٥٩).
(٢) انظر المرجع السابق (ص٥٧، ٥٩).

جدليات شيخ الإسلام ابن تيمية حول النبوات والغيبيات

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير النبيين وإمام المرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين وبعد: فمنذ وفقني الله تبارك إلى تقديم رسالة العالمية من درجة أستاذ (الدكتوراة) في الجانب الإلهي عند شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله حيث جليت موقفه من مسائل المتكلمين والفلاسفة ونقده العميق لآرائهم وحججهم في هذا الجانب الأهم من تراثه الفكري.

أقول إنه منذ ذلك الحين وأنا أتوق إلى تكميل ذلك الجانب الآخر من جدليات شيخ الإسلام، أعني ما يتعلق بالنبوات والغيبيات وما يتصل بذلك من مباحث الإيمان والإسلام والشفاعة والولاية وغيرها، حتى أكون بذلك قد قدمت عنه رحمه الله دراسة وافية الجوانب متكاملة الحلقات.

وها أنذا وبعد نحو من ثلاثين عاماً لا زالت الرغبة في ذلك تلح علي رغم تقدم السن ووهن القوى بحيث لا أجد بداً من الاستجابة لتلك الرغبة مهما كلفني ذلك من جهد قياماً بواجب الوفاء لذلك الرجل الذي هداني الله به وخلصني من أوحال المذاهب الكلامية والأهواء المضلة.

والله سبحانه أسأل أن يعينني على ما أنا بسبيله من ذلك وأن يجعله خالصاً لوجهه وأن ينفع به كما نفع بما سبقه إنه ولي التوفيق.

د. محمد خليل هراس

صورة الورقة الأولى



وأول ذلك أن لا تجعل مع الله إلهاً آخر فلا تحب مخلوقاً كما تحب الله ولا ترجوه وتخشاه كما ترجو الله وتخشاه
ومن سوّى بين المخلوق والخالق في شيء من ذلك فقد عدل بالله وجعل معه إلهاً آخر وإن كان مع ذلك يعتقد أنه الخالق وحده.
والأصل الثاني أن نعبده سبحانه بما شرع على ألسنة رسله ولا نعبده إلا بواجب أو مستحب والمباح إذا قصد به الطاعة دخل في ذلك والدعاء من جملة العبادات فمن دعا المخلوقين من الموتى والغائبين واستغاث بهم كان مبتدعاً في الدين مشركاً برب العالمين متبعاً غير ما أنزل الله به من سلطان.
فإن ذم من خالف وسعى في عقوبته كان ظالماً جاهلاً معتدياً وإن حكم بذلك فقد حكم بغير ما أنزل الله وكان حكمه منقوضاً بإجماع المسلمين.

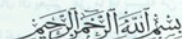
صورة الورقة الأخيرة

جدليات شيخ الإسلام ابن تيمية
حول النبوات والغيبيات

تأليف

فضيلة الشيخ العلامة

محمد بن خليل هراس



الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير النبيين، وإمام المرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين ...

وبعد:

فمنذ وفقني الله -تبارك- إلى تقديم رسالة العالمية من درجة أستاذ (الدكتوراة) في الجانب الإلهي عند شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- حيث جليت موقفه من مسالك المتكلمين والفلاسفة ونقده العميق لمذاهبهم وحججهم في هذا الجانب الأهم من تراثه الفكري.

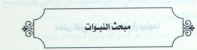
أقول أني منذ ذلك الحين وأنا أتوق إلى تكميل ذلك الجانب الآخر من جدليات شيخ الإسلام وهو ما يتعلق بالنبوات والغيبيات، وما يتصل بذلك من مباحث الإيمان، والإسلام، والشفاعة، والولاية، وغيرها؛ حتى أكون بذلك قد قدمت عنه -رحمه الله- دراسة وافية الجوانب متكاملة الحلقات.

وهأنذا وبعد نحو من ثلاثين عامًا لا زالت الرغبة في ذلك تلح عليّ رغم تقدم السن، ووهن القوى بحيث لا أجد بُدًّا من الاستجابة لتلك الرغبة مهما كلفني ذلك من جهد؛ قيامًا بواجب الوفاء لذلك الرجل الذي هداني الله به، ونشلني من أوحال

المذاهب الكلامية، والأهواء المضلة.

والله سبحانه أسأل أن يعينني على ما أنا بسبيله من ذلك، وأن يجعله خالصًا لوجهه، وأن ينفع به كما نفع بما سبقه إنه ولي التوفيق...

د. محمد خليل هراس



مبحث النبوات

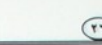
تمهيد:

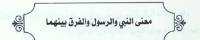
لا شك أن الإيمان بالرسالات الإلهية أصل عظيم من أصول العقيدة لا يقل في خطره عن الإيمان بالله ﷻ إذ كانت هذه الرسالات هي الوساطة بين العباد وبين ربهم الأعلى، ولقد عني شيخ الإسلام كعادته بهذا الأصل، وأفاض في الحديث عنه؛ حتى لا يكاد يخلو كتاب من كتبه من ذلك، وقد ألف في ذلك كتابًا خاصًا سماه كتاب: «النبوات».

والتزامًا بالمنهج الذي اتبعناه في بحث الإلهيات من ذكر المذاهب المختلفة في كل قضية كل على حدة، ونقد ابن تيمية لها، ثم ذكر مذهب أهل الحق الذي أخذ به ابن تيمية نفسه سنذكر هنا -إن شاء الله- مذاهب المتكلمين من أشاعرة، ومعتزلة، ثم مذهب الفلاسفة، الذي يمثله ابن سينا في ماهية النبوة، وحقيقة الرسالة.

ثم في الآيات والبراهين المثبتة لها، ثم نعقب على كل منها بنقد شيخ الإسلام له، ثم نذكر مذهبه هو في ذلك.

* * *





معنى النبي والرسول والفرق بينهما

أما النبي لغة، فقالوا: إنه مشتق من النبأ بمعنى: الخبر ذي الشأن، وأصله: فعيل، فيحتمل أن يكون بمعنى: مفعَل -بفتح العين-؛ لأن النبي مخبر من قِبَل الله ﷻ، ويحتمل أن يكون بمعنى مفعِل -بكسر العين-؛ لأنه يخبر عن الله ﷻ، وقيل أنه مشتق من النبوة بمعنى المكان المرتفع؛ لأنه مرفوع المنزلة عند الله.

وأما الرسول: فهو فعول بمعنى: مُفعَل -بفتح العين- لا غير؛ لأنه مرسل من قِبَل الله ﷻ.

بقي أن نعرف معنى كل منهما في الاصطلاح، بعد العلم بأن مفهوم كل منهما مغاير لمفهوم الآخر قطعًا بدليل عطف أحدهما على الآخر في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾ [الحج:٥٢]. الآية، وكذلك مجيئهما وصفين لشخص في قوله تعالى عن موسى ﷺ: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ مُخْلَصًا وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا﴾ [مريم:٥١].

وقوله بعد ذلك عن إسماعيل ﷺ: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ صَادِقَ ٱلْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا﴾ [مريم:٥٤].

وبدليل أن عدد الأنبياء أكثر من عدد الرسل بكثير جدًا، فقد روي أن عدد الأنبياء: أربعة وعشرون ومائة ألف وعدد الرسل: ثلثمائة وأربعة عشر، ولو كان معناهما واحد لتساوى عدد الأنبياء والرسل.

وإليك أشهر التعريفات التي وصفها المتكلمون لكل من النبي والرسول، مع مناقشتنا لكل منها:

١- **النبي**: إنسان ذكر حر أوحي إليه بشرع، ولم يؤمر بتبليغه.

والرسول: مثل النبي في كل ذلك، إلا أنه مأمور بالتبليغ.

واعتُرض على هذا التعريف بأن كثيرًا من الرسل والأنبياء لم يوح إليهم بشرائع جديدة، وإنما كانوا مأمورين باتباع شريعة سابقة، وذلك كرسل وأنبياء بني إسرائيل فقد كانت شريعتهم التوراة حتى إن عيسى عليه السلام -وهو من أولي العزم من الرسل- لم يأت بشريعة جديدة؛ وإنما جاء ببعض التعديلات فقط.

وقد جاء على لسانه: «**ما جئت لأنقض الناموس؛ وإنما جئت لأكمل**».

وقد قال الله ﷻ على لسان عيسى عليه السلام: ﴿وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَىٰةِ وَلِأُحِلَّ لَكُم بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [آل عمران: ٥٠].

وقد اعتُرض أيضًا على هذا التعريف بأن العقل لا يسيغ أن يوحي الله إلى نبي بشرع، ثم لا يأمره بتبليغه؛ لأن الشرع أمانة وعلم، وأداء العلم واجب، وكتمان العلم نقص ورذيلة.

٢- **النبي**: من أوحي إليه بشرع ولم ينزل إليه كتاب: كإسماعيل، وشعيب، ويونس، ولوط، وزكريا -عليهم السلام-، **والرسول**: من أوحي إليه بشرع، وأنزل إليه كتاب كإبراهيم، وداود، وموسى، وعيسى، ومحمد -عليهم الصلاة والسلام-.

وهذا أفسد من سابقه فقد وصف القرآن كثيرًا من الأنبياء الذين لم ينزل

عليهم كتب بالرسالة؛ فقال عن إسماعيل ﷺ: ﴿وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا﴾ [مريم:٥١]. وقال عن يونس ﷺ: ﴿وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الصافات:١٣٩]. ودعوة شعيب، ولوط -عليها السلام- لقومهما قد ذكرها القرآن في عدة سور، فاشتراط إنزال الكتاب على الرسول باطل لا أصل له.

٣- الرسول: من بعثه الله بشرع جديد يدعو الناس إليه، والنبي: من بعث لتقرير شرع سابق كأنبياء بني إسرائيل الذين كانوا بين موسى وعيسى -عليهما السلام-.

ويرد به بمثل ما رد به على التعريف الأول، وبأن بعض أنبياء بني إسرائيل فيما بين موسى وعيسى كانوا رسلًا كداود، وسليمان، ويحيى، وزكريا، ومع ذلك لم يبعثوا بشرائع جديدة.

٤- قال العلامة شارح الطحاوية: «وقد ذكروا فروقًا بين النبي والرسول، وأحسنها: أن من نبأه الله بخبر السماء إن أمره الله أن يبلغ غيره فهو نبي رسول، وإن لم يأمره أن يبلغ غيره فهو نبي وليس برسول. فالرسول أخص من النبي فكل رسول نبي، وليس كل نبي رسولًا، ولكن الرسالة أعم من جهة نفسها، فالنبوة جزء من الرسالة إذ الرسالة تتناول النبوة وغيرها».

وينبغي أن يُعلم أن هذا ليس هو التعريف الأول الذي اشترط في كل من النبي والرسول أن يوحى إليه بشرع؛ لأن الإنباء بخبر السماء لا يجب أن يكون شرعًا جديدًا، فلا يرد على هذا ما ورد على التعريف الأول، والله أعلم.

٥- قال بعضهم -لـما عجزوا عن إيجاد فرق بين النبي والرسول-: إنهما متساويان، أي: إن معناهما واحد، وقد بينَّا فساد هذا القول بما يغني عن إعادته.

مذهب الفلاسفة في النبوة

ينكر الفلاسفة أن يكون منصب النبوة محصورًا في أناس معينين يصطفيهم الله ﷻ لهذا المنصب؛ بل يرون أن كل أحد يستطيع بالرياضة والمجاهدة، والتخلق بالأخلاق الحميدة أن يبلغ درجة النبوة.

وقد عرفوا النبي: بأنه من اجتمع فيه خواص ثلاث يمتاز بها عن غيره:

الأولى: أن يكون له اطلاع على المغيبات الكائنة والماضية والمستقبلة.

قالوا: وليس هذا بمستبعد؛ لأن النفس إذا صفت وتجردت عن رعونتها البشرية يكون لها شدة اتصال بالنفوس الفلكية التي انتقشت فيها صور الحوادث التي قدر أن تحدث في عالم العناصر فتشاهد نفس النبي تلك الصور بواسطة ارتسامها فيها كمرآة يحاذى بها مرآة أخرى فيها نقوش فينعكس عنها إلى الأولى ما يقابلها.

الثانية: أن تظهر منه أفعال خارقة للعادة مثل نبع الماء وجريانه؛ وذلك لأن نفس النبي إذا تحررت من قيود المادة وأثقال الشهوات، يصبح لها قدرة على التصرف في عالم العناصر، كما تتصرف في أجزاء بدنها الخاص، فتقدر على إحداث زلازل وبراكين، وعلى إنزال المطر ونحو ذلك.

الثالثة: أن يرى الملائكة بقوته المتخيلة، مصورة في صور محسوسة، ويسمع كلامهم من داخل نفسه، كما يسمع أحدنا من يكلمه.

يقول ابن تيمية -رحمه الله- في منهاج السنة: «وأما المتفلسفة القائلون بِقِدَم العالم، وصدوره عن علة موجبة مع إنكارهم أن الله تعالى يفعل بمشيئته وقدرته، وأنه يعلم الجزئيات، فالنبوة عندهم فيض يفيض على الإنسان بحسب استعداده -وهي مكتسبة عندهم- ومن كان متميزًا في قوته العلمية بحيث يستغني عن التعليم، وفي قوته العملية بحيث يؤثر في العنصريات تأثيرًا غريبًا كان نبيًا عندهم.

وهم لا يثبتون ملكًا منفصلًا يأتي بالوحي من الله تعالى، ولا ملائكة؛ بل ولا جنًّا يخرق الله بهم العادات للأنبياء إلا قوى النفس.

وقول هؤلاء وإن كان شرًّا من أقوال كفار اليهود والنصارى، وهو أبعد الأقوال عما جاءت به الرسل، فقد وقع فيه كثير من المتأخرين الذين لم يشرق عليهم نور النبوة من المدعين للنظر العقلي، أو الكشف الخيالي الصوفي، وإن كان غاية هؤلاء الأقيسة الفاسدة، والشك، وغاية هؤلاء الخيالات الفاسدة، والشطح»[1].

* * *

(١) منهاج السنة (ج٢ ص٣٢٦) طبعة دار العروبة.

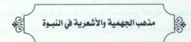
مذهب المعتزلة في النبوة

أما المعتزلة فرغم اعتقادهم بأن العقل كافٍ في التكليف، وأنه مستقل بإدراك الحسن والقبيح في الأشياء قبل ورود الشرع، وأن ما يأتي به الرسول؛ إنما هو مقرر فقط لما ثبت بالعقل، يرون أن إرسال الرسل واجب على الله ﷻ؛ لأنه من قبيل اللطف الذي هو فعل كل ما من شأنه أن يقرب العبد إلى الطاعة، ويبعده عن المعصية مع بقاء اختياره.

ويرون أيضًا: أن النبوة، أو الرسالة لابد أن تكون جزاء على عمل تقدمها، فالنبي أو الرسول لابد أن يكون قد فعل من الأعمال الصالحة ما استحق به أن يجزيه الله بالنبوة.

وبهذا يقرب مذهب المعتزلة من مذهب الفلاسفة في القول بأن النبوة مكتسبة.

❋ ❋ ❋



مذهب الجهمية والأشعرية في النبوة

ولا نجد أصدق في التعبير عن هذا المذهب -الذي يجوِّز على الله فعل كل ممكن، وينفي عن فعله سبحانه الحكمة الداعية ولا يعلقه إلا بمحض المشيئة- من قول شيخ الإسلام في المنهاج ما ملخصه:

«فمن نفى الحكم والأسباب في أفعاله وجعلها معلقة بمحض المشيئة وجوز عليه فعل كل ممكن ولم ينزهه عن فعل من الأفعال -كما هو قول الجهم بن صفوان، وكثير من الناس كالأشعري، ومن وافقه من أهل الكلام- فهؤلاء يجوزون بعثة كل مكلف، والنبوة عندهم مجرد إعلامه بما أوحاه إليه، والرسالة مجرد أمره بتبليغ ما أوحاه إليه، وليست النبوة عندهم صفة ثبوتية ولا مستلزمة لصفة يختص بها؛ بل هي من الصفات الإضافية؛ كما يقولون مثل ذلك في الأحكام الشرعية.

ويقولون: إن العقل لا يوجب عصمة النبي إلا في التبليغ خاصة، فإن هذا هو مدلول المعجزة، وما سوى ذلك إن دل السمع عليه وإلا لم تجب عصمته منه.

وقال محقق هؤلاء، كأبي المعالي وغيره: إنه ليس في السمع قاطع يوجب العصمة، والظواهر تدل على وقوع الذنب منهم.

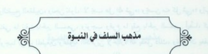
وإذا احتج المعتزلة وموافقوهم من الشيعة عليهم بأن هذا يوجب التنفير ونحو ذلك؛ فيجب في حكمة الله منعهم منه، قالوا: هذا مبني على مسألة التحسين

والتقبيح العقليين، ونحن نقول: لا يجب على الله شيء، ويحسن منه كل شيء؛ وإنما نفي ما ننفيه بالخبر السمعي، ونوجب وقوع ما يقع بالخبر السمعي أيضًا، كما أوجبنا ثواب المطيعين وعقوبة الكافرين لإخباره أنه يفعل ذلك، ونفينا أن يغفر لمشرك لإخباره أنه لا يفعل ذلك ونحو ذلك»[1].

* * *

---

(١) منهاج السنة (ج٢ ص٣٢٥) دار العروبة.



مذهب السلف في النبوة

وبعد أن يذكر ابن تيمية تلك المذاهب الفاسدة في تصور النبوة يعقب على ذلك بيان مذهب السلف الحق، فيقول في المنهاج:

«والقول الرابع -وهو الذي عليه جمهور سلف الأمة وأئمتها وكثير من النظار-: أن الله يصطفي من الملائكة رسلًا ومن الناس، والله أعلم حيث يجعل رسالاته، فالنبي يختص بصفات ميزه الله بها على غيره في عقله ودينه واستعد بها؛ لأن يخصه الله بفضله ورحمته، كما قال تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ (٣١) أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ﴾ [الزخرف:٣١-٣٢].

وقال تعالى: ﴿مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ [البقرة:١٠٥]...».

إلى أن يقول: «والأنبياء أفضل الخلق باتفاق المسلمين، وبعدهم الصديقون والشهداء والصالحون فلولا وجوب كونهم من المقربين الذين هم فوق أصحاب اليمين لكان الصديقون أفضل منهم أو من بعضهم، والأنبياء هم أصحاب الدرجات العلا في الآخرة فيمتنع أن يكون النبي من الفجار؛ بل ولا يكون من عموم أصحاب

اليمين؛ بل من أفضل السابقين المقربين، فإنهم أفضل من عموم الصديقين، والشهداء، والصالحين.

وإن كان النبي أيضًا يوصف بأنه صديق وصالح وقد يكون شهيدًا، لكن ذلك أمر يختص بهم لا يشركهم فيه من ليس بنبي كما قال تعالى عن الخليل: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ أَجْرَهُۥ فِى ٱلدُّنْيَا ۖ وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [العنكبوت:٢٧]. وقال يوسف: ﴿تَوَفَّنِى مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِى بِٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [يوسف:١٠١]. فهذا مما يوجب تنزيه الأنبياء أن يكونوا من الفجار والفساق وعلى هذا إجماع سلف الأمة وجماهيرها».

وأما من جوز أن يكون غير النبي أفضل منه، فهو من أقوال بعض ملاحدة المتأخرين من غلاة الشيعة، والصوفية، والمتفلسفة ونحوهم.

وطوائف أهل الكلام الذين يجوزون بعثة كل مكلف من الجهمية، والأشعرية، ومن وافقهم من أتباع الأئمة الأربعة كالقاضي أبي يعلى، وابن عقيل، وغيرهم متفقون أيضًا على أن الأنبياء أفضل الخلق، وأن النبي لا يكون فاجرًا، لكن يقولون: هذا لم يعلم بالعقل؛ بل علم بالسمع بناءً على ما تقدم من أصلهم؛ من أن الله يجوز أن يفعل كل ممكن.

وأما الجمهور الذين يثبتون الحكمة والأسباب فيقولون: نحن نعلم بما علمناه من حكمة الله أنه لا يبعث نبيًّا فاجرًا، وأن ما ينزل على البر الصادق لا يكون إلا ملائكة، لا تكون شياطين، كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ﴾ إلى قوله: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴿٢٢١﴾ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿٢٢٢﴾ يُلْقُونَ ٱلسَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كَٰذِبُونَ ﴿٢٢٣﴾ وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ

ٱلْغَاوُۥنَ ﴿٢٢٤﴾ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِى كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ﴿٢٢٥﴾ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ﴾ [الشعراء:١٩٢-٢٢٦]»[1].

* * *

(١) منهاج السنة (ج٢ ص٣٢٧) دار العروبة.

آيات الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام-

وهنا نجد الخلاف يشتد بين طوائف المتكلمين من حيث إن هذه الآيات هي علامات الصدق التي أيد الله بها الرسل، وجعلها أدلة مستلزمة لوجود مدلولها وهو النبوة، فهناك من يمنع أن تكون الخوارق لغير الأنبياء ما دامت هي الدليل على صدقهم وإلا لالتبست المعجزة بغيرها فلم نستطع التمييز بين الصادق والمدعي.

ومنهم من يجعل الخوارق كلها جنسًا واحدًا ثم يعجز عن وضع فرق معقول بين آية النبي وفعل الساحر مثلًا مما جعل ابن تيمية -رحمه الله- يشتد في نقد آراء هذه الفرق وبيان فسادها.

ثم يضع هو لآيات الأنبياء من الحدود والضوابط ما يجعلها خاصة بهم وما يميز بينها وبين خوارق غيرهم من السحرة والكهان؛ حتى لا يقع اشتباه في هذا الباب الذي يتوقف عليه أعظم مطلب: وهو ثبوت النبوة.

ونبدأ -إن شاء الله- في ذكر الآراء المختلفة في هذه المسألة، وهما رأيان على طرفي نقيض، أولهما للمعتزلة، ومن وافقهم، والثاني للأشاعرة ونعقب كلًا منهما بنقد ابن تيمية له، ثم نتبع ذلك بذكر رأيه الذي هو فصل الخطاب في هذه المسألة، فنقول وبالله التوفيق:





يرى المعتزلة أن كل ما يخرج عن الأمر المعتاد فإنه معجزة ويعرفونها: بأنها الأمر الخارق للعادة، إذا اقترن بدعوى النبوة.

وقالوا: إن الدليل مستلزم للمدلول؛ بمعنى: أنه كلما وجد الدليل وجد المدلول، فيلزم أن يكون كل من خرقت له العادة نبيًّا.

وبعكس النقيض الموافق يقال: كل من ليس بنبي لا تخرق له العادة، وكذَّبوا بما يذكر من خوارق السحرة والكهان؛ بل ومن كرامات الصالحين.

وقد وافقهم في ذلك أبو محمد بن حزم، حيث يقول في المسألة السابعة والستين من المحلى، ما نصه: «وأن المعجزات لا يأتي بها أحد إلا الأنبياء -عليهم السلام-، قال ﷺ: ﴿وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَن يَأْتِيَ بِـَٔايَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [غافر:٧٨]. وقال تعالى: ﴿وَإِن يَرَوْا۟ ءَايَةً يُعْرِضُوا۟ وَيَقُولُوا۟ سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ﴾ [القمر:٢]. وقال تعالى -حاكيًا عن موسى ﷺ أنه قال-: ﴿قَالَ أَوَلَوْ جِئْتُكَ بِشَىْءٍ مُّبِينٍ ۝ قَالَ فَأْتِ بِهِۦٓ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ ۝ فَأَلْقَىٰ عَصَاهُ﴾ [الشعراء:٣٠-٣٢]. وقال تعالى: ﴿فَذَٰنِكَ بُرْهَـٰنَانِ مِن رَّبِّكَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِي۟هِۦٓ﴾ [القصص:٣٢]».

فصح أنه لو أمكن أن يأتي أحد -ساحر أو غيره- بما يحيل الطبيعة، أو يقلب نوعًا لما سمى الله تعالى ما يأتي به الأنبياء -عليهم السلام- برهانًا لهم ولا آية لهم،

ومن ادعى أن إحالة الطبيعة لا تكون آية حتى يتحدى فيها النبي ﷺ الناس، فقد كذب وادعى ما لا دليل عليه أصلاً لا من عقل، ولا من نص قرآن ولا سنة، وما كان هكذا فهو باطل»[١].

وهكذا أطال ابن حزم في الاستدلال على اختصاص الخوارق بالأنبياء، وليس فيها استدل به من الآيات ما يفيد نفي الخوارق عن غير الأنبياء؛ وإنها يفيد أن خوارق الأنبياء مختصة بهم ليست من جنس خوارق غيرهم.

ويقول ابن تيمية -رحمه الله- في كتاب النبوات: إن هذا القول يحكى أيضًا عن الأستاذ أبي إسحاق الإسفرائيني، وأبي محمد بن أبي زيد صاحب الرسالة المشهورة في فقه المالكية... ثم ينكر ابن تيمية نسبة هذا القول إليهما، ويرى أن الحكاية عنهما غلط؛ وإنها أرادوا الفرق بين الجنسين من خوارق الأنبياء، وغيرهم.

ويرد ابن تيمية على هؤلاء الذين قصروا الخوارق على الأنبياء، فيقول في أول كتابه النبوات ما نصه[٢]: «وهؤلاء يقولون: إن ما جرى لمريم، وعند مولد الرسول، فهو إرهاص أي: توطئة وإعلام بمجيء الرسول ﷺ، فما خرقت في الحقيقة إلا لنبي فيقال لهم: وهكذا الأولياء إنما خرقت لهم لمتابعتهم الرسول ﷺ، فكما أن ما تقدمه فهو من معجزاته فكذلك ما تأخر عنه، وهؤلاء يستثنون ما يكون أمامه الساعة، لكن هؤلاء كذبوا بها تواتر من الخوارق لغير الأنبياء.

والمنازع لهم يقول: هي موجودة مشهودة لمن شهدها متواترة عند كثير من

---

(١) المحلى (ج١ ص٣٥) مطبعة الإمام.
(٢) النبوات (ص٢).

الناس أعظم مما تواترت عندهم بعض معجزات الأنبياء، وقد شهدها خلق كثير لم يشهدوا معجزات الأنبياء، فكيف يكذبون بما شهدوه ويصدقون بما غاب عنهم، ويكذبون بما تواتر عندهم أعظم مما تواتر غيره.

* * *

مذهب الأشعرية في آيات الأنبياء

وعلى عكس مذهب المعتزلة في قصر الخوارق على الأنبياء توسع الأشعرية في إثبات الخوارق حتى جعلوها سبعة أنواع:

الأول: المعجزة: وهي التي تكون مقارنة للتحدي.

الثاني: الإرهاص: وهو ما يحصل قبل النبوة توطئة وإعلامًا بها مأخوذًا من رهص الجدار وهو أساسه.

الثالث: الكرامة: وهي التي تظهر على يد الأولياء.

الرابع: المعونة: وهو ما يحصل لأحد من عوام المسلمين تخليصًا له من شدة.

الخامس: الاستدراج: وهي ما يظهر على يد الفاجر على وفق دعواه؛ ولكن هذا إنما يحصل لمدعي الألوهية كالدجال دون المتنبي لوضوح أدلة نفي الألوهية فلا يخاف اللبس.

السادس: الإهانة: للفاجر على خلاف دعواه.

السابع: السحر وما في حكمه: كالشعوذة والكهانة.

وقد عرف الأشعرية المعجزة: بأنها أمر خارق للعادة مقرون بالتحدي مع عدم المعارضة من المرسل إليهم، بألا يظهر منهم ذلك الخارق.

وقالوا: لا يشترط الاقتران بالتحدي -بمعنى: طلب الإتيان بالمثل الذي هو المعنى الحقيقي للتحدي- بل يكفي أن يدعي الرسالة فيظهر المعجز على يديه، فيكون ظهوره دليلًا على صدقه نازلًا منزلة التصريح بالتحدي.

وفرقوا بين المعجزة والكرامة، بأن المعجزة تقع مع التحدي -أي: دعوى الرسالة- وأما الكرامة لا يتحدى بها الولي؛ بل وقد يخفيها.

قال السعد التفتازاني في تقريب المعجزة وشروطها: «وهي أمر يظهر بخلاف العادة على يد مدعي النبوة عند تحديه المنكرين على وجه يعجز المنكرين عن الإتيان بمثله.

وقد اعتبر المحققون فيها سبعة قيود:

الأول: أن تكون قولًا أو فعلًا أو تركًا.

الثاني: أن تكون خارقة للعادة.

الثالث: أن تكون على يد مدعي النبوة أو الرسالة.

الرابع: أن تكون مقرونة بدعوى النبوة، أو الرسالة حقيقة، أو حكمًا بأن تأخرت بزمن يسير فخرج الإرهاص.

الخامس: أن تكون موافقة للدعوى.

السادس: ألّا تكون مكذبة له.

السابع: أن تتعذر معارضته وخرج بذلك عن السحر والشعوذة».اهـ.

وينكر شيخ الإسلام -رحمه الله- على الأشعرية جَعْلهم خوارق الأنبياء وآياتهم من جنس خوارق السحرة والكهان، وزعمهم أن الفرق بينهما هو مجرد التحدي من

النبي الصادق، وسلامة ما يظهر على يديه عن المعارض، بخلاف ما يقع من المتنبي إذا تحدى بسحره أو كهانته فلابدَّ عندهم أن يبطل الله سحره، أو يقيض له من يعارضه بسحر مثله أو بأقوى منه، ويستدرك عليهم كلامهم هذا بوجوه أهمها:

أولًا: أن كون آيات الأنبياء مساوية في الحد والحقيقة لسحر السحرة أمر معلوم الفساد بالاضطرار من دين الرسل.

ثانيًا: أن هذا من أعظم القدح في الأنبياء إذا كانت آياتهم من جنس سحر السحرة، وكهانة الكهان.

ثالثًا: أنه على هذا التقدير لا تبقى دلالة، فإن الدليل ما يستلزم المدلول ويختص به، فإذا كان مشتركًا بينه وبين غيره لم يبق دليلًا.

فهؤلاء قدحوا في آيات الأنبياء، ولم يذكروا دليلًا على صدقهم.

رابعًا: أنه على هذا التقدير يمكن للساحر دعوى النبوة، وقولكم أنه عند ذلك يسلبه الله القدرة على السحر أو يأتي بمن يعارضه دعوى مجردة عن الدليل.

خامسًا: ادعاء أن ما يخرق العادة من الأمور الطبيعية مثل قدح الزناد، وجذب حجر المغناطيس والطلسمات من جنس معجزات الأنبياء بحيث لو بعث نبي ابتداءً وجعل ذلك آية له جاز ذلك غلط عظيم، وجهل قبيح بقدر معجزات الأنبياء وآياتهم.

سادسًا: أن من الناس من ادعى النبوة، وكان كاذبًا، وظهرت على يده بعض هذه الخوارق فلم يمنع منها ولم يعارضه أحد؛ بل عرف أن هذا الذي أتى به ليس من آيات الأنبياء، وعرف كذبه من طرق متعددة كما في قصة الأسود العنسي، ومسيلمة الكذاب، والحارث الدمشقي، وبابا الرومي، وغير هؤلاء ممن ادعى النبوة.

سابعًا: أن حقيقة الأمر على قول هؤلاء الذين جعلوا المعجزة: الخارق مع التحدي، أن المعجز في الحقيقة ليس إلَّا منع الناس من المعارضة بالمثل سواء كان المعجز في نفسه خارقًا أو غير خارق، وإذا كان كذلك جاز أن يكون كل أمر كالأكل والشرب والقيام والقعود معجزة إذا منعهم أن يفعلوا كفعله، وحينئذٍ فلا يعني لكونها خارقًا، ولا لاختصاص الرب بالقدرة عليها؛ بل الاعتبار بمجرد عدم المعارضة، وهم يقرون بخلاف ذلك.

ثامنًا: أنه إذا كانت المعجزة هي مجموع دعوى الرسالة مع التحدي؛ فلا حاجة إلى كونه خارقًا، كما تقدم، ويجب إذا تحدى بالمثل أن يقول: فليأت بمثل القرآن من يدعي النبوة، فإن هذا هو المعجز عندهم، وإلَّا القرآن مجردًا ليس بمعجز فلا يطلب مثل القرآن إلَّا ممن يدعي النبوة، كما في الساحر والكاهن إذا ادعى النبوة سلبه الله ذلك، أو قيض له من المعارضة، وإذا لم يدَّعِ النبوة جاز أن يظهر على يده مثل ما يظهر على يد النبي فكذلك يلزمهم مثل هذا في القرآن وسائر المعجزات.

تاسعًا: إذا قيل: إن المعجزة هي الفعل الخارق للعادة، أو قيل: هي الفعل الخارق للعادة المقرون بالتحدي، أو قيل مع ذلك الخارق للعادة: السليم عن المعارضة، فبكونه خارقًا للعادة ليس أمرًا مضبوطًا؛ لأنه إن أريد به أنه لم يوجد له نظير في العالم فهذا باطل فإن آيات الأنبياء بعضها نظير بعض؛ بل النوع الواحد منه كإحياء الموتى كان آية لغير واحد من الأنبياء، وإن قيل: إن بعض الأنبياء كانت آيته لا نظير لها كالقرآن، والعصا، والناقة لم يلزم ذلك في سائر الآيات.

ثم هب أنه لا نظير لها في نوعها لكن وجد خوارق عادات للأنبياء غير هذا فنفس

خوارق العادات معتاد جميعه للأنبياء؛ بل هو من لوازم نبوتهم مع كون الأنبياء كثيرين، وإن عنى بكون المعجزة هي الخارق للعادة أنها خارقة لعادة أولئك المخاطبين بالنبوة بحيث ليس فيهم من يقدر على ذلك؛ فهذا ليس بحجة، فإن أكثر الناس لا يقدرون على الكهانة والسحر، ونحو ذلك، وقد يكون المخاطبون بالنبوة ليس فيهم واحد من هؤلاء، كما كان أتباع مسيلمة والعنسي وأمثالها لا يقدرون على ما يقدر عليه هؤلاء المتنبئون، والمبرز في فن من الفنون يقدر على ما لا يقدر عليه غيره في زمنه، وليس هذا دليلًا على النبوة.

فكتاب سيبويه مما لا يقدر على مثله عامة الخلق، وليس هو بمعجز إذ كان غير مختص بالأنبياء؛ بل لغيرهم، وكذلك طب أبقراط، ونحو ذلك.

وإذن؛ فلا يجوز أن يجعل مجرد خرق العادة هو الدليل فإن هذا لا ضابط له، وهو مشترك بين الأنبياء وغيرهم، وكون الشيء معتادًا أو غير معتاد أمر نسبي إضافي ليس بوصف مضبوط تتميز به الآية؛ بل قد يعتاد هؤلاء ما لم يعتده غيرهم.

فإن قيل: إن ذلك مخصوص بعدم المعارضة لـم ينفع أيضًا، فإن الرجل قد يأتي بما لا يقدر الحاضرون على معارضته، ويكون مع ذلك معتادًا لغيرهم، كما في الكهانة والسحر، وقد يأتي بما لا يمكن معارضته كما قد يقال في طب أبقراط، ونحو سيبويه أنه لا نظير له، ومع ذلك لا يكون آية لشيء؛ لكونه لم يختص بالأنبياء، فآيات الأنبياء لابدَّ أن تكون مختصة بهم لا يشاركهم فيها غيرهم.

وهكذا يمضي ابن تيمية -رحمه الله- في نقض كلام الأشعرية في هذا الباب نقضًا لا يدع بعده مقالًا لقائل؛ فلم يترك لهم دعوى إلا أبطلها، ولا دليلًا إلا أبان عن تهافته وضعفه.

كما يعيب عليهم تسمية آيات الرسل معجزات، ويقول: إن هذه التسمية لم ترد في كتاب، ولا سنة، ولا عن أحد من سلف الأمة؛ وإنما الذي ورد في القرآن تسميتها: آية؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَن يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [غافر:٧٨].

وبينة؛ كما في قوله -جل شأنه-: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ [الحديد:٢٥].

وبرهانًا؛ كما في قوله سبحانه لموسى ﷺ: ﴿فَذَٰنِكَ بُرْهَٰنَانِ مِن رَّبِّكَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦٓ﴾ [القصص:٣٢]. ونكتفي بهذا القدر من مناقشة شيخ الإسلام لمذهب الأشعرية، ونأخذ -إن شاء الله- من بيان مذهبه، فنقول:

* * *



مذهب ابن تيمية في آيات الأنبياء

يرى ابن تيمية -رحمه الله-: أن ما يدل على النبوة هو آية على النبوة، وبرهان عليها فلابدَّ أن يكون مختصًا بها، لا يكون مشتركًا بين الأنبياء وغيرهم، وذلك لأن الدليل لابد أن يكون مستلزمًا لمدلوله، ولا يكون كذلك إلا إذا كان مساويًا له، أو أخص منه بحيث يوجد كلما وجد مدلوله، ولا يجوز أن يكون أعم منه، فيوجد بدونه؛ وحينئذ فآية النبي لا تكون لغير الأنبياء أصلًا.

وإذا قلنا أنها لابد أن تكون خارقة للعادة؛ فإنا نعني أنها ليست معتادة لغير الأنبياء من الناس؛ لأنها حينئذ لا تكون مختصة بالنبي؛ بل مشتركة، أما كونها معتادة لكل نبي، أو لكثير من الأنبياء، فهذا لا يضر ولا يقدح في اختصاصها بهم، فإن نفس النبوة معتادة للأنبياء وخارقة للعادة بالنسبة لغيرهم؛ لكن ليس في هذا ما يدل على أن كل خارق للعادة آية كما تزعم المعتزلة ومن وافقهم؛ فالكهانة والسحر مثلًا هو معتاد للسحرة والكهان، وهو خارق بالنسبة إلى غيرهم، كما أن ما يعرفه أهل الطب والنجوم والفقه والنحو هو معتاد لنظرائهم؛ لكنه خارق بالنسبة إلى غيرهم.

فمن ادعى النبوة مثلًا وأخبر بغيوب من جنس أخبار الكهان كان ما أخبر به خرقًا للعادة عند من يجهلون ذلك؛ لكنه ليس خرقًا لعادة أحزابه من الكهان.

وإذا صدقه الناس الذين يخرق عليهم بذلك؛ فإنما يحصل ذلك بسبب جهلهم

بوجود هذا الجنس لغير الأنبياء؛ ولهذا يجب في آيات الأنبياء ألّا يعارضها من ليس بنبي، فكل ما عارضها صادرًا ممن ليس من جنس الأنبياء فليس من آياتهم.

ولهذا طلب فرعون أن يعارض ما جاء به موسى لما ادعى أنه ساحر فجمع السحرة ليفعلوا مثلما يفعل موسى فلا تبقى آيته مختصة بالنبوة، وأمرهم موسى أن يأتوا أولًا بخوارقهم فلما فعلوا واتبعتها العصا التي صارت حية علم السحرة أن هذا ليس من جنس مقدورهم فآمنوا إيمانًا جازمًا، فكان من تمام علمهم بالسحر أن السحر معتاد لأمثالهم، وأن ما جاء به موسى ليس من هذا الجنس؛ بل هو مختص بمثل موسى فدل على صدق دعواه.

والمقصود: أن آية النبي وبرهانه لابد أن تكون مختصة بهذا النوع، وهم الأنبياء فلا يجب أن تختص بواحد من النوع، كما لا يجوز أن توجد لغير هذا النوع.

وكذلك ما يأتي به أتباع الأنبياء من الكرامات هو من جنس آيات الأنبياء؛ لأنه لا يكون إلا لمن اتبع الأنبياء فهو من آياتهم في الجملة، فكل كرامة لولي تُعَدُّ آية للنبي الذي اتبعه ذلك الولي، أما ما يوجد لغير الأنبياء وأتباعهم فهذا هو الذي لا يدل على النبوة كخوارق السحرة والكهان.

والحاصل: أن مراتب الخوارق ثلاث:

١- آيات الأنبياء.

٢- ثم كرامات الصالحين.

٣- ثم خوارق الكفار والفجرة، كالكهان، والسحرة...

أما الصالحون الذين يدعون إلى طريق الأنبياء، لا يخرجون عنها، فإن خوارقهم

من جنس معجزات الأنبياء؛ لأنهم إنما حصل لهم هذا باتباع الأنبياء، ولو لم يتبعوهم لم يحصل لهم.

فهؤلاء إذا قُدِّر أنه جرى على يد أحدهم ما هو من جنس ما جرى للأنبياء وذلك كما يحكى عن أبي مسلم الخولاني حين ألقاه الأسود العنسي في النار فصارت عليه بردًا وسلامًا كما صارت على خليل الله إبراهيم.

وكما يكثر الله الطعام والشراب لبعض الصالحين أسوة بما جرى لنبينا ﷺ في بعض الغزوات، فهذه الأمور هي مؤكدة لآيات الأنبياء بمنزلة ما يتقدم نبوتهم من الإرهاصات.

ولكن ينبغي أن يعلم أن الأولياء مهما بلغت منازلهم، فهم دون الرسل والأنبياء فلا تبلغ كرامة أحد منهم قط إلى مثل آيات الرسل كما أنهم لا يبلغون في الفضيلة والثواب إلى درجاتهم، وإن كانوا قد يشاركونهم في بعضها كما قد يشاركونهم في بعض أعمالهم.

وكرامات الصالحين إنما تدل على صحة الدين الذي جاء به الرسول؛ لأنه إنما نالها باتباعه له، كما قدمنا؛ لكنها لا تدل على أن الولي معصوم، ولا على أنه تجب طاعته في كل ما يقوله.

ومن هنا ضل كثير من النصارى وغيرهم؛ حيث ظنوا أن كرامات الحواريين وغيرهم من القسيسين والرهبان، تستلزم عصمتهم، كما تستلزم عصمة الأنبياء، فصاروا يوجبون موافقتهم في كل ما يقولون. وهذا غلط؛ فإن النبي وجب قبول كل ما يقول؛ لكونه نبيًا ادعى النبوة، ودلت المعجزة على صدقه وهو معصوم، وأما

كرامة الولي فما دلت على نبوة ولا عصمة؛ بل على صحة دين النبي وحسن متابعة ذلك الولي له فلا يلزم أن يكون هذا التابع معصومًا، وأيًّا ما كان فالفرق يسير بين آيات الأنبياء، وكرامات الصالحين بحيث يمكن اعتبارها جنسًا واحدًا.

ولكن الذي يحتاج إلى الفرقان هو الفرق بين الأنبياء وأتباعهم وبين من خالفهم من الكفار والفجار كالسحرة والكهان فهذا الفرق ضروري حتى يظهر الفرق بين الحق والباطل وبين ما يكون من الخوارق دليلًا على صدق صاحبه وما لا يكون دليلًا على صدق صاحبه.

فيقال في هذا الفرق: إن جنس آيات الأنبياء، خارج عن مقدور البشر؛ بل عن مقدور جنس الحيوان والجن أيضًا، وأما خوارق مخالفيهم كالسحرة، والكهان، فإنها من جنس أفعال الحيوان من الإنس وغيره، ومن جنس أفعال الجن.

وذلك مثل قتل الساحر وتمريضه لغيره، فهذا أمر مقدور معروف للناس، بالسحر وغير السحر.

وكذلك ركوب المكنسة أو الخابية، أو غير ذلك حتى تطير به، فالطيران في الهواء من بلد إلى بلد فعل مقدور للحيوان، فإن الطير تفعل ذلك والجن أيضًا تفعله.

وقد أخبر الله ﷻ أن العفريت قال لسليمان ﷺ: ﴿أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبۡلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَۖ﴾ [النمل:٣٩].

وهذه الخوارق كلها تصرف في أعراض الحي فإن الموت والمرض والحركة أعراض والحيوان يقبل في العادة مثل هذه الأعراض ليس في هذا قلب جنس إلى جنس، ولا في هذا ما يختص الرب بالقدرة عليه، ولا ما يختص به الملائكة.

ومن هذا الجنس أيضًا: ما يفعله الساحر من إحضار طعام، أو نفقة، أو ثياب، أو غير ذلك فإنه لا يعدو أن يكون نقل مال من مكان إلى مكان، وهذا تفعله الإنس والجن؛ لكن الجن تفعله من غير أن يراها أحد.

وكذلك ما يفعله الكهان من الإخبار ببعض الأمور الغائبة مع الكذب في بعض الأخبار فهذا تفعله الجن كثيرًا مع الكهان، وهو معتاد لهم مقدور.

بخلاف أخبار الناس بما يأكلون، وما يدخرون في بيوتهم، مع تسمية الله على ذلك كما حكى الله عن عيسى ﷺ، فهذا لا تظهر عليه الشياطين، معلوم أن بني إسرائيل كانوا يسمون الله على طعامهم كما يأمرهم بذلك كتابهم.

والمقصود: أن خبر المسيح وغيره من الأنبياء ليس فيه كذب قط، وأما الكهان، فلابد لهم من الكذب، وقد أخبر الله ﷻ في القرآن أن الشياطين تنزل على بعض الناس فتخبره ببعض الأمور الغائبة مع الكذب في ذلك ... قال تعالى من سورة الشعراء: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ ﴿٢٢١﴾ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿٢٢٢﴾ يُلْقُونَ السَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كَاذِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢١-٢٢٣].

وأما ما يخبر به الرسل من أنباء الغيب فهذا غيب الرب الذي اختص به مثل إخبارهم بما سيكون من تفاصيل الأمور الكبار على وجه الصدق كما في قوله ﷺ: **«إنكم ستقاتلون الترك صغار الأعين، ذلف الأنف، ينتعلون الشعر كأن وجوههم المجانُّ المطرقة»**.

وكما في قوله: **«لا تقوم الساعة حتى تخرج نار من أرض الحجاز تضيء لها أعناق الإبل ببصرى»** ونحو ذلك.

فمثل هذا الغيب لا يقدر عليه جني ولا إنسي؛ بل هو من غيب الله الذي قال فيه: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ۝ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ [الجن: ٢٦-٢٧]. وإذا كانت الخوارق على جنسين:

١- جنس في نوع العلم.

٢- جنس في نوع القدرة.

فينبغي أن يعلم أن ما اختص به النبي من العلم خارج عن قدرة الإنس والجن، وكذلك ما اختص به من القدرات، وقدرة الجن في هذا الباب كقدرة الإنس؛ لأن الجن هم من جملة من دعاه الأنبياء إلى الإيمان، وأرسلت إليهم الرسل، كما قال تعالى: ﴿يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِى﴾ [الأنعام: ١٣٠].

ومعلوم أن النبي إذا دعا الجن إلى الإيمان به، فلابد أن يأتي بآيات خارجة عن مقدور الجن، فثبت أن آيات الأنبياء لابد أن تكون خارجة عن مقدور الجن والإنس.

وأما الملائكة فإن الأنبياء لم ترسل إليهم؛ بل الملائكة تنزل بالوحي على الأنبياء، وتعينهم وتؤيدهم، فالخوارق التي تكون بأفعال الملائكة تختص بالأنبياء وأتباعهم لا تكون لمخالفيهم من الكفار، والسحرة، والكهان.

فإذا كانت الآية من أفعال الملائكة مثل إخبارهم للنبي عن الله بالغيب، ومثل نصرهم له على عدوه وإهلاكهم لذلك العدو كما فعلته الملائكة يوم بدر وغيره، لم يكن هذا خارجًا عما اعتاده الأنبياء؛ بل لا يكون لغير الأنبياء.

الفروق بين آيات الأنبياء وغيرها

يذكر شيخ الإسلام -رحمه الله- عدة فروق في آخر كتابه: «النبوات»، نلخصها فيما يلي:

أولًا: أن ما تخبر به الأنبياء لا يكون إلا صدقًا، وأما ما يخبر به مَنْ خالفهم مِنَ: السحرة، والكهان، وعباد المشركين وأهل الكتاب، وأهل البدع والفجور من المسلمين فإنه لابد فيه من الكذب.

الثاني: أن الأنبياء لا تأمر إلا بالعدل، ولا تفعل إلا العدل وهؤلاء المخالفون لهم لابد لهم من الظلم الذي يخالف العدل من العدوان على الخلق، والفواحش، والشرك، والقول على الله بلا علم، وهذه المحرمات التي حرمها الله مطلقًا، كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف:٣٣].

الثالث: أن ما يأتي به من يخالفهم معتاد لغير الأنبياء، كما هو معتاد للسحرة والكهان، وأهل البدع والفجور، وأما آيات الأنبياء فمعتادة أن تدل على خبر الله وعلى علمه وحكمه، فهي تدل على أنهم أنبياء وعلى صدق من أخبر بنبوتهم سواء كانوا هم المخبرين أو غيرهم فيدخل في ذلك كرامات الأولياء فإنهم يُخبرون بنبوة الأنبياء، وكذلك أشراط الساعة هي أيضًا تدل على صدق الأنبياء إذا كانوا قد أخبروا بها.

الرابع: أن آيات الأنبياء والنبوة لو قدر أنها تنال بالاكتساب فهي إنها تنال بعبادة الله وطاعته، إذ لا يقول عاقل أن أحدًا يصير نبيًّا بالكذب والظلم؛ بل بالصدق والعدل سواء قال: إن النبوة جزاء على عمل كما تقوله المعتزلة، أو قال: إنه إذا زكى نفسه فاض عليه ما يفيض على الأنبياء، كما تقوله الفلاسفة.

فعلى كلا القولين هي مستلزمة لالتزام الصدق والعدل، فيمتنع أن يكذب صاحبها على الله؛ لأن ذلك يفسدها، بخلاف من خالف الأنبياء من: السحرة، والكهان، وعباد المشركين، وأهل البدع والفجور من أهل الكتاب والمسلمين، فإن هؤلاء تحصل لهم الخوارق مع الكذب والإثم.

فكل من خالف طريق الأنبياء لابد له من الكذب والظلم، إما عمدًا، وإما جهلًا.

الخامس: أن ما تأتي به السحرة والكهان والمشركون وأهل البدع من المسلمين لا يخرج عن كونه مقدورًا للإنس والجن، وآيات الأنبياء لا يقدر على مثلها لا الإنس ولا الجن، كما قال تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء:٨٨].

السادس: أن ما يأتي به السحرة والكهان، وكل مخالف للرسل تمكن معارضته بمثله وأقوى منه، وأما آيات الأنبياء فلا يمكن أحدًا أن يعارضها لا بمثلها، ولا بأقوى منها.

نعم، قد تكون بعض آيات الأنبياء أكبر من بعض، وكذلك آيات الصالحين؛ لكنها متصادقة متعاونة على مطلوب واحد، وهو عبادة الله وتصديق رسله فهي آيات ودلائل وبراهين متعاضدة وإن كان بعضها أقوى وأدل من بعض.

السابع: أن آيات الأنبياء هي الخارقة للعادات كلها عادات الإنس والجن، بخلاف خوارق مخالفيهم فإن كل حزب منها معتاد لطائفة من غير الأنبياء.

وآيات الأنبياء ليست معتادة لغير الذين يصدقون على الله، ويصدقون من صدق على الله، وهم الذين جاءوا بالصدق وصدقوا به، وتلك معتادة لمن يفتري الكذب على الله، أو يكذب بالحق لما جاءه، فتلك آيات على كذب أصحابها، وآيات الأنبياء آيات على صدق أصحابها، فإن الله سبحانه لا يخلي الصادق مما يدل على صدقه، ولا يخلي الكاذب مما يدل على كذبه، كما قال تعالى: ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ وَيُحِقُّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦٓ﴾ [الشورى:٢٤].

الثامن: أن آيات الأنبياء لا يقدر عليها مخلوق، فلا تكون مقدورة للملائكة، ولا للجن ولا للإنس، وإن كانت الملائكة قد يكون لهم فيها سبب، بخلاف آيات غيرهم فإنها إما مقدورة للإنس أو للجن أو لمن يمكنهم التوصل إليها بسبب.

وأما كرامات الصالحين فهي من آيات الأنبياء كما تقدم؛ ولكنها ليست من آياتهم الكبرى، ولا يتوقف إثبات النبوة عليها وليست خارقة لعادة الصالحين؛ بل هي معتادة في الصالحين أما آيات الأنبياء التي يختصون بها فهي خارقة لعادة الصالحين.

التاسع: أن خوارق غير الأنبياء، من الصالحين، والسحرة، والكهان، وأهل الشرك، والبدع تنال بأفعالهم كعبادتهم ودعائهم، وشركهم وفجورهم ونحو ذلك.

وأما آيات الأنبياء فلا تحصل بشيء من ذلك؛ بل الله يفعلها آية وعلامة لهم، وقد يكرمهم الله بمثل كرامات الصالحين وأعظم من ذلك مما يقصد به الإكرام والدلالة، بخلاف الآيات المجردة، كانشقاق القمر، وقلب العصا حية، وإخراج يده

بيضاء، والإتيان بالقرآن، والإخبار بالغيب فهذه أمرها إلى الله لا إلى اختيار المخلوق، والله يأتي بها بحسب علمه وحكمته وعدله، ومشيئته ورحمته.

العاشر: أن النبي قد خلت من قبله أنبياء يعتبر بهم فلا يأمر إلا بما أمرت به الأنبياء؛ من عبادة الله وحده، والعمل بطاعته، والتصديق باليوم الآخر، والإيمان بجميع الكتب والرسل، فلا يمكن خروجه عما اتفقت عليه الأنبياء.

وأما السحرة، والكهان، والمشركون، وأهل البدع من أهل الملل فإنهم يخرجون عما اتفقت عليه الأنبياء، فكلهم يشركون مع تنوع شركهم، ويكذبون ببعض ما جاء به الأنبياء، والأنبياء كلهم منزهون عن الشرك وعن التكذيب بشيء من الحق الذي بعث الله به أنبياءه.

الحادي عشر: أن النبي وأتباعه لا يخبرون إلا بحق، ولا يأمرون إلا بعدل، فيأمرون بالمعروف، وينهون عن المنكر، ويأمرون بمصالح العباد في المعاش والمعاد، ولا يأمرون بالفواحش ولا الظلم، ولا الشرك، فهم بعثوا بتكميل الفطرة، وتقريرها لا بتبديلها وتغييرها.

فكما أنهم لا يختلفون فلا يناقض بعضهم بعضًا؛ فهم أيضًا موافقون لموجب الفطرة التي فطر الله عليها عباده.

وأما مخالفوهم من أهل الكفر، وأهل البدع كالسحرة والكهان فهم مخالفون للأدلة السمعية والعقلية مخالفون لصريح المعقول وصحيح المنقول.

فالأنبياء يكملون الفِطَرَ، ويبصِّرون الخلق، ومخالفوهم يفسدون الحس والعقل.

والله أعلم...

هل المعجزة ضرورية لإثبات النبوة

يقول شيخ الإسلام -رحمه الله- في شرحه للعقيدة الأصفهانية -عند قول المصنف «والدليل على نبوة الأنبياء المعجزات»- ما ملخصه: «هذه الطريقة هي من أتم الطرق عند أهل الكلام، والنظر حيث يقرون نبوة الأنبياء بالمعجزات.

ولا ريب أن المعجزات دليل صحيح لتقرير نبوة الأنبياء؛ ولكن كثيرًا من هؤلاء يدعون أنه لا تعرف نبوة الأنبياء إلا بالمعجزات، وليس الأمر كذلك، بل معرفتها بغير المعجزات ممكنة.

فإن المقصود: إنما هو معرفة صدق مدعي النبوة، أو كذبه؛ لأنه إذا قال: إني رسول الله، فهذا الكلام لا يخلو إما أن يكون صدقًا مطابقًا للمخبر به، وإما أن يكون كذبًا مخالفًا له.

فإذا لم يكن مدعي الرسالة صادقًا، فلابد أن يكون كاذبًا سواء تعمد الكذب أو كان ضالًّا مخطئًا، والتمييز بين الصادق والكاذب له طرق كثيرة فيما هو دون دعوى النبوة، فكيف بدعوى النبوة، وما من أحد ادعى النبوة من الكذابين، إلا وقد ظهر عليه من الجهل والكذب والفجور واستحواذ الشياطين عليه ما ظهر لمن له أدنى تمييز، وما من أحد ادعى النبوة من الصادقين إلا وقد ظهر عليه من العلم، والصدق، والبر، وأنواع الخيرات ما ظهر لمن له أدنى تمييز كذلك.

وتقرير ذلك: أن الرسول لابد أن يخبر الناس بأمور ويأمرهم بأمور ولابد أن يفعل أمورًا، والكذاب يظهر في نفس ما يأمر به وما يخبر عنه، وما يفعله ما يبين به كذبه من وجوه كثيرة.

والصادق يظهر كذلك في نفس ما يأمر به وما يخبر عنه، وما يفعله ما يظهر به صدقه من وجوه كثيرة؛ بل كل شخصين ادَّعيا أمرًا من الأمور أحدهما صادق في دعواه والآخر كاذب فلابدَّ أن يبين صدق هذا وكذب هذا من وجوه كثيرة.

والناس يميزون بين الصادق والكاذب بأنواع من الأدلة حتى في المدعين للصناعات والمقالات: كالفلاحة، والنساجة، والكتابة، وعلم النحو، والفقه، والطب وغير ذلك؛ فما من أحد يدعي العلم بصناعة، أو مقالة إلا والتفريق في ذلك بين الصادق والكاذب له وجوه كثيرة.

والنبوة مشتملة على علوم وأعمال لابد أن يتصف الرسول بها وهي أشرف العلوم، وأشرف الأعمال، فكيف يشتبه الصادق فيها بالكاذب، ولا يتبين صدق الصادق وكذب الكاذب من وجوه كثيرة لاسيما والعالم لا يخلو من آثار نبي من لدن آدم إلى زماننا.

وقد علم جنس ما جاءت به الأنبياء والمرسلون، وما كانوا يدعون إليه، ويأمرون به، ولم تزل آثار المرسلين في الأرض، ولم يزل عند الناس من آثار الرسل ما يعرفون به جنس ما جاءت به الرسل ويفرقون به بين الرسل وغير الرسل.

فلو قُدِّر أن رجلًا جاء في زمان إمكان بعث الرسل، وأمر بالشرك وعبادة الأوثان وإباحة الفواحش والظلم والكذب ولم يأمر بعبادة الله، ولا بالإيمان باليوم

الآخر، هل كان مثل هذا يحتاج أن يطالَب بمعجزة أو يُشكُّ في كذبه أنه نبي؟ حتى لو قدر أنه أتى بما يظن أنه معجزة لعلم أنه من جنس المخاريق أو الفتن فلا يمكن أن يدل على صدقه.

وإذا كان صدق المخبر أو كذبه يعلم بما يقترن به من القرائن؛ بل في لحن قوله وصفحات وجهه ويحصل بذلك علم ضروري لا يمكن المرء أن يدفعه عن نفسه؛ فكيف بدعوى المدعي أنه رسول الله، كيف يخفى صدقه وكذبه، أم كيف لا يتميز الصادق في ذلك من الكاذب بوجوه من الأدلة لا تعد، ولا تحصى؟!

وبالجملة: فالنبوة في الآدميين هي من عهد آدم عليه السلام فإنه كان نبيًّا، وكان بنوه يعلمون نبوته وأحواله بالاضطرار.

وقد علم جنس ما يدعون إليه الرسل وجنس أحوالهم، فالمدعي للرسالة في زمن الإمكان إذا أتى بما ظهر به مخالفته للرسل علم أنه ليس منهم، وإذا أتى بما هو من خصائص الرسل علم أنه منهم لاسيما إذا علم أنه لابد من رسول منتظر، وعلم أن لذلك الرسول صفات متعددة تميزه عن سواه، فهذا قد يبلغ بصاحبه إلى العلم الضروري بأن هذا هو الرسول المنتظر، ولهذا قال تعالى: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:١٤٦]...

إلى أن يقول -رحمه الله-: والمقصود هنا: أن طرق العلم بالرسالة كثيرة جدًّا متنوعة، ونحن اليوم إذا علمنا بالتواتر أحوال الأنبياء، وأوليائهم وأعدائهم علمنا أنهم كانوا صادقين على الحق من وجوه متعددة:

منها: أنهم أخبروا أممهم بما سيكون من انتصارهم، وخذلان أولئك، وبأن

العاقبة لهم أخبارًا كثيرة في أمور كثيرة وهي صادقة كلها لم يقع في شيء منها تخلف ولا غلط، بخلاف ما يخبر به من ليس متبعًا لهم ممن تتنزل عليه الشياطين، أو ممن يستدل على ذلك بالأحوال الفلكية وغيرها.

ومنها: أن ما أحدثه الله من نصرهم، وإهلاك عدوهم إذا عرف الوجه الذي حصل عليه كحصول الغرق لفرعون وقومه، بعد أن دخل البحر خلف موسى وقومه، كان هذا مما يورث علمًا ضروريًا بأن الله تعالى أحدث هذا نصرًا لموسى عليه السلام وقومه ونجاة لهم وعقوبة لفرعون وقومه ونكالًا لهم.

ومنها: أن من تأمل ما جاء به الرسل -عليهم السلام- فيما أخبرت به، وما أمرت به علم بالضرورة أن مثل هذا لا يصدر إلا عن أعلم الناس، وأصدقهم وأبرهم، وأن مثل هذا يمتنع صدوره من كاذب متعمد للكذب مفترٍ على الله، يخبر عنه بالكذب الصريح، أو مخطئ جاهل ضال يظن أن الله تعالى أرسله ولم يرسله.

وذلك لأن فيما أخبروا به وما أمروا به من الأحكام والإتقان وكشف الحقائق وهدي الخلائق ما يبين أنهم من العلم والمعرفة والخبرة في الغاية التي باينوا بها أعلم الخلق ممن سواهم فيمتنع أن يصدر مثل ذلك عن جاهل ضال.

وإذا كان ذلك يدل على كمال علمهم، وكمال حسن قصدهم؟ فمعلوم أن من تم علمه، وتم حسن قصده يمتنع أن يكون كاذبًا على الله، يدعي عليه هذه الدعوى العظيمة، التي لا يكون أفجر من صاحبها إذا كان كاذبًا متعمدًا، ولا أجهل منه إذا كان مخطئًا...

إلى أن يقول شيخ الإسلام -رحمه الله-: وبالجملة: فالعلم بأنه كان في الأرض من

يقول بأنهم رسل الله، وأن أقوامًا اتبعوهم، وأن أقوامًا خالفوهم، وأن الله نصر الرسل والمؤمنين، وجعل العاقبة لهم وعاقب أعداءهم هو من أظهر العلوم المتواترة وأجلاها.

ونقل هذه الأمور أظهر وأوضح من نقل أخبار ملوك الفرس والعرب في جاهليتها، وأخبار اليونان، وعلماء الطب والنجوم والفلسفة اليونانية، كبقراط وجالينوس، وبطليموس، وسقراط، وأفلاطون، وأرسطو وأتباعه.

فكل عاقل يعلم أن نقل أخبار الأنبياء وأتباعهم ينقلها من أهل الملل من لا يحصي عدده إلا الله، ويدونونها في الكتب وأهلها من أعظم الناس تدينًا بوجوب الصدق، وتحريم الكذب.

ففي العادة المشتركة بينهم وبين سائر بني آدم ما يمنع اتفاقهم وتواطؤهم على الكذب».

هذا ما ذكره شيخ الإسلام مما يتعلق بإثبات النبوة في الجملة -أي: بالنسبة للنوع-.

أما بالنسبة لإثبات نبوة نبينا ﷺ فيقرر أن هناك مسلكين:

أحدهما: المسلك النوعي: وضرب له مثلًا باستدلال النجاشي على نبوته فإنه لما استخبرهم عما يخبر به القرآن، وقام جعفر ﷺ ببيان ما يدعو إليه من التوحيد، وكليات التشريع، وقرأ على النجاشي سورة مريم -عليها السلام- بكى النجاشي وقال: «إن هذا والذي جاء به موسى ليخرج من مشكاة واحدة».

وضرب له مثلًا كذلك بما قاله ورقة بن نوفل قبل النجاشي حين أخبره النبي ﷺ خبر ما رأى فقال: «هذا هو الناموس الذي كان يأتي موسى وعيسى -عليهما السلام-

وسيخرجك قومك من مكة».

ولما قال له النبي ﷺ: «أَوَمُخْرِجِيَّ هُمْ؟».

قال: «نعم، لم يأت أحد قط بمثل ما جئت إلا عودي».

والثاني: المسلك الشخصي: وقد ضرب له مثلًا باستدلال هرقل ملك الروم؛ حيث سأل أبا سفيان بحضرة من كان معه من قريش عن أحوال النبي ﷺ، فقال له: هل كان في آبائه من ملك؟

فقال: لا.

ثم سأل: هل قال هذا القول أحد قبله؟

قال: لا.

ثم سأله: أهو ذو نسب فيكم؟

قال: نعم.

ثم سأله: هل كنتم تتهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال؟

قال: لا، ما جربنا عليه كذبًا.

ثم سأله: هل يتبعه ضعفاء الناس أم أشرافهم؟

قال: بل ضعفاؤهم.

ثم سأله: هل يزيدون أو ينقصون؟

فقال: بل يزيدون.

ثم سأله: هل يرجع منهم أحد عن دينه سخطة له بعد أن يدخل فيه؟

فقال: لا.

ثم سأله: هل قاتلتموه؟

فقال: نعم.

ثم سأله عن الحرب بينهم وبينه، فقال: سجال ينال منا، وننال منه.

ثم سأله: هل يغدر؟

فقال: لا.

ثم سأله: بماذا يأمركم؟

فقال: يأمرنا أن نعبد الله وحده لا نشرك به شيئًا، وينهانا عما كان يعبد آباؤنا، ويأمرنا بالصلاة، والصدق، والعفاف، والصلة -فهذه أكثر من عشر مسائل-.

ثم بين لهم هرقل ما في هذه المسائل من الأدلة على صدقه حيث سألهم عن أسباب الكذب وعلاماته فرآها منتفية، وسألهم علامات الصدق فوجدها ثابتة، فقال لهم: إن هذه صفة نبي، وقد كنت أعلم أن نبيًّا يبعث ولم أكن أظن أنه منكم، ولوددت أني أخلص إليه ولولا ما أنا فيه من الملك لذهبت إليه، وإن يكن ما قلتموه حقًّا فسيملك موضع قدمي هاتين.

يقول شيخ الإسلام -بعد كلامه الطويل على هذا الحديث-: «فمثل هذا السؤال والبحث أفاد هذا العاقل اللبيب علمًا جازمًا بأن هذا هو النبي الذي ينتظره، وقد اعترض على هذا بعض من لم يدرك غور كلامه، وسؤاله كالمازدي ونحوه، وقال: إنه بمثل هذا لا تعلم النبوة؛ وإنما تعلم بالمعجزة، وليس الأمر على ما قال؛ بل

كل عاقل سليم الفطرة إذا سمع هذا السؤال والبحث؛ علم أنه من أدل الأمور على عقل السائل وخبرته واستنباطه ما يتميز به، هل هو صادق أو كاذب، وأنه بهذه الأمور تميز له ذلك».

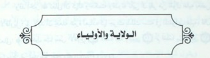
ويقول شيخ الإسلام: إن إنكار رسالته ﷺ طعن في الرب -تبارك وتعالى- ونسبة له إلى الظلم والسفه تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا؛ بل جحد للرب بالكلية وإنكار؛ لأنه إذا كان محمد عندهم ليس بنبي صادق؛ بل ملك ظالم فقد تهيأ له أن يفتري على الله ويتقول عليه ويستمر في ذلك حتى يحلل ويحرم ويفرض الفرائض ويشرع الشرائع، وينسخ الملل، ويضرب الرقاب، ويقتل أتباع الرسل وهم أهل الحق ويسبي نساءهم، ويغنم أموالهم وذراريهم وديارهم ويتم له ذلك حتى يفتح الأرض وينسب ذلك كله إلى أمر الله له به.

والرب تعالى يشاهده وهو يفعل بأهل الحق ما يفعل، وهو مستمر في الافتراء عليه ثلاثًا وعشرين سنة، وهو مع ذلك كله يؤيده وينصره، ويعلي أمره ويمكّن له من أسباب النصر الخارجة عن عادة البشر، وأبلغ من ذلك أنه يجيب دعواته ويهلك أعداءه ويرفع له ذكره.

هذا وهو عندهم في غاية الكذب والافتراء والظلم فإنه لا أظلم ممن كذب على الله، وأبطل شرائع أنبيائه، وبدلها، وقتل أولياءه، واستمرت نصرته عليهم دائمًا والله يقره على ذلك ولا يأخذ منه باليمين، ولا يقطع منه الوتين، فيلزمهم أن يقولوا: لا صانع للعالم، ولا مدبر ولو كان له مدبر قدير حكيم لأخذ على يديه، ولقابله أعظم مقابلة، وجعله نكالًا للصالحين إذ لا يليق بالملوك غير ذلك، فكيف بملك الملوك وأحكم الحاكمين.

وقد أخبر الله تعالى أن كماله وحكمته وقدرته تأبى أن يقر من تقوّل عليه بعض الأقاويل؛ بل لابد أن يجعله عبرة لعباده كما جرت بذلك سنته في المتقولين عليه، قال تعالى: ﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ ﴿٤٦﴾ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾ [الحاقة:٤٤-٤٧].

* * *



الولاية والأولياء

ولما كانت الولاية تعتبر فرعًا عن النبوة؛ لأنها إنما تنال بواسطة اتباع الرسل، وتصديقهم فيما جاءوا به من عند الله ﷺ ؛ ولأن الأنبياء أنفسهم يعتبرون سادات الأولياء وصفوتهم؛ كان من تمام الكلام على النبوة أن نعقد فصلًا خاصًّا للولاية نذكر فيه رأي شيخ الإسلام -رحمه الله- في حقيقة الولاية، وفي الأمور التي تنال بها، وفي بيان الفرق بين الولي الصادق، وبين المدعي الكاذب، ثم نذكر رأيه فيما يجري على يد بعض الأولياء من الكرامات وخوارق العادات.

وقد صنف شيخ الإسلام في هذا الباب رسالة سماها: «**الفرقان بين أولياء الرحمن، وأولياء الشيطان**» أوضح فيها الكثير مما يتعلق بالولاية والأولياء.

ونرى أن نكتفي هنا بتقديم ملخص واف لهذه الرسالة، ثم نعقبه ببعض النصوص من كتب الشيخ، ورسائله الأخرى زيادة في الإيضاح والتجلية.

فنقول -وبالله التوفيق-: يقول شيخ الإسلام -رحمه الله-:

١- إن لله أولياء من الناس، وللشيطان أولياء، وقد فرق الله في كتابه بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، فقال عن أوليائه: ﴿ أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝٦٢ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ﴾ [يونس:٦٢-٦٣].

وقال عنهم كذلك: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [البقرة:٢٥٧].

وقال عن أولياء الشيطان: ﴿وَمَن يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِّن دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُّبِينًا ﴿١١٩﴾ يَعِدُهُمْ وَيُمَنِّيهِمْ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا﴾ [النساء:١١٩-١٢٠].

وقال: ﴿إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُم بِهِ مُشْرِكُونَ﴾ [النحل:١٠٠].

٢- وإذا عُرف أن الناس فيهم أولياء للرحمن، وأولياء للشيطان؛ فيجب أن يفرق بين هؤلاء وهؤلاء، كما فرق الله ورسوله بينهما.

فأولياء الله هم: المؤمنون المتقون، كما وصفهم الله ﷻ فهم الذين آمنوا به، ووالوه فأحبوا ما يحب، وأبغضوا ما يبغض ورضوا بما يرضى، وسخطوا ما يسخط، وأعطوا من يجب أن يعطى، ومنعوا ما يجب أن يمنع؛ وذلك لأن أصل الولاية مأخوذ من: الولي بمعنى: القرب، وضدها: العداوة، وهي: البغض والبعد، فالولي بمعنى: القريب، كما يقال: هذا يلي هذا، أي: يقرب منه.

وعل هذا فولي الله هو الذي يتقرب إلى الله بفعل كل ما يُحبه الله ويرضاه، واجتناب كل ما يبغضه ويسخطه.

٣- وأفضل أولياء الله هم أنبياؤه، وأفضل أنبيائه هم المرسلون منهم، وأفضل المرسلين أولو العزم الذين هم: نوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى، ومحمد -عليهم جميعًا صلوات الله وتسليماته-.

وأفضل أولي العزم محمدﷺ فهو خاتم النبيين، وإمام المتقين، وسيد ولد آدم،

الناس ببعض الأمور ولهم تصرفات خارقة من جنس السحر، كما قال تعالى: ﴿ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ ۝ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ۝ يُلْقُونَ ٱلسَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كَٰذِبُونَ ﴾ [الشعراء:٢٢١-٢٢٣].

وهؤلاء الذين ينتسبون إلى المكاشفات وخوارق العادات إذا لم يكونوا متبعين للرسل، فلابد أن يكذبوا ولابد أن يكون في أعمالهم ما هو إثم وفجور؛ ولهذا تتنزلت عليهم الشياطين واقترنت لهم فصاروا من أولياء الشياطين لا من أولياء الرحمن، حتى ولو طاروا في الهواء، أو مشوا على الماء.

٥- وإذا كان أولياء الله هم المؤمنين المتقين فبحسب إيمان العبد وتقواه تكون ولايته لله تعالى، فمن كان أكمل إيمانًا وتقوى كان أكمل ولاية لله، فالناس يتفاضلون في ولاية الله ﷻ بحسب تفاضلهم في الإيمان والتقوى، كما يتفاوتون في عداوة الله سبحانه بحسب تفاوتهم في الكفر والنفاق.

٦- وأولياء الله على طبقتين:

١- سابقين مقربين.

٢- وأصحاب يمين مقتصدين.

وقد ذكر الله الفريقين في عدة مواضع من كتابه العزيز في أول سورة الواقعة وآخرها، وفي سورة الإنسان، والمطففين، وفاطر.

فالأبرار أصحاب اليمين هم: المتقربون إلى الله بفعل الفرائض، وترك المحرمات؛ ولكن لا يكلفون أنفسهم بالمندوبات، ولا يكفون عن فضول المباحات.

وأما السابقون المقربون: فتقربوا إليه بالنوافل بعد الفرائض، ففعلوا الواجبات

وصاحب المقام المحمود، والحوض المورود، وفضائله وفضائل أمته أكثر من أن تحصى، ومن حين بعثه الله تعالى جعله الفارق بين أوليائه وبين أعدائه، فلا يكون وليًا لله إلا من آمن به، وبما جاء به واتبعه ظاهرًا وباطنًا.

ومن ادعى محبة الله وولايته، وهو لم يتبعه فليس من أولياء الله؛ بل هو من أعداء الله وأولياء الشيطان، قال تعالى: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [آل عمران:٣١].

٤- وإذا كانت الولاية لا تنال إلا بالإيمان والتقوى فلابدَّ في الإيمان من أن يؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر ويؤمن بأن محمدًا ﷺ خاتم النبيين لا نبي بعده، وأن الله أرسله إلى جميع الثقلين الجن والإنس فكل من لم يؤمن بما جاء به فليس بمؤمن، فضلًا عن أن يكون من أولياء الله، وكذلك من آمن ببعض ما جاء به وكفر ببعض فهو كافر ليس بمؤمن.

ومن الإيمان به: أن يؤمن بأنه الواسطة بين الله وبين خلقه في تبليغ أمره ونهيه، ووعده ووعيده، وحلاله وحرامه، فمن اعتقد أن لأحد من الأولياء طريقًا إلى الله بدون متابعة محمد ﷺ فهو كافر من أولياء الشيطان.

بل لو بلغ الرجل في الزهد والعبادة والعلم ما بلغ ولم يؤمن بجميع ما جاء به محمد ﷺ فليس بمؤمن ولا ولي الله تعالى.

وقد يوجد في أصناف المشركين من العرب، والهند، واليونان، والترك، وغيرهم من له اجتهاد في العلم والزهد والعبادة؛ ولكن ليس بمتبع للرسل فهؤلاء لا يمكن أن يكونوا مؤمنين، ولا أولياء الله، وقد تقترن بهم الشياطين، وتنزل عليهم فيكاشفون

والمستحبات، وتركوا المحرمات والمكروهات، فلما تقربوا إليه سبحانه بجميع ما يقدرون عليه من محبوباته؛ أحبهم.

٧- وإذا كان العبد لا يكون وليًّا لله إلَّا إذا كان مؤمنًا تقيًّا فلا يعقل أن يكون أحد من الكفار والمنافقين والفساق، وليًّا لله، وكذا من لا يصح إيمانه وعبادته، كالمجانين الذين لا يفيقون من جنونهم، فإن المجنون الذي رفع عنه القلم، لا يصح شيء من عباداته، باتفاق العلماء، فلا يصح منه إيمان، ولا كفر، ولا صلاة، كما لا يصح بيعه، ولا شراؤه، ولا نكاحه، ولا طلاقه، ولا إقراره، ولا شهادته.

فإذا كان المجنون لا يصح منه الإيمان والتقوى، ولا التقرب إلى الله بالفرائض أو النوافل فلا يجوز لأحد أن يعتقد أنه ولي الله لاسيما إذا كانت حجته على ذلك إما مكاشفة سمعها منه، أو نوع تصرف؛ فإن الكفار والمنافقين قد يكون لهم مكاشفات وتصرفات شيطانية كالكهان والسحرة فلا يجوز لأحد أن يستدل بمجرد ذلك على كون الشخص وليًّا لله.

وكذلك الطفل قبل البلوغ لا يكون وليًّا لله، وإن كانت تصح عبادته ويثاب عليها عند جمهور العلماء.

وبالجملة: فكل من لم يتقرب إلى الله لا بفعل الحسنات، ولا بترك السيئات لم يكن من أولياء الله وكل من ادعى الولاية، أو ادعاها غيره له وهو لا يؤدي الفرائض ولا يجتنب المحارم؛ بل قد يأتي بما يناقض ذلك لم يكن لأحد أن يقول هذا ولي لله.

٨- وليس لأولياء الله شيء يتميزون به عن الناس في هيئة ولا شارات ولا نوع لباس، ولا طول لحية، ولا كبر عمامة، ولا لبس مرقعة، ولا نحو ذلك مما يتظاهر به

بعض الصوفية؛ بل الأمر كما يقول: كم من صدِّيق في قباء وكم من زنديق في عباء!

فليس في شيء من حسن الهيئة، وجمال الثياب ما ينافي الولاية، وليس في شيء من الرثاثة والبذاذة ما يقتضيها، وكذلك لا يختص وجود الأولياء بطبقة معينة من الناس؛ بل هم موجودون في جميع أصناف أمة محمدﷺ بشرط ألّا يكونوا من أهل البدع الظاهرة والفجور.

فيوجدون في أهل القرآن والعلم، ويوجدون في أهل الجهاد والسيف، ويوجدون في التجار والصناع والزراع.

٩- وليس من شرط ولي الله أن يكون معصومًا لا يغلط ولا يخطئ؛ بل يجوز أن يخفى عليه بعض علم الشريعة، ويجوز أن يشتبه عليه بعض أمور الدين حتى يحسب أن بعض الأمور مما أمر الله به، أو مما نهى الله عنه، ولا يكون كذلك.

وكذلك يجوز أن يظن في بعض الخوارق أنها من كرامات أولياء الله، وتكون من الشيطان لبسها عليه لنقص درجته، ولا يعرف أنها من الشيطان؛ ولكنه لا يخرج بذلك عن ولايته لله تعالى.

ولهذا لما كان ولي الله يجوز أن يغلط لم يجب على الناس الإيمان بجميع ما يقوله؛ بل ولا يجوز لولي الله أن يعتمد على ما يلقى في قلبه إلا أن يكون موافقًا للشرع، ولا على ما يقع له مما يراه إلهامًا، ومحادثة وخطابًا من الحق؛ بل يجب أن يعرض ذلك كلية على ما جاء به محمدﷺ، فإن وافقه قَبِلَه، وإن خالفه لم يقبله وإن لم يعلم أَمُوَافِقٌ هو أم مخالف؛ توقف فيه.

فأي أحد ادعى له أصحابه أنه ولي لله، وأنه مخاطب؛ يجب على أتباعه أن

يقبلوا منه كل ما يقوله، ولا يعارضوه ويسلموا له حاله من غير اعتبار الكتاب والسنة فهو وهم مخطئون ومثل هذا من أضل الناس؛ فإن عمر ﷺ أفضل منه، وهو أمير المؤمنين ومحدث هذه الأمة، ومع ذلك كان الصحابة يتنازعونه أحيانًا فيما يقوله، وهو وهم على الكتاب والسنة.

وقد اتفق السلف والأئمة كلهم على أن كل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ، وهذا من الفروق بين الأنبياء وغيرهم؛ فإن الأنبياء -صلوات الله عليهم وسلامه- يجب الإيمان بجميع ما يخبرون به عن الله ﷻ، وتجب طاعتهم فيما يأمرون به بخلاف الأولياء فإنهم لا تجب طاعتهم في كل ما يأمرون به، ولا الإيمان بجميع ما يخبرون به؛ بل يعرض أمرهم وخبرهم على الكتاب والسنة، فما وافقهما وجب قبوله وما خالفهما وجب رده وإن كان صاحبه من أولياء الله، وكان مجتهدًا معذورًا فيما قاله، له أجر على اجتهاده وكان خطؤه مغفورًا له.

١٠- وكثير من الناس يغلط في هذا الموضع فيظن في شخص أنه ولي لله ويظن أن ولي الله يقبل منه كل ما يقوله، ويسلم إليه كل ما يقوله، ويسلم إليه كل ما يفعله، وإن خالف الكتاب والسنة.

وهؤلاء مشابهون للنصارى الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَـٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓاْ إِلَـٰهًا وَٰحِدًا لَّآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَـٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [التوبة:٣١].

وتجد كثيرًا من هؤلاء عمدتهم في اعتقاد كون الشخص وليًا لله أنه قد صدر عنه مكاشفة في بعض الأمور، أو بعض التصرفات الخارقة للعادة مثل أن يشير إلى

شخص فيموت أو يطير في الهواء، أو يمشي على الماء، أو ينفق بعض الأوقات من الغيب، أو يختفي أحيانًا عن أعين الناس، أو يخبر الناس بما سرق منهم، أو بحال غائب، أو مريض لهم، أو نحو ذلك من الأمور التي قد تقع لكثير من الكفار والمشركين، وأهل الكتاب والمنافقين.

وتكون لأهل البدع والفجور فليس في شيء منها ما يدل على أن صاحبها ولي لله؛ بل قد اتفق أولياء الله على أن الرجل لو طار في الهواء، أو مشى على الماء لم يغتر به حتى ينظر متابعته لرسول الله ﷺ.

وأن الأولياء إنما يعتبرون بصفاتهم وأفعالهم وأحوالهم التي دل عليها الكتاب والسنة ويعرفون بنور الإيمان والقرآن، وبحقائق الإيمان الباطنة وشرائع الإسلام الظاهرة.

أما إذا كان الشخص مباشرًا للنجاسات والخبائث التي يحبها الشيطان أو يأوي إلى الحمامات والحشوش التي تحضرها الشياطين، أو يأكل الحيات والعقارب والزنابير والكلاب التي هي خبائث وفواسق، أو يشرب البول ونحوه من النجاسات، أو يدعو غير الله فيستغيث بالمخلوقات، ويتوجه إليها أو يسجد إلى ناحية شيخه، أو يلابس الكلاب أو النيران أو يأوي إلى المزابل والمقابر والمواضع النجسة، أو يكره سماع القرآن وينفر عنه، ويقدم عليه سماع الأغاني والأشعار، ويؤثر سماع مزامير الشيطان على سماع كلام الرحمن؛ فهذه علامات أولياء الشيطان لا علامات أولياء الرحمن.

١١- فأولياء الله المتقون هم المقتدون بمحمد ﷺ فيفعلون ما أمر به، وينتهون

عما عنه زجر، ويقتدون به فيما بين لهم أن يتبعوه فيه فيؤيدهم الله بملائكته وروح منه، ويقذف في قلوبهم من أنواره، ولهم الكرامات التي يكرم الله بها أولياءه المتقين.

وخيار أولياء الله تكون كراماتهم إما لحجة في الدين أو لحاجة للمسلمين؛ كما كانت معجزات نبيهم ﷺ، وكرامات أولياء الله إنما حصلت ببركة اتباع رسوله ﷺ، فهي في الحقيقة تدخل في معجزات الرسول ﷺ مثل انشقاق القمر، وتسبيح الحصا في كفه، وحنين الجذع إليه، وتكثير الطعام والشراب مرات كثيرة.

١٢- وكرامات الصحابة والتابعين بعدهم وسائر الصالحين كثيرة جدًا مثلما كان لأسيد بن حضير حين كان يقرأ سورة الكهف فنزل من السماء مثل الظلة فيها أمثال السُّرُج، وهي الملائكة تنزلت لقراءته.

وكانت الملائكة تسلم على عمران بن حصين.

وكان سلمان وأبو الدرداء يأكلان في صحفة فسبحت الصحفة أو سبح ما فيها.

وعباد بن بشر وأسيد بن حضير خرجا من عند رسول الله ﷺ في ليلة مظلمة فأضاء لهما نور مثل طرف السوط، فلما افترقا افترق الضوء معهما.

وقصة الصديق في الصحيحين لما كان يأكل مع أضيافه من صحفة فجعل لا يأكل لقمة إلا ربى من أسفلها أكثر منها حتى شبعوا وصارت أكثر مما هي قبل ذلك.

وخبيب بن عدي لما كان أسيرًا عند المشركين بمكة -شرفها الله- فكان يُرى وبيده قطف من عنب يأكل منه وليس في مكة عنب.

وعامر بن فهيرة قُتل شهيدًا فالتمسوا جسده فلم يقدروا عليه؛ لأن الملائكة رفعته.

والبراء بن مالك كان إذا أقسم على الله تعالى أبر قسمه، وكان المسلمون إذا اشتدت عليهم الحرب في الغزو، ويستعصي عليهم العدو، يقولون: يا براء أقسم على ربك فيقول: «يا رب أقسمت عليك لما منحتهم أكتافهم». فينهزم العدو.

وسعد بن أبي وقاص كان مستجاب الدعوة، ما دعا قط لأحد أو عليه إلا استجيب له.

والعلاء بن الحضرمي لما اعترضه البحر هو ومن معه من الجنود دعا الله ﷻ وخاض البحر بفرسه واتبعه جنوده فما ابتلت سروج خيولهم، ودعا الله ألا يروا جسده إذا مات فلم يجدوه في اللحد.

وأبو مسلم الخولاني لما ألقاه الأسود العنسي في النار، وجدوه قائمًا يُصلي فيها، وقد صارت عليه بردًا وسلامًا.

وكان عامر بن عبد قيس يأخذ عطاءه ألفي درهم في كُمّه، وما يلقاه سائل في طريقه إلا أعطاه بغير عدد، ثم يجيء إلى بيته فلا يتغير عددها ولا وزنها.

وتغيَّبَ الحسن البصري عن الحجاج فدخلوا عليه ست مرات، فدعا الله ﷻ فلم يروه، ودعا على رجل من الخوارج كان يؤذيه فخر ميتًا.

وكان سعيد بن المسيب في أيام الحرة يسمع الأذان من قبر رسول الله ﷺ أوقات الصلوات، وكان المسجد ليس فيه غيره.

ولما مات أويس القرني وجدوا في ثيابه أكفانًا لم تكن معه قبل، ووجدوا له قبرًا محفورًا فيه لحد في صخرة فدفنوه فيه، وكفنوه في تلك الأثواب.

وكان مطرف بن عبد الله بن الشخير إذا سار في الظلمة أضاء له طرف سوطه،

وكان إذا دخل بيته سبحت معه آنيته، وهذا باب واسع لا يمكن حصره فلنكتف بهذا القدر كأمثلة لتكريم الله لأوليائه.

١٣- ومما ينبغي أن يعرف: أن الكرامات قد تكون بحسب حاجة الرجل فإذا احتاج إليها الضعيف الإيمان، أو المحتاج أتاه منها ما يقوي إيمانه، ويسد حاجته، ويكون من هو أكمل ولاية لله منه مستغنيًا عن ذلك فلا يأتيه مثل ذلك لعلو درجته وغناه، لا لنقص ولايته، ولهذا كانت هذه الأمور في التابعين أكثر منها في الصحابة.

ولما كانت الخوارق كثيرًا ما تنقص بها درجة الرجل، كان كثير من الصالحين يتوب من مثل ذلك، ويستغفر الله تعالى، وتعرض لبعضهم فيسأل الله زوالها، وكلهم يوصي المريد السالك ألا يقف عندها ولا يجعلها همته، ولا يتبجح بها.

١٤- وبين كرامات الأولياء، وما يشبهها من الأحوال الشيطانية فروق متعددة، منها أن كرامات الأولياء سببها الإيمان والتقوى، وأما الأحوال الشيطانية فسببها فعل ما نهى الله عنه ورسوله، فتحصل بما يحبه الشيطان من الظلم، والفواحش، وبالأمور التي فيها شرك، كالاستغاثة بالمخلوقات.

والشيطان يضل بني آدم بحسب قدرته، فمن عَبَدَ الشمس، والقمر، والكواكب ودعاها فإنه يتنزل عليه شيطان يخاطبه ويحدثه ببعض الأمور، ويسمون ذلك روحانية الكواكب، وهو شيطان!

وكذلك عباد الأصنام، قد تخاطبهم الشياطين من جوف هذه الأصنام، وكذلك من استغاث بميت أو غائب، فإن الشيطان يتصور له بصورة ذلك المستغاث به فيقضي حاجة ذلك المستغيث فيظن أن ذلك هو الشيء الذي دعاه أو ملك على

صورته؛ وإنما هو شيطان أضله لما أشرك بالله.

ومن هؤلاء من يتصور له الشيطان، ويقول له: أنا الخضر، وربما أخبره ببعض الأمور، وأعانه على بعض مطالبه إلى أمثال هذه الأمور التي يطول وصفها، والله أعلم.

هذا هو ملخص ما ذكره شيخ الإسلام في رسالة «الفرقان» مما يتعلق بالولاية والأولياء فيه كفاية وشفاء لمن أحسن تدبره، وكان بريئًا من نزعات الهوى.

ويقول شيخ الإسلام في كتاب النبوات: وقد تنازع الناس في الخوارق هل تدل على صلاح صاحبها، وعلى ولايته لله؟

والتحقيق: أن من كان مؤمنًا بالأنبياء لم يستدل على الصلاح بمجرد الخوارق التي قد تكون للكفار والفساق، وإنما يستدل بمتابعة الرجل للنبي، فيميز بين أولياء الله وأعدائه بالفروق التي بينها الله ورسوله، كقوله: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ﴾ [يونس:٦٢-٦٣].

وأما من لم يكن مقرًا بالأنبياء فهذا لا يعرف الولي من غيره؛ إذ الولي لا يكون وليًا إلا إذا آمن بالرسل؛ لكن قد تدل الخوارق على أن هؤلاء على الحق دون هؤلاء؛ لكونهم من أتباع الأنبياء.

كما قد يتنازع المسلمون والكفار في الدين فيؤيد الله المؤمنين بخوارق تدل على صحة دينهم، كما صارت النار على أبي مسلم بردًا وسلامًا، وكما شرب خالد السمَّ فلم يضره فهذه الخوارق هي من جنس آيات الأنبياء.

والخوارق ثلاثة أنواع: إما أن تعين صاحبها على البر والتقوى، فهذه أحوال نبينا، ومن اتبعه؛ خوارقهم لحجة في الدين، أو حاجة المسلمين.

والثاني: أن تعينه على مباحات، كمن تعينه الجن على قضاء حوائجه المباحة، فهذا متوسط وخوارقه لا ترفعه ولا تخفضه، وهذا يشبه تسخير الجن لسليمان.

والثالث: أن تعينه على محرمات مثل الفواحش، والظلم، والشرك، والقول بالباطل فهذا من جنس خوارق السحرة والكهان، والكفار، والفجار، مثل أهل البدع من الرفاعية وغيرهم، فإنهم يستعينون بها على الشرك، وقتل النفوس بغير حق، والفواحش، وهذه الثلاثة هي التي حرمها الله في قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ [الفرقان:٦٨]. ولهذا كانت طريقهم من جنس طريق الكهان، والشعراء والمجانين. اهـ ملخصًا.

وإنما أطلنا الكلام في الولاية، وما يتبعها من الكرامات؛ لأنها محل دعاوى عريضة والأمر فيها يلتبس على كثير من الناس؛ ولهذا يجعلون مجرد ظهور الخارق على يد الرجل دليلًا على ولايته لله مهما كان حاله من الفسق والفجور! بل قد يبررون ذلك منه بما هو أقبح من الذنب نفسه! ويقولون: إنه قد بلغ من الولاية درجة ارتفع عنه فيها التكليف، وينسون أن القرآن قد قال لسيد الأولياء: ﴿وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ﴾ [الحجر:٩٩]. واليقين هنا: هو الموت بإجماع المفسرين.

ولنكتف بهذا القدر في هذا الباب، ونتنقل إلى موضوع من أشد الموضوعات خطرًا، وأعظمها أثرًا، وهو: «الإيمان والإسلام».

* * *

الإيمان والإسلام

كان الكلام في حقيقة الإيمان والإسلام وغيرهما من الألفاظ التي وردت في الكتاب والسنة، مثل: بر وتقي، وصالح وظالم، وفاسق ومنافق، يسمى: مسألة الأسماء والأحكام.

وكانت هذه المسألة من أول ما وقع فيه النزاع بين الطوائف المختلفة، وكان للأحداث السياسية التي جرت في عهد عثمان ﷺ، وأدت إلى قتله ظلمًا، وكذلك الحروب التي جرت بين علي ومعاوية ﷺ أثر كبير في ظهور ذلك النزاع.

وكان الخوارج الذين خرجوا على عليّ بعد مسألة التحكيم أول من أثار الكلام في هذه المسألة التي صارت فيها بعد مجالًا للنزاع بين أصحاب المقالات من: مرجئة، وقدرية، وجهمية، وكرامية، وأشعرية .. إلخ.

وقد خص شيخ الإسلام -كعادته في كل المسائل ذات الخطر- هذه المسألة بعناية فائقة، ووضع لها العلاج الحاسم، ورد على كل طوائف الزيغ والضلال، وقرر مذهب السلف، مدعمًا بحججه من الكتاب والسنة.

وقد وضع في ذلك كتابه العظيم «الإيمان» استقصى فيه كل الأقوال والمذاهب المنحرفة، وصدع بالنكير عليها، وأظهر زيفها وتهافتها، مع بيان شافٍ لكل ما يتعلق بالإيمان والإسلام من حيث حقيقة كل منهما، ونسبة كل منهما إلى الآخر.

ومن حيث قبول الإيمان للزيادة والنقص، وجواز الاستثناء فيه إلى غير ذلك، مما سنذكره في موضعه -إن شاء الله-.

ونبدأ هنا -كعادتنا في كل ما عالجناه من قضايا الاعتقاد- بذكر المذاهب المختلفة في هذا الباب، ثم نعقب على كل منها بنقد شيخ الإسلام له.

ثم نفرد بعد ذلك فصلًا خاصًّا لبيان مذهب السلف، كما قرره -رحمه الله- في هذا الكتاب النفيس.

والفرق المشهورة في هذه المسألة هي:

❊ أولًا: الخوارج:

وقد ذهبوا إلى أن الإيمان والإسلام شيء واحد يقوم على ثلاثة أركان:

أ- اعتقاد بالجنان.

ب- إقرار باللسان.

ج- عمل بالطاعات واجتناب الكبائر.

فمن هذه الثلاثة تتركب حقيقة الإيمان بحيث إن من أخل بشيء منها يزول عنه اسم الإيمان بالكلية، ويسمى كافرًا، ويستحق الخلود في النار، وتجري عليه في الدنيا أحكام الكفار، فيكون حلال الدم والمال، وبنوا على هذا أن من ارتكب كبيرة، ثم مات عليها ولم يتب منها فهو كافر مخلد في النار.

وقد وافقهم المعتزلة في كل ذلك إلَّا في إطلاق اسم الكفر على مرتكب الكبيرة؛ بل قالوا: إنه في منزلة بين الإيمان والكفر؛ لأنه فَقَدَ اسم الإيمان بكبيرته، ولم يستحق

اسم الكفر؛ لوجود بعض أجزاء الإيمان معه؛ ولكنه مع ذلك مستحق للخلود في النار، كالكفار؛ لأن من دخل النار عندهم لا يخرج منها.

ومعنى ذلك: أنهم وافقوا الخوارج في نفي الإيمان، وفي خلوده في النار الذي هو الحكم الأخروي وخالفوهم في تسميته كافرًا، وما يترتب عليه من استحلال دمه وماله، وهو الحكم الدنيوي.

وكانت الشبهة التي قادت الخوارج والمعتزلة إلى هذا الرأي الفاسد: هو اعتقادهم أن الإيمان حقيقة مركبة من أجزاء فيلزم أن يزول إذا زال بعض أجزائه، وذلك كالعشرة مثلًا إذا نقص منها واحد أو أكثر لم تبق عشرة، وكالسكنجبين المركب من الخل والعسل، إذا زال أحد جُزأيه لم يعد سكنجبينًا، فإذا كان الإيمان مركبًا من أقوال وأعمال باطنة وظاهرة لزم زواله بزوال بعضها.

وينكر ابن تيمية على الخوارج والمعتزلة نفيهم اسم الإيمان بالكلية عن مرتكب الكبيرة مع أن القرآن سماه مؤمنًا، وخاطبه باسم الإيمان.

قال تعالى من أول سورة الممتحنة في شأن حاطب بن أبي بلتعة حين كتب إلى قريش كتابًا يخبرهم فيه بمسير رسول الله ﷺ إليهم عام الفتح: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ﴾ [الممتحنة:١]. الآية، فسماه مؤمنًا مع ارتكابه لتلك الكبيرة التي كان يستحق عليها القتل.

وقال تعالى من سورة الحجرات: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات:٩]. فسماهم المؤمنين مع اقتتالهم.

وكذلك ينكر عليهم قولهم بخلود مرتكب الكبيرة في النار، ويقول: إن ذلك

من البدع المشهورة التي خالفوا بها سائر الأمة، فقد اتفق الصحابة والتابعون لهم بإحسان، وسائر أئمة المسلمين على أنه لا يخلد في النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان.

كما اتفقوا على أن نبينا ﷺ يشفع فيمن يأذن الله له أن يشفع فيه من أهل الكبائر من أمته والأحاديث متواترة في ذلك.

وكذلك لا يُسلِّم لهم شيخ الإسلام قولهم: إن الإيمان إذا ذهب بعضه ذهب كله، ويحتجّ عليهم بالأحاديث والآثار المستفيضة التي تدل على ذهاب بعضه، وبقاء بعضه، كقوله ﷺ: «يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان».

ويرى شيخ الإسلام أن أصل البدع في الإيمان هو القول بأن الإيمان إذا ذهب بعضه ذهب كله، ويقول: إن المعتزلة والخوارج لما قالوا ذلك، وكان الإيمان عندهم هو مجموع ما أمر الله به ورسوله، قالوا: فإذا ذهب منه شيء لم يبق مع صاحبه من الإيمان شيء، فيخلد في النار.

والمرجئة لما قالوا ذلك ذهبوا إلى أن الكبائر، وترك الواجبات الظاهرة لا تذهب شيئاً من الإيمان، إذ لو ذهب منه شيء لم يبق منه شيء، فذهبوا إلى أنه شيء واحد يستوي فيه البر والفاجر، كما سيأتي.

* **الفرقة الثانية: المرجئة:**

ولعل من المناسب أن نلمح إلى معنى الإرجاء؛ لنعرف لم سميت هذه الفرقة بالمرجئة.

قال في القاموس: «أرجأ الأمر: أخره، وترْك الهمز لغةٌ: ﴿ وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ

لِأَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:١٠٦]. أي مؤخرون حتى ينزل الله فيهم ما يريد، ومنه سميت المرجئة لتقديمهم القول وإرجائهم العمل». اهـ

وقال الشهرستاني في الملل والنحل: «والإرجاء على معنيين:

أحدهما: التأخير، كما في قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ أَرۡجِهۡ وَأَخَاهُ﴾ [الشعراء:٣٦]. أي أخِّره وأمهله.

والثاني: إعطاء الرجاء.

أما إطلاق اسم المرجئة على الجماعة بالمعنى الأول فصحيح؛ لأنهم كانوا يؤخرون العمل عن النية والعقد، وأما بالمعنى الثاني فظاهر فإنهم كانوا يقولون: لا تضر مع الإيمان معصية، كما لا تنفع مع الكفر طاعة.

وقيل: الإرجاء تأخير حكم صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة، فلا يقضى عليه بحكم ما في الدنيا؛ من كونه من أهل الجنة، أو من أهل النار، فعلى هذا المرجئة والوعيدية فرقتان متقابلتان».

وقد ذكر الشهرستاني في هذا الكتاب ستَّ طوائف من المرجئة ناسبًا كل طائفة منها إلى مؤسسها الأول، ونحن نذكرها هنا -نقلًا عنه- على سبيل الاختصار:

الأولى -اليونسية- أصحاب يونس بن عون النميري: وقد زعم أن الإيمان هو المعرفة بالله، والخضوع له، وترك الاستكبار عليه، والمحبة بالقلب فمن اجتمعت فيه هذه الخصال فهو مؤمن، وما سوى ذلك من الطاعة فليس من الإيمان ولا يضر تركها حقيقة الإيمان.

الثانية -العُبيدية- أصحاب عبيد المكتئب: حكي عنه أنه قال: «ما دون الشرك

مغفور لا محالة، وإن العبد إذا مات على توحيده لا يضره ما اقترف من الآثام، واجترح من السيئات».

الثالثة -الغسانية- أصحاب غسان الكوفي: زعم أن الإيمان هو المعرفة بالله تعالى، وبرسوله، والإقرار بما أنزل الله، وبما جاء به الرسول في الجملة دون التفصيل، وقال: إن الإيمان لا يزيد ولا ينقص.

الرابعة: -الثوبانية- أصحاب أبي ثوبان المرجي: الذين زعموا أن الإيمان هو المعرفة، والإقرار بالله تعالى، وبرسله -عليهم الصلاة والسلام-، وأخروا العمل كله عن الإيمان.

الخامسة -التومنية- أصحاب أبي معاذ التومني: زعم أن الإيمان هو ما عصم من الكفر وهو أسمى الخصال إذا تركها العبد، أو ترك خصلة منها كفر، وهي: المعرفة والتصديق والمحبة والإخلاص والإقرار بما جاء به الرسول.

قال: وكل معصية لم يجمع عليها المسلمون بأنها كفر لا يقال لصاحبها فاسق؛ ولكن يقال فسق وعصى.

السادسة -الصالحية- أصحاب صالح بن عمر: قال: إن الإيمان هو المعرفة بالله تعالى على الإطلاق، وهو أن للعالم صانعًا فقط والكفر هو الجهل به على الإطلاق ومعرفة الله هي المحبة والخضوع له، ولا عبادة لله إلا الإيمان به وهو معرفته.

وأما الأشعري فيبلغ بالمرجئة في كتابه «مقالات الإسلاميين» إلى اثنتي عشرة فرقة؛ فيعد منهم:

١- الجهمية -أتباع الجهم بن صفوان الترمذي-: الذين يزعمون أن الإيمان هو

معرفة القلب، وأنه لا يتبعض، ولا يتفاضل أهله فيه، وأن الإيهان والكفر لا يكونان إلا في القلب دون الجوارح.

٢- البخارية -أتباع الحسين بن محمد البخار-: وهؤلاء لا يرون أن الناس يتفاضلون في إيهانهم، ويكون بعضهم أعلم وأكثر تصديقًا من بعض وأن الإيهان يزيد ولا ينقص.

٣- الغيلانية -أصحاب غيلان-: يزعمون أن الإيهان المعرفة الثانية بالله، والمحبة، والخضوع، والإقرار بما جاء به الرسول، وبما جاء من عند الله، وأما المعرفة الأولى فهي اضطرار فلذلك لم يجعلها من الإيهان.

٤- أصحاب محمد بن شبيب: ويذهبون إلى أن الإيهان هو الإقرار بالله، والمعرفة بأنه واحد ليس كمثله شيء، وكذلك الإقرار والمعرفة بأنبيائه ورسله، وبجميع ما جاءت به من عند الله مما نص عليه المسلمون ونقلوه عن النبي ﷺ ويقولون: إن الإيهان يتبعض ويتفاضل أهله فيه.

٥- أبو حنيفة وأصحابه: يزعمون أن الإيهان المعرفة بالله وبالرسول والإقرار بما جاء به من عند الله في الجملة دون التفصيل.

٦- الكرامية -أتباع محمد بن كرام: يزعمون أن الإيهان هو الإقرار والتصديق باللسان دون القلب، وأنكروا أن تكون معرفة القلب، أو شيء غير التصديق باللسان إيهانًا.

ومهما يكن من تعدد طوائف المرجئة، فإن أقوالهم متقاربة، ويكادون يُجمعون على أن العمل ليس ركنًا من أركان الإيهان، ولا داخلًا في مفهومه.

ويحتجون لذلك بأن القرآن نزل بلغة العرب، والإيمان في اللغة هو: التصديق فقط، وأما العمل بالجوارح فلا يسمى تصديقًا، فلا يكون إيمانًا، وقد قال الله تعالى حكاية عن إخوة يوسف عليه السلام: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٖ لَّنَا﴾ [يوسف:١٧]. أي: بمصدق ما حدثناك به.

ومن المرجئة من كان يرى أن الإيمان تصديق بالقلب، وإقرار باللسان، فكلٌّ منهما لا يكفي وحده؛ بل لابد منهما معًا لحصول الإيمان، ويقول: إن الكفر هو الجحود والإنكار، والسجود للشمس والقمر والصنم ليس بكفر في نفسه؛ ولكنه علامة الكفر.

ولكن منهم أيضًا من غلا وتطرف حتى زعم أن الإيمان عند المؤمن الاعتقاد بالقلب، وإن أعلن الكفر بلسانه، وعبد الأوثان أو لزم اليهودية، أو النصرانية، في دار الإسلام، وعبد الصليب، وأعلن التثليث في دار الإسلام، ثم مات على ذلك فهو مؤمن كامل الإيمان عند الله ﷻ؛ بل هو ولي لله ومن أهل الجنة.

ويحكي الشهرستاني عن بعضهم أنه كان يقول لو قال قائل: أعلم أن الله ﷻ قد حرم أكل الخنزير، ولا أدري هل الخنزير الذي حرمه الله هذه الشاة أم غيرها؟ كان مؤمنًا، ولو قال: أعلم أنه قد فرض الحج إلى الكعبة غير أني لا أدري أين الكعبة ولعلها بالهند؛ كان مؤمنًا.

وقد ذكرنا من مبادئهم المشهورة أنه لا تضر مع الإيمان معصية، كما لا تنفع مع الكفر طاعة.

وكان مقاتل بن سليمان المفسر المعروف يقول: إن المعصية لا تضر صاحب

التوحيد والإيمان، وإنه لا يدخل النار مؤمن.

هل كان أبو حنيفة وأصحابه مرجئة؟

ذكرنا أن الأشعري في كتاب المقالات عدَّ أبا حنيفة وأصحابه من المرجئة عند كلامه عن الفرقة التاسعة منهم بسبب أنهم كانوا يقولون: إن الإيمان هو التصديق بالقلب، وهو لا يزيد ولا ينقص، وكانوا يؤخرون العمل عن الإيمان.

ونحن إذا رجعنا إلى الفقه الأكبر، المنسوب إلى أبي حنيفة، والذي أثبت العلماء نسبة جزء كبير منه إليه، وجدناه يقول فيه: «**الإيمان هو**: الإقرار، والتصديق، ويستوي المؤمنون كلهم في المعرفة واليقين، والتوكل، والمحبة، والرضا، والخوف، والرجاء، ويتفاوتون فيما دون الإيمان في ذلك كله».

ويقول أيضًا: «والله متفضل على عباده عادل قد يعطي من الثواب أضعاف ما يستوجبه العبد تفضلًا منه، وقد يعاقب على الذنب عدلًا منه، وقد يعفو فضلًا منه....».

إلى أن يقول: «ولا نكفر أحدًا بذنب، ولا ننفي أحدًا عن الإيمان». ولكن كثيرًا من الفقهاء والمتكلمين يحاولون جاهدين تبرئة أبي حنيفة من تلك التهمة، فيقولون: إن اهتمام أبي حنيفة بالفروع وكونه إمامًا من أكبر الأئمة فيما يدل على أنه يعتد بالأعمال وهذا عكس الإرجاء.

قال الشهرستاني: «العمري لقد كان يُقال لأبي حنيفة وأصحابه: مرجئة السنة، وعدَّه كثير من أصحاب المقالات من جملة المرجئة، ولعل السبب فيه أنه لما كان يقول: إن الإيمان هو التصديق بالقلب، وهو لا يزيد ولا ينقص؛ ظنوا أنه يؤخر العمل

عن الإيمان، والرجل مع تخريجه في العمل كيف يفتي بترك العمل؟ وله سبب آخر وهو أنه كان يخالف القدرية والمعتزلة الذين ظهروا في الصدر الأول.

والمعتزلة كانوا يلقبون كل من خالفهم في القدر مرجئًا، وكذلك الوعيدية من الخوارج فلا يبعد أن اللقب إنما لزمه من فريقي المعتزلة والخوارج.

وقد عُدَّ من المرجئة على هذا النحو عدد كثير غير أبي حنيفة، وأصحابه، منهم: الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب، ويروى أنه أول من قال بالإرجاء، وكان يكتب فيه الكتب إلى الأمصار، فيقول: إن أداء الطاعات وترك المعاصي ليسا من الإيمان فلا يزول بزوالها.

وعُدَّ منهم أيضًا: سعيد بن جبير، وطارق بن حبيب، وعمرو بن مرة، ومحارب بن دثار، ومقاتل بن سليمان، وحماد بن أبي سليمان شيخ أبي حنيفة، وقديد بن جعفر، وهؤلاء كلهم أئمة الحديث لم يكفروا أصحاب الكبائر ولم يحكموا بتخليدهم في النار». اهـ

ومعنى هذا أن الشهرستاني يرى أن الإرجاء الذي نسب إلى هؤلاء الفقهاء، هو قولهم: إن صاحب الكبيرة لا يخلد في النار؛ بل يعذب فيها بمقدار كبيرته، وقد يعفو الله عنه، ولا شك أن هذا هو مذهب الجماعة.

ولكن إذا رجعنا إلى كلام الأشعري وجدناه صريحًا في رمي أبي حنيفة وأصحابه بالإرجاء الحقيقي الذي هو تأخير العمل عن الإيمان، والقول بأن الإيمان حقيقته واحدة يستوي فيه المؤمنون كلهم، وهذا هو ما يفهم من كلام أبي حنيفة نفسه الذي نقلناه من الفقه الأكبر.

وقد اعترف بهذا حنفي متعصب لأبي حنيفة، وهو زاهد الكوثري.

حيث قال في تعليقه على (التبصير في الدين): «إن الإيمان لا يزيد ولا ينقص عند أبي حنيفة؛ لأن العقد الجازم لا يحتمل النقيض، وعد العمل ركناً يجر إلى معتقد الخوارج والمعتزلة.

ومحققو علماء أصول الدين مع أبي حنيفة في ذلك وإن سبق أن رماه بعض من لم يحط خبرًا بالإرجاء لإرجائه العمل عن الركنية فقط؛ ولكن هذا إرجاء سنة لا يعدوه الحق، وزعم خلاف ذلك مُوقع في معتقد الخوارج أو المعتزلة كما سبق ذلك.

وأول من سمى أهل الجماعة بالمرجئة هو نافع بن الأزرق الخارجي، وعلى كل حال فقد أثر هذا المذهب الهدام في المجتمع الإسلامي تأثيرًا خطيرًا، وكان معْوَلَ هَدْمٍ للقواعد الشرعية والمبادئ الخلقية حيث حمل الناس على الاستهانة بأعمال الطاعات، وجرأهم على ارتكاب المخالفات، ووجد فيه كل مفسد ومستهتر ما يرضي نهمه، ويشفي غلته، فأعلنه له نحلة، واتخذه طريقًا ومذهبًا يتستر وراءه ويبرر به مفاسده وآثامه.

وكان هذا مثار نقمة وغضب على المرجئة من أهل الغيرة والصلاح حتى يقول زيد بن علي بن الحسين: «أبرأ من المرجئة الذين أطمعوا الفساق في عفو الله».

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «إن السلف والأئمة اشتد إنكارهم على هؤلاء، وتبديعهم، وتغليظ القول فيهم، ولم أعلم أحدًا منهم نطق بتكفيرهم؛ بل هم متفقون على أنهم لا يكفرون في ذلك، وقد نص أحمد وغيره من الأئمة على عدم تكفير هؤلاء المرجئة، والمحفوظ عن أحمد وأمثاله من الأئمة إنما هو تكفير الجهمية

والمشبهة وأمثال هؤلاء، وأما المرجئة فلا يختلف قوله في عدم تكفيرهم».

ويقول في موضع آخر: «فلهذا عظم القول في ذم الإرجاء حتى قال إبراهيم النخعي: لَفتنتهم -يعني: المرجئة- أخوف على هذه الأمة من فتنة الأزارقة».

وقال الزهري: «ما ابتدعت في الإسلام بدعة أضر على أهله من الإرجاء».

وقال الأوزاعي: «كان يحيى بن أبي كثير، وقتادة يقولان: ليس شيء من الأهواء أخوف عندهم على الأمة من الإرجاء».

وقال شريك القاضي -وذكر المرجئة-: «هم أخبث قوم حسبك بالرافضة خبثًا؛ ولكن المرجئة يكذبون على الله».

وقال سفيان الثوري: «تركت المرجئة الإسلام أرق من ثوب سابري».

وسئل ميمون بن مهران عن كلام المرجئة، فقال: «أنا أكبر من ذلك».

وقال سعيد بن جبير لذر الهمداني: «ألا تستحي من رأي أنت أكبر منه؟».

وقال أيوب السختياني: «أنا أكبر من دين المرجئة إن أول من تكلم في الإرجاء رجل من أهل المدينة من بني هاشم يقال له الحسن».

وقال زاذان: أتينا الحسن بن محمد، فقلنا: ما هذا الكتاب الذي وضعت؟ وكان هو الذي أخرج كتاب المرجئة، فقال لي: يا أبا عمر لوددت أني كنت مت قبل أن أخرج هذا الكتاب، أو أضع هذا الكتاب، فإن الخطأ في اسم الإيمان ليس كالخطأ في اسم محدث، ولا كالخطأ في غيره من الأسماء، إذ كانت أحكام الدنيا والآخرة متعلقة باسم الإيمان والإسلام، والكفر والنفاق.

٣- الفرقة الثالثة: الجهمية:

أصحاب جهم بن صفوان الترمذي، ومذهبهم في الإيمان: أنه مجرد المعرفة، بأن الله هو الرب الخالق لكل شيء، وكانوا يقولون: إن الناس متساوون في هذه المعرفة كأسنان المشط، لا يزيد أحدهم فيها على الآخر، ولا ينقص عنه.

ومن أتى بتلك المعرفة ثم جحد بلسانه لم يكفر بجحده؛ لأن المعرفة والعلم لا يزولان بالجحد، والإيمان لا يتبعض إلى عقد وقول وعمل، ولا يتفاضل أهله فيه، ومن أجل رأيهم هذا في الإيمان عدهم أبو الحسن الأشعري في كتابه «المقالات» من فرق المرجئة، كما تقدم؛ بل لعلهم من شر طوائف المرجئة فإن قولهم هذا يهدم الشريعة من أساسها، ولهذا كفرهم أحمد -رحمه الله- وغيره من الأئمة.

يقول شيخ الإسلام -رحمه الله- في كتابه الإيمان: «لكن هذا القول حكوه عن الجهم بن صفوان، ذكروا أنه قال: الإيمان مجرد معرفة القلب، وإن لم يقر بلسانه، واشتد نكيرهم لذلك حتى أطلق وكيع بن الجراح وأحمد بن حنبل وغيرهما كفر من قال ذلك فإنه من أقوال الجهمية.

وقالوا: إن فرعون، وإبليس، وأبا طالب، واليهود، وأمثالهم عرفوا بقلوبهم، وجحدوا بألسنتهم فيكونون على رأي الجهم مؤمنين كاملي الإيمان.

وقد قال تعالى في شأن فرعون وقومه: ﴿ وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ﴾ [النمل:١٤].

وقال في شأن اليهود -عليهم اللعنة-: ﴿ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا

يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾ [البقرة:١٤٦].

وقال في شأن أبي طالب وأشباهه: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام:٣٣].

وقالوا أيضًا في معرض الرد على مذهب الجهم: إن إبليس لم يكذب خبرًا ولم يجحد، فإن الله أمره بلا رسول؛ ولكن عصى واستكبر، وكان كافرًا من غير تكذيب في الباطن.

وما أحسن ما قال العلامة ابن قيم الجوزية في قصيدته النونية في بيان مذهب الجهمية وسخافته:

قالــوا وإقــرار العبــاد بأنــه	خلاقهــم هــو منتهــى الإيمــان
والناس في الإيمان شيء واحد	كالمشط عند تماثل الأسنان
فاسأل أبا جهل وشيعته ومن	والاهم من عابدي الأوثان
وسل اليهود وكل أقلف مشرك	عبد المسيح مقبّل الصلبان
واسأل ثمود وعاد بل سل قبلهم	أعداء نوح أمة الطوفان
واسأل أبا الجن اللعين أتعرف الـ	ـخلاق أم أصبحت ذا نكران
واسأل شرار الخلق أغلى أمة	لوطية هم ناكحوا الذكران
واسأل كذاك إمام كل معطل	فرعون مع قارون مع هامان
هل كان فيهم منكر للخالق الـ	ـرب العظيم مكون الأكوان
فليشروا ما فيهم من كافر	هم عند جهم كاملو الإيمان

٤- الفرقة الرابعة: الكرامية:

أصحاب أبي عبد الله محمد بن كرام، وهؤلاء قالوا: إن الإيمان هو الإقرار باللسان فقط دون التصديق بالقلب، ودون سائر الأعمال.

وفرقوا بين تسمية المؤمن مؤمنًا فيما يرجع إلى أحكام الظاهر والتكليف، وفيما يرجع إلى أحكام الآخرة والجزاء، فالمنافق عندهم مؤمن في الدنيا على الحقيقة مستحق للعقاب الأبدي في الآخرة.

وينقل شيخ الإسلام في كتابه الإيمان، عن الإمام أحمد قوله في نقد هذا المذهب: «وأما من زعم أن الإيمان الإقرار فما يقول في المعرفة؟ هل يحتاج إلى المعرفة مع الإقرار؟ وهل يحتاج أن يكون مصدقًا بما عرف؟ فإن زعم أنه يحتاج إلى المعرفة مع الإقرار، فقد زعم أنه من شيئين، وإن زعم أنه يحتاج أن يكون مقرًا ومصدقًا بما عرف فهو من ثلاثة أشياء، وإن جحد وقال: لا يحتاج إلى المعرفة والتصديق، فقد قال قولًا عظيمًا -ولا أحسب أحدًا يدفع المعرفة والتصديق، وكذلك العمل مع هذه الأشياء».

ويذكر ابن تيمية أن هذا القول لم يذهب إليه أحد قبل الكرامية مع أنهم لا ينكرون وجوب المعرفة والتصديق؛ ولكن يقولون: لا يدخل في اسم الإيمان حذرًا من تبعضه وتعدده؛ لأنهم رأوا كما رأى الخوارج أن الإيمان لا يمكن أن يذهب بعضه، ويبقى بعضه؛ لأن ذلك يقتضي أن يجتمع في القلب إيمان وكفر، واعتقدوا الإجماع على نفي ذلك.

وهذه الشبهة في نظر ابن تيمية -شيخ الإسلام- هي التي أوقعتهم في ذلك الغلط مع علم كثير منهم، وعبادته، وحسن إسلامه وإيمانه.

ويقول شيخ الإسلام: إن قول ابن كرام فيه مخالفة في الاسم دون الحكم، فإنه وإن سمى المنافقين مؤمنين يقول: إنهم مخلدون في النار، فيخالف الجماعة في الاسم دون الحكم.

٥- الفرقة الخامسة: الأشعرية:

ومذهبهم يقوم على أن الإيمان هو مجرد تصديق القلب، ويحتجون بأن اللغة لا تفسر الإيمان إلَّا بالتصديق، ولا تسمي الأعمال إيمانًا، ويحتجون بما احتج به المرجئة من مثل قوله تعالى -إخبارًا عن إخوة يوسف-: ﴿ وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ ﴾ [يوسف:١٧].

وأما الأشعري نفسه، فقد تناقض قوله في الإيمان؛ فبينما هو في المقالات يقرر أنه على مذهب الجماعة في أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص؛ إذا به في «الموجز» يختار مذهب جهم، وينصره.

يقول شيخ الإسلام في الإيمان: «وأبو الحسن الأشعري نصر قول جهم في الإيمان، واتبعه أكثر أصحابه على نصر قول جهم في ذلك.

ومن لم يقف إلا على كتب الكلام، ولم يعرف ما قاله السلف، وأئمة السنة في هذا الباب يظن أن ما ذكروه (الأشعرية) هو قول أهل السنة، وهو قولٌ لم يقله أحد من أئمة السنة؛ بل قد كَفَّر أحمد بن حنبل، ووكيع، وغيرهما من قال بقول جهم في الإيمان الذي نصره أبو الحسن وهو عندهم شر من قول المرجئة؛ ولعل من الواجب هنا أن نذكر ما احتج به الأشعرية لمذهبهم على لسان أحد زعمائهم، وهو القاضي أبو بكر الباقلاني، ثم نعقبه بمناقشة ابن تيمية لهذه الحجج وتفنيده لها.

يقول الباقلاني في كتابه «التمهيد»: «فإن قالوا: فخبرونا ما الإيمان عندكم؟ قيل: الإيمان هو التصديق بالله، وهو العلم والتصديق يوجد بالقلب.

فإن قال: فما الدليل على ما قلتم؟

قيل: إجماع أهل اللغة قاطبة على أن الإيمان قبل نزول القرآن، وبعثة النبي محمد ﷺ هو التصديق لا يعرفون في اللغة إيماناً غير ذلك، ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ [يوسف:١٧]. أي: بمصدق لنا، ومنه قولهم: فلان يؤمن بالشفاعة، وفلان لا يؤمن بعذاب القبر، أي: لا يصدق بذلك.

فوجب أن الإيمان في الشريعة هو الإيمان المعروف في اللغة؛ لأن الله ما غير اللسان العربي ولا قلبه، ولو فعل ذلك لتواترت الأخبار بفعله وتوفرت الأمة على نقله ولغلب إظهاره على كتمانه.

وفي علمنا بأنه لم يفعل ذلك؛ بل إقرار أسماء الأشياء والتخاطب بأسره على ما كان دليل على أن الإيمان في الشريعة هو الإيمان اللغوي.

ومما يبين ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾ [إبراهيم:٤]. وقوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف:٣]. فأخبر أنه أنزل القرآن بلغة العرب، وسمى الأسماء بمسمياتهم، ولا وجه للعدول بهذه الآيات عن ظواهرها بغير حجة لاسيما مع القول بالعموم، وحصول التوقيف على أن القرآن نزل بلغتهم.

فدل ما قلناه على أن الإيمان ما وصفناه دون ما سواه من سائر الطاعات من النوافل والمفروضات».

وقد رد شيخ الإسلام على هذه الحجج التي أوردها الباقلاني من وجوه كثيرة أهمها:

١- أن قوله: إجماع أهل اللغة قاطبة على أن الإيمان قبل نزول القرآن، هو التصديق.

فيقال له: من نقل هذا الإجماع؟ ومن أين يعلم هذا الإجماع؟ وفي أي كتاب ذكر هذا الإجماع؟

٢- أتعني بأهل اللغة نقلتها، كأبي عمرو، والأصمعي، والخليل، ونحوهم، أو المتكلمين بها؟

فإن عنيت الأول، فهؤلاء لا ينقلون كل ما كان قبل الإسلام بإسناد؛ وإنما ينقلون ما سمعوه من العرب في زمانهم، ولا نعلم فيما نقلوه لفظ الإيمان؛ فضلاً أن يكونوا أجمعوا عليه، وإن عنيت المتكلمين بهذا قبل الإسلام فهؤلاء لم نشهدهم، ولا نُقِلَ لنا أحد عنهم ذلك.

٣- أنه لا يعرف عن هؤلاء جميعهم أنهم قالوا: الإيمان في اللغة هو التصديق؛ بل ولا عن بعضهم، وإن قدر أنه قاله واحد أو اثنان فليس هذا إجماعاً.

٤- أن يقال: إن هؤلاء لا ينقلون عن العرب أنهم قالوا: معنى هذا اللفظ كذا وكذا؛ وإنما ينقلون الكلام المسموع من العرب، وأنه يفهم منه كذا وكذا؛ وحينئذ فلو قدر أنهم نقلوا كلاماً عن العرب يفهم منه أن الإيمان هو التصديق، لم يكن ذلك أبلغ من نقل المسلمين كافة للقرآن عن النبي ﷺ.

٥- أنه لو قدر أنهم قالوا: هذا فهم آحاد لا يثبت بنقلهم التواتر، والتواتر من

شرطه استواء الطرفين والواسطة، وأين التواتر الموجود عن العرب قاطبة قبل نزول القرآن أنهم كانوا لا يعرفون للإيمان معنًى غير التصديق؟

٦- أنه لم يذكر شاهدًا من كلام العرب على ما ادعاه عليهم؛ وإنما استدل من غير القرآن بقول الناس، فلان يؤمن بالشفاعة، وفلان يؤمن بالجنة والنار، وفلان يؤمن بعذاب القبر، وفلان لا يؤمن بذلك، ومعلوم أن هذا ليس من ألفاظ العرب قبل نزول القرآن؛ بل هو مما تكلم الناس به بعد عصر الصحابة، لما صار من الناس أهل بدع يكذبون بالشفاعة، وعذاب القبر.

والقائل لذلك، وإن كان تصديق القلب داخلًا في مراده فليس مراده ذلك وحده؛ بل مراده التصديق بالقلب واللسان، فإن مجرد تصديق القلب بدون اللسان لا يعلم حتى يخبر عنه.

٧- أن يقال من قال ذلك فليس مراده التصديق بما يرجى، ويخاف بدون خوف ولا رجاء؛ بل يصدق بعذاب القبر ويخافه، ويصدق بالشفاعة ويرجوها، وإلا فلو صدق بأنه يعذب في قبره، ولم يكن في قلبه خوف من ذلك أصلًا لم يسموه مؤمنًا به.

كما أنهم لا يسمون مؤمنًا بالجنة والنار إلا من رجا الجنة وخاف النار، دون المعرض عن ذلك بالكلية مع علمه بأنه حق، كما لا يسمون إبليس مؤمنًا بالله، وإن كان مصدقًا بوجوده وربوبيته، ولا يسمون فرعون مؤمنًا وإن كان عالمًا بأن الله بعث موسى، وأنه هو الذي أنزل الآيات، وقد استيقنت بها أنفسهم مع جحدهم لها بألسنتهم.

ولا يسمون اليهود مؤمنين بالقرآن والرسول، وإن كانوا يعرفون أنه حق، كما يعرفون أبناءهم.

وبالجملة: فلا يوجد قط في كلام العرب أن من علم وجود شيء مما يخاف ويرجى ويجب حبه وتعظيمه، وهو مع ذلك لا يحبه، ولا يعظمه، ولا يخافه، ولا يرجوه؛ بل يجحد به، ويكذب به بلسانه، أنهم يقولون: إنه مؤمن؛ بل ولو عرفه بقلبه، وكذب بلسانه لم يقولوا هو مصدق به.

ولو صدق به مع العمل بخلاف مقتضاه لم يقولوا هو مؤمن به، فلا يوجد في كلام العرب شاهد واحد يدل على ما ادعوه.

٨- أنه لو فرض أن الإيمان في اللغة التصديق، فمعلوم أن الإيمان ليس هو التصديق بكل شيء؛ بل بشيء مخصوص وهو ما أخبر به الرسول ﷺ، وحينئذ فيكون الإيمان في كلام الشارع أخص من الإيمان في اللغة، ومعلوم أن الخاص تنضم إليه قيود لا توجد في جميع العام.

٩- إن القرآن ليس فيه ذكر إيمان مطلق غير مفسر؛ بل لفظ الإيمان فيه، إما مقيد، وإما مطلق مفسر، فالمقيد كقوله: ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة:٣]. والمطلق المفسر كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال:٢] الآية.

وقوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحجرات:١٥]. ونحو ذلك.

١٠- أنه إذا قيل: إن الشارع خاطب الناس بلغة العرب، فإنما خاطبهم بلغتهم المعروفة، وقد جرى عُرْفهم أن الاسم يكون مطلقًا وعامًّا، ثم يدخل فيه قيد أخص من معناه، كما يقولون: ذهب إلى القاضي، والوالي، والأمير، يريدون شخصًا معينًا يعرفونه دلت عليه اللام مع معرفتهم به، مع أن هذا الاسم في اللغة اسم جنس لا يدل

على شخص مخصوص.

فكذلك ألفاظ الإيمان، والصلاة، والزكاة، إنما خاطبهم بهذه الأسماء بلام التعريف بعدما عرفهم بحقائقها المرادة: منها فعرفهم أن المراد بالإيمان في لسان الشرع هو الإيمان الذي صفته كذا وكذا؛ فبتقدير أن يكون الإيمان في اللغة التصديق، فإنه قد بيَّن أنه لا يكتفي بتصديق القلب واللسان فضلًا عن تصديق القلب وحده؛ بل لابد أن يعمل بموجب ذلك التصديق، كما في الآيات السابقة في الوجه التاسع.

وكما في قوله ﷺ: «لن تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولن تؤمنوا حتى تحابوا». «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن». «لا يؤمن من لا يأمن جاره بوائقه». «لا إيمان لمن لا أمانة له». «لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تابعًا لما جئت به». «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده، وولده، والناس أجمعين».

فبيَّن لهم أن التصديق الذي لا يكون الرجل مؤمنًا إلا به، هو أن يكون تصديقًا على هذا الوجه، وهذا بيِّنٌ في القرآن والسنة من غير تغيير للغة ولا نقل لها.

١١- قوله: (لو فعل ذلك لتواترت الأخبار بفعله، وتوفرت دواعي الأمة على نقله).

نقول له: نعم، قد تواتر أنه أراد بالصلاة، والزكاة، والحج، معانيها المعروفة، وأراد بالإيمان ما بينه بكتابه وسنة رسوله من أن العبد لا يكون مؤمنًا إلا به لم يكن يحكم لأحدكم بحكم الإيمان إلا أن يؤدي الفرائض.

وتواتر عنه أيضًا أنه أخبر أن من مات مؤمنًا دخل الجنة، ولم يعذب، وأن الفساق لا يستحقون ذلك؛ بل هم معرضون للعذاب، فقد تواتر عنه من معاني اسم

الإيمان، وأحكامه ما لم يتواتر عنه في غيره، فأي تواتر أبلغ من هذا، وقد توفرت الدواعي على نقل ذلك، وإظهاره، ولله الحمد.

١٢- قوله: (لا وجه للعدول بالآيات التي تدل على أنه عربي عن ظاهرها).

فيقال له: الآيات التي فسرت المؤمن، وسلبت الإيمان عمن لم يعمل أصرح وأبين وأكثر من هذه الآيات، وما ذكر من معاني هذه الألفاظ لا يخرجه عن كونه عربيًا.

وهذا لما خاطبهم بلفظ الصلاة، والحج، وغير ذلك لم يقولوا: هذا ليس بعربي؛ بل خاطبهم بلفظ المنافقين، وقد ذكر أهل اللغة أن هذا الاسم لم يكن يُعرف في الجاهلية...

وهكذا يستمر شيخ الإسلام في نقد حجج الباقلاني على أن الإيمان هو مجرد التصديق حتى يدعها هشيمًا.

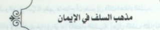
ثم يقول: «ومما يعارضون به أن يقال هذا الذي ذكرتموه إن كان صحيحًا فهو أدل على قول المرجئة؛ بل على قول الكرامية منه على قولكم».

وذلك أن الإيمان إذا كان هو التصديق كما ذكرتم، فالتصديق نوع من أنواع الكلام.

فاستعمال لفظ الكلام والقول ونحو ذلك في المعنى واللفظ؛ بل في اللفظ الدال على المعنى أكثر في اللغة من استعماله في المعنى المجرد عن اللفظ؛ بل لا يوجد قط إطلاق اسم الكلام، ولا أنواعه كالخبر، أو التصديق والتكذيب، والأمر والنهي على مجرد المعنى من غير شيء يقترن به من عبارة ولا إشارة ولا غيرهما؛ وإنما يستعمل مقيدًا».

ونكتفي بهذا القدر في بيان فساد هذا القول الذي وافق فيه الأشعرية جهمًا، وقد علمت ما قاله الأئمة في مذهب الجهم -قبحه الله-.





يقول شيخ الإسلام -رحمه الله-: إن المأثور عن الصحابة وأئمة التابعين وجمهور السلف، وهو مذهب أهل الحديث أن الإيمان: قول، وعمل، وأنه يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، ويجوز الاستثناء فيه، وهذه هي الألفاظ المأثورة عند جمهورهم.

وربما قال بعضهم إنه: قول، وعمل، ونية.

وربما قال آخر: قول، وعمل ونية، واتباع السنة.

وربما قال: قول باللسان، واعتقاد بالجنان، وعمل بالجوارح.

وليس بين هذه العبارات اختلاف معنوي؛ ولكن القول المطلق، والعمل المطلق في كلام السلف يتناول قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح.

فقول اللسان بدون اعتقاد القلب هو قول المنافقين، وهذا لا يسمى قولًا إلا مقيدًا، كما في قوله تعالى: ﴿ يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِم مَّا لَيْسَ فِى قُلُوبِهِمْ ﴾ [الفتح:١١].

وكذلك عمل الجوارح بدون أعمال القلوب هي من أعمال المنافقين، التي لا يتقبلها الله، فقول السلف يتضمن القول والعمل الباطن والظاهر.

لكن لما كان بعض الناس قد لا يفهم دخول النية في ذلك قال بعضهم: (ونية)، ثم بيَّن آخرون أن مطلق القول والعمل والنية لا يكون مقبولًا إلا بموافقة السنة.

وكذلك قول من قال: (اعتقاد بالقلب، وقول باللسان، وعمل بالجوارح). جعل القول والعمل اسمًا لما يظهر فاحتاج أن يضم إلى ذلك اعتقاد القلب.

ولابد أن يدخل في قوله: (اعتقاد القلب). أعمال القلب المقارنة لتصديقه، مثل: محبة الله، وخشيته، والتوكل عليه، ونحو ذلك، فإن دخول أعمال القلب في الإيمان أولى من دخول أعمال الجوارح باتفاق الطوائف كلها.

وأما كون الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، فهو قول جمهور السلف، ومنهم من يقول: يزيد ولا ينقص؛ بحجة أن الزيادة وردت في القرآن دون النقص، وروي ذلك عن مالك -رحمه الله-، ومنهم من يقول: يتفاضل، ولا يقول: يزيد وينقص، كعبد الله بن المبارك.

ولكن الصحيح قول الجمهور: بجواز إطلاق لفظ الزيادة والنقص، فقد ثبت ذلك عن الصحابة ولم يعرف له مخالف منهم.

قال عمير بن حبيب الخطمي -وهو من أصحاب رسول الله ﷺ-: «الإيمان يزيد وينقص». قيل له: ما زيادته، وما نقصانه؟ قال: إذا ذكرنا الله وحمدناه، وسبحناه، فتلك زيادته، وإذا غفلنا ونسينا فتلك نقصانه».

وروى الإمام أحمد -رحمه الله-، عن أبي الدرداء ﷺ أنه قال: «إن من فقه العبد أن يتعاهد إيمانه، وما نقص منه، ومن فقه العبد أن يعلم أيزداد الإيمان أم ينقص، وإن من فقه الرجل أن يعلم نزغات الشيطان وأنّى تأتيه».

وروي كذلك عن أبي هريرة ﷺ أنه كان يقول: «الإيمان يزيد وينقص».

وكان عمر بن الخطاب ﷺ يقول لأصحابه: «هلموا نزدد إيمانًا». فيذكرون الله ﷻ.

وكذلك كان علي ﷺ يقول: «إن الإيمان يبدو لمظة في القلب، كلما ازداد الإيمان ازدادت اللمظة».

وروى الإمام أحمد بسنده، عن ابن مسعود ﷺ أنه كان يقول في دعائه: «اللهم زدنا إيمانًا، ويقينًا، وفقهًا».

وكان معاذ بن جبل ﷺ يقول لمن معه: «اجلس بنا نؤمن ساعة».

وصح عن عمار بن ياسر ﷺ أنه قال: «ثلاث من كن فيه فقد استكمل الإيمان: الإنصاف من نفسه، والإنفاق من الإقتار، وبذل السلام للعالم». ذكره البخاري في صحيحه.

وقال جندب بن عبد الله، وابن عمر وغيرهما: «تعلمنا الإيمان، ثم تعلمنا القرآن، فازددنا إيمانًا».

وبالجملة: فالأخبار في هذا كثيرة رواها المصنفون في هذا الباب عن الصحابة، والتابعين في كتب كثيرة معروفة.

وما أحسن ما قال مالك بن دينار: «الإيمان يبدو في القلب ضعيفًا ضئيلًا كالبقلة، فإن تعاهده صاحبه فسقاه بالعلوم النافعة، والأعمال الصالحة، وأماط عنه الدغل وما يضعفه ويوهنه أوشك أن ينمو ويزداد ويصير له أصل وفروع وثمرة وظل إلى ما يتناهى حتى يصير أمثال الجبال.

وإن أهمله صاحبه، ولم يتعاهده جاءه عنز فنتفتها، أو صبي فذهب بها، أو كثر الدغل عليها فأضعفها وأهلكها».

على أن زيادة الإيمان قد نطق بها القرآن في آيات كثيرة، كقوله تعالى في سورة

الأنفال: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال:٢]. فهذه زيادة حادثة عند تلاوة الآيات، وليس المراد بها تصديقهم بها عند نزولها كما يقوله المانعون للزيادة.

وهذا أمر يجده المؤمن إذا تليت عليه الآيات زاد في قلبه -بفهم القرآن ومعرفة معانيه- من علم الإيمان ما لم يكن حتى كأنه لم يسمع الآية إلا حينئذ، ويحصل في قلبه من الرغبة في الخير، والرهبة من الشر، ما لم يكن فزاد علمه بالله، ومحبته لطاعته وهذه زيادة الإيمان.

وهذه الزيادة ليست مجرد التصديق بأن الله أنزلها؛ بل زادتهم إيمانًا بحسب مقتضاها، فإن كانت أمرًا بالجهاد، أو غيره ازدادوا رغبة في ذلك، وإن كانت نهيًا عن شيء انتهوا عنه وكرهوه.

ثم يقول شيخ الإسلام: وزيادة الإيمان الذي أمر الله به، والذي يكون من عباده المؤمنين يُعرف من وجوه:

أولها: الإجمال والتفصيل فيما أمروا به، فإنه وإن وجب على جميع الخلق الإيمان بالله ورسوله، فمعلوم أنه لا يجب في أول الأمر ما وجب بعد نزول القرآن كله، ولا يجب على كل عبد من الإيمان المفصل بما أخبر به الرسول ما يجب على من بلغه ذلك؛ بل إن من عرف القرآن والسنن ومعانيها لزمه من الإيمان المفصل بذلك ما لا يلزم غيره.

ولو آمن الرجل بالله وبالرسول باطنًا وظاهرًا، ثم مات قبل أن يعرف شرائع الدين مات مؤمنًا بما وجب عليه من الإيمان، وليس ما وجب عليه ولا ما وقع منه مثل إيمان من عرف الشرائع فآمن بها، وعمل بها.

الثاني: الإجمال والتفصيل فيما وقع منهم، فإن من آمن بما جاء به الرسول إيمانًا مطلقًا لكنه أعرض عن معرفة أمره ونهيه وخبره فلم يعلم الواجب عليه، ولم يعمل به لا يكون إيمانه كإيمان من طلب علم ما أمر به ثم عمل به.

بل هذا المقر بما جاء به الرسول المتبع له الخائف من عقوبة ربه على ترك العمل أكمل إيمانًا ممن لم يطلب معرفة ذلك، ولا عمل به، ولا هو خائف أن يعاقب؛ بل هو في غفلة عن تفصيل ما جاء به الرسولﷺ، وإن كان مقرًّا بنبوته ظاهرًا وباطنًا.

وكذلك من عرف أسماء الله ومعانيها فآمن بها كان إيمانه أكمل ممن لم يعرف تلك الأسماء؛ بل آمن بها إيمانًا مجملًا أو عرف بعضها، وكلما ازداد الإنسان معرفة بأسماء الله وصفاته وآياته كان إيمانه به أكمل.

الثالث: أن العلم والتصديق نفسه يكون بعضه أقوى من بعض وأثبت وأبعد عن الشك والريب، وهذا أمر يشهده كل أحد من نفسه، فإن الأدلة على مطلوب ما قد تتفاوت قوة وضعفًا، وقلة وكثرة، وإجمالًا وتفصيلًا.

فالإيمان عن أدلة قوية متنوعة فيها من التفصيل والوضوح ما يزيل كل اشتباه يكون أقوى وأثبت من الإيمان عن أدلة تعوزها القوة والوضوح.

الرابع: أن التصديق المستلزم لعمل القلب كالمحبة، والتعظيم، والخشية والرجاء ونحوها يكون أكمل من التصديق الذي لا يستلزم عمله.

فالعلم الذي يعمل به صاحبه أكمل من العلم الذي لا يعمل به، وإذا كان هناك شخصان يعلمان أن الله حق ورسوله حق، والجنة حق، والنار حق؛ ولكن أحدهما أوجب له علمه محبة الله، وخشيته، والرغبة في الجنة، والهرب من النار، والآخر لم

يوجب علمه له ذلك كان علم الأول أكمل فإن قوة المسبب تدل على قوة السبب.

وهذه الأمور إنما نشأت من العلم، فالعلم بالمحبوب يستلزم طلبه، والعلم بالمخوف يستلزم الهرب منه، فإذا لم يحصل اللازم دل على ضعف الملزوم.

الخامس: أن أعمال القلوب مثل: محبة الله ورسوله، وخشية الله تعالى، ورجائه هي كلها من الإيمان، كما دل على ذلك الكتاب والسنة واتفاق السلف، وهذه الأعمال يتفاضل الناس فيها تفاضلًا عظيمًا.

السادس: أن الأعمال الظاهرة، مثل: الصلاة، والصوم، والحج، والجهاد، ونحوها هي أيضًا من الإيمان، والناس يتفاضلون فيها كما يتفاضلون في أعمال القلوب.

السابع: أن من ذكر بقلبه ما أمره الله به، واستحضره بحيث لا يغفل عنه أصلًا يكون إيمانه أكمل ممن صدق به، وغفل عنه، فإن الغفلة تضاد كمال العلم والتصديق.

والاستحضار يكمل العلم واليقين، ولهذا قال عمر بن حبيب من الصحابة: «إذا ذكرنا الله وحمدناه وسبحناه فتلك زيادته، وإذا غفلنا ونسينا وضيعنا فتلك نقصانه».

قال تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ وَكَانَ أَمْرُهُۥ فُرُطًا﴾ [الكهف:٢٨].

الثامن: أن الإنسان قد يكون مكذبًا، ومنكرًا لأمور لا يعلم أن الرسول أخبر بها، أو أمر بها، ولو علم ذلك لم يكذب ولم ينكر؛ بل قلبه جازم بأنه لا يخبر إلا بصدق ولا يأمر إلا بحق، ثم يسمع الآية، أو الحديث، أو يتدبر ذلك، أو يفسر له معناه فيصدق بما كان مكذبًا ويعرف ما كان منكرًا.

وهذا تصديق جديد، وإيمان جديد، ازداد به إيمانه، ولم يكن قبل ذلك كافرًا؛ بل جاهلًا، والله أعلم.

ويرى شيخ الإسلام -رحمه الله- أن الإيمان إذا أطلق ولم يُقرَن به شيء دخلت فيه كل الأعمال سواء كانت أعمالًا، أو تروكًا، فيتناول فعل الواجبات والمستحبات، وترك المحرمات والمكروهات.

ويحتج لذلك بالآيات والأحاديث التي تدل على اعتبار الأعمال في مفهوم الإيمان.

فمن الآيات: قوله تعالى من سورة الأنفال: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ۝ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال:٢-٤].

ومنها: قوله تعالى من سورة الحجرات: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾.

ومن الأحاديث: قوله ﷺ: «الإيمان بضع وسبعون شعبة، فأعلاها قول: لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان».

وقوله في حديث وفد عبد القيس: «آمركم بالإيمان بالله وحده، هل تدرون ما الإيمان بالله وحده؟ قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وأن تؤدوا خُمس ما غنمتم».

وكذلك يحتج بالأحاديث التي فيها نفي الإيمان عمن قصر في واجب، أو ارتكب محرمًا؛ كقوله ﷺ: «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين».

وقوله: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه، ويكره له ما يكره لنفسه».

وقوله: «والله لا يؤمن، والله لا يؤمن، والله لا يؤمن. قيل: من هو يا رسول الله؟ قال: من لا يأمن جاره بوائقه. قيل: وما بوائقه؟ قال: غشمه وظلمه».

وقوله: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا ينتهب النهبة يرفع الناس إليه فيها أبصارهم وهو مؤمن».

وقوله: «لا إيمان لمن لا أمانة له، ولا دين لمن لا عهد له».

أما إذا قرن الإيمان بالإسلام، كما في حديث جبريل ﷺ حين سأل النبي ﷺ عن كلٍّ من: الإسلام، والإيمان، والإحسان، وكما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [الأحزاب:٣٥]. أو قرن بالعمل الصالح كما جاء ذلك في مواضع كثيرة من القرآن فإنه يراد حينئذٍ بالإيمان ما في القلب من الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، والبعث بعد الموت، والقدر خيره وشره.

ويراد بالإسلام: الأعمال الظاهرة، التي أهمها المباني الخمسة، وهي: الشهادتان، والصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، وعلى هذا يحمل ما ورد في حديث أنس عند أحمد مرفوعًا: «الإسلام علانية، والإيمان في القلب».

ولكن نفي الإيمان عمن ترك شيئًا من الأعمال لا يراد به أنه زال عنه اسم الإيمان بالكلية؛ بل معه من الإيمان ما يمنعه من الخلود في النار، وهذا متفق عليه بين أهل السنة.

ولكن الخلاف هل يطلق عليه اسم الإيمان أم لا؟

فقال بعضهم: يقال له مسلم، ولا يقال له مؤمن.

والتحقيق: أنه مؤمن ناقص الإيمان، فهو مؤمن بإيمانه، فاسق بكبيرته، ولا يعطى اسم الإيمان المطلق فإن الكتاب والسنة نفيا عنه الاسم المطلق.

واسم الإيمان يتناوله فيما يأمر الله به ورسوله؛ لأن ذلك إيجاب عليه، وتحريم؛ ولكنه لا يتناوله في معرض المدح والعدة بالثواب، فهذا خاص بأهل الإيمان المطلق.

واسم الإيمان المطلق لا يقع على من ارتكب كبيرة، أو ترك فريضة؛ لأن اسم الشيء الكامل إنما يقع على الكامل منه، ولا يستعمل في الناقص إلا مقيدًا. ولذلك جاز نفيه عنه في قوله ﷺ: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن».

ودخول الطاعات والأعمال في الإيمان من حيث إنها ثمرات للتصديق الباطن بمعنى أنها لوازم له فمتى وجد الإيمان الباطن وجدت، فإنه كلما وجد الملزوم وجد اللازم.

لكن أصل الإيمان الذي يعد تركه كفرًا هو التصديق والإقرار، وأما الأعمال التي هي فروع الإيمان فتركها ليس كفرًا، وإذا سميت كفرًا في بعض النصوص فالمراد به كفر عمل لا ينقل عن الملة.

كما ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]. قال ابن عباس رضي الله عنهما: «كفر دون كفر». يعني: أنه كفر لا يخرجون به عن الإسلام.

والحاصل: أن الإيمان له أصل وفرع، وكذلك ضده وهو الكفر، فضد الإيمان الذي هو أصل الكفر الذي هو كذلك، وضد الإيمان الذي هو فرع يكون بحسبه أيضًا.

ومعلوم أن أصل الإيمان الإقرار والتصديق، وفرعه إكمال العمل بالقلب والبدن،

فضد الإقرار والتصديق الذي هو أصل الإيمان الكفر بالله، وبما قال، وترك التصديق به وله، وضد الإيمان الذي هو عمل كفر ليس كفرًا بالله ينقل عن الملة؛ ولكن كفر تضييع وعمل.

فالذي يترك الإقرار والتصديق كافر يجب أن يستتاب فإن تاب وإلا قتل، والذي يترك الإيمان الذي هو عمل مثل الزكاة، والصوم، والحج، أو يرتكب بعض الكبائر مثل الزنا، وشرب الخمر، فإنه يزول عنه بعض الإيمان، ولا يجب أن يستتاب، ولا تزول عنه الحدود والأحكام إذ لم يزل عنه أصل الإيمان؛ لأنه لا يزول إلا بأصل الكفر الذي هو الجحد بالله وبما قال.

وأما ترك العمل فيسمى كفرًا من جهة ترك الحق فهو كقول القائل: كَفَرْتني نعمتي، أو: كفرْتني حقي يريد بذلك ضيعْت حقي، وضيعْت شكر نعمتي.

وجملة القول: أنه كما أن للكفر فروعًا دون أصله لا يوجب فعلها خروجًا عن الملة؛ فكذلك للإيمان فروع من جهة العمل لا ينقل تركها عن الملة.

وقد اتفق السلف كلهم على أن هناك كفرًا دون كفر، وظلمًا دون ظلم، وفسقًا دون فسق، فالكافر يسمى ظالـمًا، ويسمى العاصي من المسلمين ظالـمًا، فظلم ينقل عن ملة الإسلام، وظلم لا ينقل عنها.

كما روي في الحديث المتفق عليه عن ابن مسعود ﷺ: «أنه لما نزل قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوٓا إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام:٨٢]. شق ذلك على أصحاب النبي ﷺ، وقالوا: أينا لـم يظلم نفسه؟ فقال لهم رسول الله ﷺ: ليس ذاك، إنما هو الشرك؛ ألـم تسمعوا إلى قول العبد الصالح: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان:١٣]».

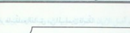
وكذلك الفسق فسقان: فسق ينقل عن الملة، وفسق لا ينقل عن الملة، فيسمى

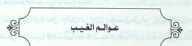
الكافر فاسقًا، والفاسق من المسلمين فاسقًا.

فمن الأول: قوله تعالى -إخبارًا عن إبليس: ﴿فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ﴾ [الكهف:٥٠]. وكذلك قوله من سورة ﴿الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ﴾ السجدة: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فَسَقُوا۟ فَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ﴾ [السجدة:٢٠]. يريد بهم الكفار.

ومن الثاني: قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا۟ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا۟ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًا ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [النور:٤]. وقوله: ﴿فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ﴾ [البقرة:١٩٧]. فقد فسر العلماء الفسوق هنا: بالمعاصي.

* * *





عوالم الغيب

لا شك أن الأديان السماوية كلها جاءت بإثبات كائنات سماوية وأرضية غير منظورة، وجعلت الإيمان بوجودها أصلاً لا يتم إيمان أحد إلا به.

وقد استفاضت النصوص من الكتاب والسنة الصحيحة بوجود الملائكة، ووجوب الإيمان بهم، قال تعالى: ﴿ ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ ﴾ [البقرة:٢٨٥].

وقال -جل شأنه- من سورة النساء: ﴿ وَمَن يَكۡفُرۡ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ فَقَدۡ ضَلَّ ضَلَٰلَۢا بَعِيدًا ﴾ [النساء:١٣٦].

ولهذا كان الإيمان بهم أحد الأركان الستة التي يقوم عليها الإيمان كما جاء في حديث جبريل المشهور الذي رواه أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ؛ فإن جبريل لما سأل النبي ﷺ عن الإيمان قال له: «أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، وتؤمن بالبعث بعد الموت، وتؤمن بالقدر خيره وشره، حلوه ومره من الله تعالى».

وأما الجن: فقد تواترت النصوص كذلك بوجودهم، وقد ذكرهم القرآن الكريم في مواضع كثيرة، ونزلت فيهم سورة من القرآن سميت باسمهم، قال تعالى: ﴿ وَإِذۡ صَرَفۡنَآ إِلَيۡكَ نَفَرٗا مِّنَ ٱلۡجِنِّ يَسۡتَمِعُونَ ٱلۡقُرۡءَانَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوٓاْ أَنصِتُواْۖ فَلَمَّا قُضِيَ وَلَّوۡاْ إِلَىٰ قَوۡمِهِم مُّنذِرِينَ ﴾ [الأحقاف:٢٩].

وقال تعالى -إخبارًا عن تسخير الجن لسليمان بن داود -عليهما السلام-: ﴿وَمِنَ الْجِنِّ مَن يَعْمَلُ بَيْنَ يَدَيْهِ بِإِذْنِ رَبِّهِ ۖ وَمَن يَزِغْ مِنْهُمْ عَنْ أَمْرِنَا نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ السَّعِيرِ ﴿١٢﴾ يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِن مَّحَارِيبَ وَتَمَاثِيلَ وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَاتٍ ۚ اعْمَلُوا آلَ دَاوُودَ شُكْرًا ۚ وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ ﴿١٣﴾ فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُ ۖ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ﴾ [سبأ:١٢-١٤].

وأما ما ورد في السنة من أخبار الجن فلا يكاد يحصر، ومع ذلك توجد بعض الطوائف من هذه الأمة قديمًا وحديثًا تنكر وجودهم.

وقد ذكر السيد رشيد رضا في تفسير المنار، نقلًا عن أستاذه الشيخ محمد عبده تفسير الملائكة بأنها: قوى الخير والنظام في العالم، وتفسير الجن بأنهم: قوى الشر والفساد.

ومع ما في هذا القول من إلحاد ظاهر، ومنافاة لما وردت به الأخبار من أحوالهم وصفاتهم وأسمائهم وإمكان رؤيتهم ووقوعها فعلًا؛ فقد حاول الشيخ رشيد الدفاع بالباطل عن سقطة أستاذه التي لا لعلها من قيام مدرسة الشيخ عبده على أسس إلحادية صريحة تنكر وجود كل ما ينافي النواميس الكونية من معجزات وكرامات، وتنكر أخبار الدجال، وأشراط الساعة، وغير ذلك من أمور الغيب.

فقد وجدت هذه المدرسة من يُروج لها من أذناب الفكر الطبيعي الذي لا يؤمن بشيء وراء هذه المحسوسات.

وأما مواقف الناس قديمًا من هذه الغيبيات فيتحدث عنه أبو المعالي الجويني في كتاب الشامل، فيقول: «إن كثيرًا من الفلاسفة، وجماهير القدرية، وكافة الزنادقة أنكروا

الجن والشياطين رأسًا، ولا يبعد لو أنكر ذلك من لا يتدبر ولا يتشبث بالشريعة، وإنما العجب من إنكار القدرية مع نصوص القرآن، وتواتر الأخبار، واستفاضة الآثار إلى أن يقول: (والتمسك بالظواهر والآحاد تكلف مع إجماع كافة العلماء في عصر الصحابة والتابعين على وجود الجن والشياطين، والاستعاذة بالله تعالى من شرورهم، ولا يراغم مثل هذا الاتفاق متدين متشبث بمسكة من الدين.

ويقول القاضي أبو بكر الباقلاني: وكثير من القدرية يثبتون وجود الجن قديمًا، وينفون وجودهم الآن، ومنهم من يقر بوجودهم، ويزعم أنهم لا يُرون لرقة أجسامهم، ونفوذ الشعاع فيها، ومنهم من قال: إنهم لا يُرون لأنهم لا ألوان لهم». اهـ

وإذا رجعنا إلى شيخ الإسلام -رحمه الله-؛ لنتعرف على رأيه في أمثال هذه الغيبيات، وأدلة إثباتها، وجدناه يذكر في رسالة صغيرة له تسمى «إيضاح الدلالة في عموم الرسالة» كثيرًا مما يتعلق بوجود الجن، وأنهم مكلفون كالإنس، وأن نبينا ﷺ مرسل إليهم، كما هو مرسل إلى الإنس.

وعلى عادتنا دائمًا في نقل كلام شيخ الإسلام من كتبه نقدم لك أيها القارئ الكريم ملخصًا لهذه الرسالة تقف منه على منهجه في إثبات هذه الغيبيات.

فنقول وبالله التوفيق:

يقول شيخ الإسلام -رحمه الله-:

١- وجود الجن تواترت به أخبار الأنبياء تواترًا معلومًا بالاضطرار، كما تواترت بأنهم أحياء عقلاء، فاعلون بالإرادة؛ بل مأمورون ومنهيون وأنهم ليسوا صفات وأعراضًا قائمة بالإنسان أو غيره كما يزعمه بعض الملاحدة.

٢- تواتر وجود الجن من نوع التواتر الظاهر الذي تعرفه العامة والخاصة، فهو كتواتر وجود الملائكة، ومعاد الأبدان، وإرسال الرسل.

وكتواتر مجيء موسى إلى فرعون، وغرق فرعون، ومجيء المسيح إلى اليهود وعداوتهم له، وظهور محمد ﷺ بمكة المكرمة، وهجرته إلى المدينة، ومجيئه بالقرآن والشرائع الظاهرة، ومجيئه كذلك بجنس الآيات الخارقة التي ظهرت على يديه كتكثير الطعام والشراب، والإخبار بالغيوب الماضية والمستقبلة التي لا يعلمها بشر إلا بإعلام الله وغير ذلك.

ومن أجل أن تواتر وجودهم من هذا النوع المعروف للعامة، والعلماء لم يمكن أن تنكر وجودهم طوائف كبيرة من المؤمنين بالرسل؛ بل لا ينكر ذلك إلا أفراد قلائل من أهل الإلحاد والزندقة.

٣- أما ما تواتر عند الخاصة من أهل العلم كأحاديث الرؤية، وعذاب القبر، وفتنته، وأحاديث الشفاعة، والحوض، فهذا قد ينكره بعض من لم يعرفه من أهل الجهل والضلال، ولهذا أنكر طائفة من المعتزلة دخول الجن في بدن المصروع مع أنهم لم ينكروا وجود الجن إذ لم يكن ظهور هذا في المنقول عن الرسول ﷺ كظهور هذا، وإن كانوا مخطئين في ذلك.

٤- إن جميع طوائف المسلمين يقرون بوجود الجن، وكذلك جمهور الكفار كعامة أهل الكتاب، وكذلك عامة مشركي العرب وغيرهم من الهند، واليونانيين، والكنعانيين جماهيرهم يقرون بوجود الجن؛ بل يقرون بها يستجلبون به معاونة الجن من العزائم والطلاسم سواء أكان ذلك سائغًا عند أهل الإيمان، أو كان شركًا، فإن المشركين يقرءون من

العزائم والطلاسم والرقى ما فيه عبادة للجن وتعظيم لهم.

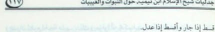
٥- إن محمداً ﷺ أرسل إلى الثقلين -الإنس والجن-، وقد أخبر الله في القرآن أن الجن استمعوا القرآن، وأنهم آمنوا به، ثم ولوا إلى قومهم منذرين، وهذا متفق عليه بين المسلمين، ثم أكثر المسلمين من الصحابة والتابعين وغيرهم يقولون: إنهم جاءوه بعد هذا، وأنه قرأ عليهم القرآن، وبايعوه، وأنهم سألوه الزاد لهم ولدوابهم، فقال لهم: «لكم كل عظم ذكر اسم الله عليه يعود أوفر ما يكون لحمًا، وكل بعرة علف لدوابكم». ولهذا نهى النبي ﷺ عن الاستنجاء بالعظم والروث وقال: «إنها زاد إخوانكم من الجن». وقد ثبت هذا في حديث ابن مسعود الذي رواه مسلم، كما ثبت في حديث أبي هريرة عند البخاري.

أما ما ثبت في الصحيحين من حديث ابن عباس أن النبي ﷺ لم ير الجن ولا خاطبهم؛ ولكن الله هو الذي أخبره أنهم سمعوا القرآن، فإن ابن عباس قد علم فقط ما دل عليه القرآن من ذلك، ولكنه لم يعلم ما علمه ابن مسعود، وأبو هريرة وغيرهما من إتيان الجن إليه، ومخاطبته إياهم.

٦- قد ذكر الله في القرآن من خطاب الثقلين ما يبين هذا الأصل، كقوله تعالى: ﴿يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِى وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا قَالُوا۟ شَهِدْنَا عَلَىٰٓ أَنفُسِنَا﴾ [الأنعام:١٣٠].

وقد أخبر الله عن الجن أنهم قالوا: ﴿وَأَنَّا مِنَّا ٱلصَّٰلِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ كُنَّا طَرَآئِقَ قِدَدًا﴾ [الجن:١١]. أي: مذاهب شتى مسلمون وكفار، وأهل سنة وأهل بدعة.

وقالوا أيضًا: ﴿وَأَنَّا مِنَّا ٱلْمُسْلِمُونَ وَمِنَّا ٱلْقَٰسِطُونَ فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ تَحَرَّوْا۟ رَشَدًا ۝١٤ وَأَمَّا ٱلْقَٰسِطُونَ فَكَانُوا۟ لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾ [الجن:١٤-١٥]. والقاسط: الجائر، يقال:



قسط إذا جار وأقسط إذا عدل.

وكافرهم معذب في الآخرة باتفاق العلماء، وأما مؤمنهم فجمهور العلماء على أنه في الجنة، وقد روي أنهم يكونون في ربض الجنة تراهم الإنس من حيث لا يرونهم، وهذا القول مأثور عن مالك، والشافعي، وأحمد، وأبي يوسف، ومحمد، وقيل: إن ثوابهم هو النجاة من النار، وذلك مأثور عن أبي حنيفة.

وقد احتج الجمهور على أنهم في الجنة، بقوله تعالى: ﴿ لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ ﴾ [الرحمن:٥٦]. قالوا: فدل ذلك على تَأَتِّي الطمث منهم؛ لأن طمث الحور العين إنما يكون في الجنة.

٧- وإذا كان الجن أحياء عقلاء مأمورين منهيين لهم ثواب وعقاب، وقد أرسل إليهم النبي ﷺ، فالواجب على المسلم أن يتبع معهم ما يتبع مع الإنس من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والدعوة إلى الله، ويعاملهم إذا اعتدوا بما يعامل به المعتدون فيدفع صولهم بما يدفع به صول الإنس.

وصرعهم للإنس قد يكون عن عشق وشهوة، كما يتفق للإنس مع الإنس وقد يكون -وهو الأكثر- عن بغض ومجافاة، مثل أن يؤذيهم بعض الإنس، إما ببول على بعضهم، وإما بصب ماء حار، وإما بقتل بعضهم، وإن كان الإنس لا يعرف ذلك، وفي الجن جهل وظلم فيعاقبونه بأكثر مما يستحقه، وقد يكون صرعهم للإنس عن عبث منهم وشر كما يفعله سفهاء الناس.

٨- وحينئذ فما كان من الباب الأول فهو من الفواحش التي حرمها الله كما حرم ذلك على الإنس فيخاطب الجن بذلك، ويعرفون أن هذا فاحشة محرمة، أو فاحشة

وعدوان لتقوم الحجة عليهم بذلك ويعرفوا أنه يحكم فيهم بحكم الله ورسوله.

وما كان من القسم الثاني، فإن كان الإنس لم يعلم بما وقع منه عليهم من أذى خوطبوا بأنه لم يعلم، ومن لم يتعمد الأذى لا يستحق العقوبة، وإن كان قد فعل ذلك في داره وملكه عرفوا بأن الدار ملكه، فله أن يتصرف فيها بما يجوز وأنتم ليس لكم أن تمكثوا في ملك الإنس بغير إذنهم؛ بل لكم ما ليس من مساكن الإنس كالخربات والفلوات.

٩- والجن قد يتصورون في صور الحيات، والعقارب، وغيرها وفي صور الإبل، والبقر والغنم، والخيل، والبغال، والحمير، و في صور الطير، وفي صور بني آدم؛ ولهذا نهى النبي ﷺ عن قتل حيات البيوت حتى تؤذن ثلاثًا كما في صحيح مسلم وغيره من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: **«إن بالمدينة نفرًا من الجن قد أسلموا فمن رأى شيئًا من هذه العوامر فليؤذنه ثلاثًا، فإن بدا له بعدُ فليقتله فإنه شيطان»**.

وذلك أن قتل الجن بغير حق لا يجوز كما لا يجوز قتل الإنس بلا حق، والظلم محرم في كل حال فلا يحل لأحد أن يظلم أحدًا ولو كان كافرًا.

فإذا كانت حيات البيوت قد تكون جنًّا فتؤذن ثلاثًا، فإن ذهبت وإلا قتلت فإنها إن كانت حية قتلت، وإن كانت جنيَّة فقد أصرت على العدوان بظهورها للإنس في صورة حية تفزعهم بذلك.

والعادي: هو الصائل الذي يجوز دفعه بما يدفع ضرره، ولو بالقتل، وأما قتلهم بدون سبب يبيح قتلهم فلا يجوز.

١٠- ولما كانت الشياطين في غاية الخبث والشر، وحب الفساد للعباد، فإنهم إذا تقرب إليهم أصحاب العزائم والأقسام، وكتب الروحانيات السحرية بما يحبونه من

الكفر والشرك صار ذلك كالرشوة، والبرطيل لهم فيقضون بعض أغراضه كمن يعطي مالًا لغيره ليقتل له من يريد قتله أو ليعينه على فاحشة ونحو ذلك؛ ولهذا يكتبون في عزائمهم كلام الله بالنجاسة من الدم وغيره، أو يكتبون غيره مما يرضاه الشيطان، أو يتكلمون بذلك فإذا فعلوا ذلك أعانتهم الشياطين على بعض أغراضهم كحملهم في الهواء أو إتيانهم بأموال يسرقونها مما لم يذكر اسم الله عليه.

وقد يقسم عليهم بعض أهل العزائم والأقسام ليعينوهم على جني آخر فتارة يبرون قسمه وكثيرًا لا يفعلون ذلك بسبب كون ذلك الجني معظمًا عندهم، فهم كثيرًا ما يعجزون عن دفع الجني، وكثيرًا ما تسخر منهم الجن إذا طلبوا منهم قتل الجني الصارع للإنس، أو حبسه فيخيلون لهم أنهم قتلوه أو حبسوه ويكون ذلك تخييلًا وكذبًا.

١١- وكثيرًا ما يتصور الشيطان بصورة المدعو المنادى المستغاث به إذا كان ميتًا، وكذلك قد يكون حيًّا ولا يشعر بالذي ناداه؛ بل يتصور الشيطان بصورته، فيظن المشرك الضال المستغيث بذلك الشخص، أن الشخص نفسه هو الذي أجابه؛ وإنما هو الشيطان قد تصور في صورة ذلك المستغاث به من حيث لا يشعر المستغاث به بذلك، وقد ذكر لي غير واحد أنهم استغاثوا بي، كلٌّ يذكر قصة غير قصة صاحبه فأخبرت كلًّا منهم أني لم أجب أحدًا منهم، ولا علمت باستغاثته فقيل: هذا يكون ملكًا؟ فقلت: الملك لا يغيث المشرك؛ إنما هو شيطان أراد أن يضله.

١٢- وإذا علم أن اعتداء الجني على الإنسي بالصرع ونحوه ظلم فنقول: إنه يجوز؛ بل يستحب، وقد يجب أن يذب عن المظلوم وأن ينصر، فإنَّ نصر المظلوم مأمور به بحسب الإمكان؛ لكن ينصر بالعدل كما أمر الله ورسوله مثل الأدعية والأذكار

الشرعية، ومثل أمر الجني ونهيه كما يؤمر الإنسي وينهى، ويجوز من ذلك ما يجوز مثله في حق الإنسي مثل أن يحتاج إلى انتهار الجني وتهديده ولعنه وسبه.

وإذا برئ المصاب بالدعاء والذكر، وأمر الجن ونهيهم وانتهارهم وسبهم ولعنهم ونحو ذلك من الكلام حصل المقصود، ومن أعظم ما ينتصر به عليهم: آية الكرسي؛ فقد جرب المجربون الذين لا يحصون كثرة أن لها من التأثير في دفع الشياطين، وإبطال أحوالهم ما لا ينضبط من كثرته وقوته.

١٣- أما إذا لم يحصل المقصود بالأدعية والأذكار ونحوها فقد يحتاج في إبراء المصروع ودفع الجني عنه إلى الضرب فيضرب ضربًا كثيرًا جدًا والضرب إنما يقع على الجني، ولا يحس به المصروع حتى يفيق المصروع، ويخبر أنه لم يحس بشيء من ذلك، ولا يؤثر في بدنه، ويكون قد ضرب بعصا قوية على رجليه نحو ثلثمائة أو أربعمائة ضربة، بحيث لو كان على الإنسي لقتله؛ وإنما هو على الجني، والجني يصيح ويصرخ ويحدث الحاضرين بأمور متعددة، كما قد فعلنا نحن هذا وجربناه مرات كثيرة يطول وصفها بحضرة خلق كثيرين.

١٤- وأما الاستعانة عليهم بما يقال ويكتب مما لا يُعرف معناه، فلا يشرع لاسيما إن كان فيه شرك فإن ذلك محرم وعامة ما يقوله أهل العزائم فيه شرك، وقد يقرءون مع ذلك شيئًا من القرآن، ويظهرونه، ويكتمون ما يقولونه من الشرك، وفي الاستشفاء بما شرعه الله ورسوله ما يغني عن الشرك وأهله.

١٥- والحاصل: أن الناس في هذا الباب ثلاثة أصناف:

١- قوم يكذبون بدخول الجني في الإنسي.

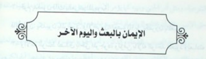
٢- قوم يدفعون ذلك بالعزائم المذمومة.

فالأولون: يكذبون بالموجود. والآخرون: يعصون؛ بل يكفرون بالمعبود.

٣- والأمة الوسط تصدق بالحق الموجود، وتؤمن بالإله الواحد المعبود وبعبادته ودعائه وذكره وأسمائه وكلامه فتدفع به شياطين الإنس والجن.

هذه خلاصة ما ذكره شيخ الإسلام في تلك الرسالة مما يتعلق بأمور الغيب لاسيما الجن؛ فقد فصل فيها القول في كل ما له صلة بهم من إثبات وجودهم ودخولهم في الإنس وكيفية العلاج لمن ابتلي بذلك من الإنس إلى آخر ما ذكره في هذا الباب.

* * *



الإيمان بالبعث واليوم الآخر

لاشك أن الإيمان بالبعث بعد الموت -أعني: بقيام الناس من قبورهم أحياء، بعدما أكلتهم الأرض- هو أحد أركان الإيمان التي مَن أنكرها يكون كافرًا، وقد دلت النصوص الصريحة من الكتاب والسنة على وقوع هذا البعث كما دل عليه العقل والفطرة، قال تعالى من سورة الحج: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّهُۥ يُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ وَأَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۝٦ وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْعَثُ مَن فِي ٱلْقُبُورِ﴾ [الحج:٦-٧].

وقال من سورة المؤمنون: ﴿ثُمَّ إِنَّكُم بَعْدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ ۝١٥ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تُبْعَثُونَ﴾ [المؤمنون:١٥-١٦].

وقال من سورة الروم: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ ۚ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم:٢٥].

وقال من سورة يس: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَإِذَا هُم مِّنَ ٱلْأَجْدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنسِلُونَ ۝٥١ قَالُوا۟ يَٰوَيْلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ۜ ۗ هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ [يس:٥١-٥٢].

وقد ردَّ الله ﷻ في آخر هذه السورة على منكري البعث وأزاح الشُّبَه التي يتشبثون بها في إنكارهم له، فقال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ۝٧٧ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُۥ ۖ قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٌ

﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴿٧٩﴾ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ مِنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَا أَنْتُمْ مِنْهُ تُوقِدُونَ ﴿٨٠﴾ أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَى وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ ﴿٨١﴾ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾ فَسُبْحَانَ الَّذِي بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [يس:٧٧-٨٣].

ولقد جاء في القرآن الكريم من تفصيل أحوال المعاد، ومشاهد القيامة، وما أُعد في الجنة من ضروب اللذات، وأنواع النعيم، وما هُيئ في النار من أفانين العذاب، وألوان النكال ما لو بأت في كتاب سماوي آخر.

وإن كان من المقطوع به أن الرسل -عليهم الصلاة والسلام- دعوا أممهم إلى الإيمان بالمعاد، وبشروهم وأنذروهم، كما قال تعالى من سورة النساء: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ﴾ [النساء:١٦٥].

وقد جاء على لسان أولهم نوح عليه السلام: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴿١٧﴾ ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا﴾ [نوح:١٧-١٨].

كما جاء على لسان الخليل عليه السلام: ﴿وَالَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ ﴿٨١﴾ وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَا تُخْزِنِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ ﴿٨٧﴾ يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الشعراء:٨١-٨٩].

ويقول سبحانه من سورة العنكبوت: ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَارْجُوا الْيَوْمَ الْآخِرَ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [العنكبوت:٣٦].

ولكن ما جاء على لسان الرسل السابقين في شأن المعاد والحساب لا يعدو أن يكون

تقريرًا للأصول العامة، دون إسهاب في التفاصيل؛ وإنما ترك ذلك لخاتمهم محمد ﷺ؛ لأنه هو الذي بُعث بين يدي الساعة، وهو الحاشر الذي يحشر الناس على قدمه.

وقد أنكر الفلاسفة معاد الأبدان بناء على ما أصلوه من قواعد فاسدة، بنوا عليها رأيهم في نشأة العالم حيث ذهبوا إلى أنه معلول لعلة قديمة فيجب بقاؤه ببقاء علته، ثم فرقوا بين العالمين «العلوي والسفلي» فقالوا: إن العالم العلوي لكونه بسيطًا لا يقبل تحللًا ولا فسادًا فهو باقٍ بأعيانه.

وأما العالم الأرضي فلأنه مركب من العناصر الأربعة (التي هي: الماء، والهواء والتراب والنار) يبقى بأنواعه فقط مع فناء الأشخاص، فمن مات فقد قامت قيامته عندهم، وتعود روحه إلى مستقرها من النعيم أو العذاب، وأما الأجساد فيستحيل إعادتها عندهم؛ لأن من شرط الإعادة أن يكون الثاني عين الأول، وإعادة المعدوم بعينه غير ممكنة؛ إذ إن هذه الإعادة تقتضي أن يعاد الجسم الأول بجميع أعراضه التي كانت له في الدنيا، ومنها الزمان، ومعلوم أن الزمان الذي مضى لا يقبل الإعادة.

وقد أورد هؤلاء الفلاسفة شبهًا على البعث، وألزموا بها المتكلمين الذين خالفوا طريقة القرآن في تقرير البعث فزعموا أن الأجسام مركبة من جواهر فردة تحدث فيها الأعراض وقالوا: إن الجواهر تبقى بأعيانها بعد الموت، وإنها قابلة للانتقال من جسد إلى آخر فتسلط عليهم الفلاسفة بسبب هذا التصور الفاسد، وقالوا لهم:

١ - لو أن إنسانًا أكل إنسانًا لصارت أجزاء المأكول أجزاء للآكل، وحينئذٍ فلو أعيدت تلك الأجزاء في الأول لامتنع إعادتها في الثاني، ولو أعيدت في الثاني لامتنع إعادتها في الأول.

٢- وقالوا لهم أيضًا: إن جسم الإنسان في تغير مستمر فتخرج منه أجزاء وتدخل فيه أجزاء، وحينئذ فيا الذي يعاد من تلك الأجزاء أهي التي كانت له وقت الموت فيلزم أن يعاد على صورة ضعيفة وهو خلاف ما جاءت به النصوص.

أو يعاد بجميع أجزائه التي تواردت عليه في كل عمره مع أنها ربما تكون قد دخلت في تركيب أبدان أخرى، وحينئذ ففي أي الأبدان تعاد وليس بعض الأبدان بذلك أولى من بعض... إلى آخر ما أوردوه من تلك الإلزامات التي حاول المتكلمون الإجابة عنها بأجوبة متهافتة فادعى بعضهم أن الذي يبعث من الإنسان؛ إنما هو أجزاؤه الأصلية التي تبقى من أول الحياة إلى آخرها، ومنهم من ادعى أن الأجسام تنعدم بالكلية ثم تعاد.

ومع أنه لا دليل من الكتاب والسنة على هذا الإعدام، فقد ألزمهم الفلاسفة بإلزام آخر: وهو أن هذا المعاد إما أن يكون هو الأول بعينه، وإما أن يكون غيره.

لا جائز أن يكون عينه؛ لأنه لا يمكن -كما قدمنا- إعادة الأعراض التي كانت للبدن الأول بعينها، وإن كان غيره لم يكن البدن الثاني هو البدن الذي كان في الدنيا فلم تتحقق الإعادة.

ومن أجل هذه الإلزامات فَرَّ بعضهم إلى القول بأن الله يبعث الأرواح في أجسام جديدة غير التي كانت في الدنيا، فخالفوا بذلك صريح النصوص التي قررت في وضوح لا لبس فيه بأن هذه الأجساد التي تحللت وضلت في الأرض هي التي تُبعث وتُعاد.

ويرى شيخ الإسلام -رحمه الله- أن الذي أوقع المتكلمين في هذا الغلط في تصور البعث: هو غلطهم في تصور النشأة الأولى التي أمرهم الله أن يتذكروها، ويستدلوا بها على

قدرته على النشأة الأخرى.

وذلك أنهم بنوا رأيهم في النشأة الأولى على زعم لا أصل له، وهو أن الأبدان مركبة من جواهر فردة غير قابلة للقسمة، وأن هذه الجواهر متجانسة لا تختلف في جسم عنها في آخر، وأنها باقية بعينها في كل الأجسام عندما يستحيل بعضها إلى بعض؛ وإنما تتغير الأعراض فقط، ويقولون: إن الله ﷻ ليس له تصرف بالخلق إلا في تلك الأعراض، فهو سبحانه؛ إنما يحدث صورًا عرضية في مادة باقية لم تفسد.

فعملية الخلق لا تعدو أن تكون عندهم بمنزلة عمل الصناع من البشر الذين لا يتعدى عملهم صياغة المادة في صورة معينة كخاتم أو سرير أو ثوب، والله عندهم لا يقدر على إفناء الجواهر التي تتركب منها الأجسام؛ بل لا يقدر على إفناء الأعراض أيضًا، وإنما تفنى الأعراض بنفسها.

وأما الأجسام فإذا أراد الله إعدامها لم يخلق فيها أعراضًا فتفنى حينئذ.

ويقول شيخ الإسلام: إنهم يدعون أن الجواهر جميعها أبدعت ابتداء لا من شيء، مع أنهم لم يعرفوا قط جوهرًا أحدث لا من شيء، ومع أن المشهود للناس جميعًا هو أن الله يحدث ما يحدثه من مادة سابقة عليه لا أنه يحدثه من غير مادة.

ويقول -رحمه الله-: إن هذا هو اللائق بقدرة الله التي بهرت العقول أن يقلب حقائق الموجودات فيحيل الأول ويفنيه ويلاشيه، ويحدث شيئًا آخر كما قال تعالى: ﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [الأنعام:٩٥].

يعني: أنه سبحانه يخرج الشجرة والسنبلة الحية من النواة الميتة والحبة الميتة، ويخرج النواة والحبة الميتة من الشجرة والسنبلة الحية، ويخرج الإنسان الحي من النطفة

الميتة، ويخرج النطفة الميتة من الإنسان الحي.

وأما هؤلاء (يعني: الأشعرية) فلم يُخرج الله عندهم جوهرًا من جوهر ولا عرضًا من عرض؛ فلا يخرج حيًّا من ميت، ولا ميتًا من حي؛ بل الجواهر التي كانت في الميت هي بعينها باقية كما كانت؛ ولكن أحدث فيها حياة لم تكن.

ولهذا ينكرون أن يقلب الله جنسًا إلى جنس ويقولون: إن الجواهر كلها جنس واحد مع أن خاصية الخلق إنما هي بقلب جنس إلى جنس، ولهذا لا يقدر عليه إلَّا الله.

ولا ريب أن النخلة ليست من جنس النواة، ولا السنبلة من جنس الحبة، ولا الإنسان من جنس المني، وهو سبحانه يخرج هذا من هذا وهذا من هذا، فيخرج كل جنس من جنس آخر بعيد عن مماثلته؛ بل يخرج الضد من ضده، كما يجعل من الشجر الأخضر نارًا.

ولا ريب كذلك أن خلق الشيء من غير جنسه أو من ضده أبلغ في القدرة من مجرد إحداث الأعراض في مادة باقية.

ثم يقول شيخ الإسلام: فهذه الطريقة -أعني: القول بتركب الأجسام من الجواهر الفردة والأعراض- هي أصل ضلال هؤلاء حيث أنكروا من أجلها ما هو معلوم بالحس والمشاهدة من حدوث المحدثات، وادعوا أن المشهود إنما هو حدوث الأعراض لا الأعيان.

وأما جمهور العقلاء فيقولون بل نحن نعلم حدوث هذه الأعيان القائمة بنفسها، ولا يقولون: إنه لم يحدث إلا الأعراض، فإن هذا القول يقتضي أن تكون الجواهر التي ركب منها آدم عليه السلام هي بعينها باقية في ذريته لم يزل في كل آدمي منها شيء.

وهذا مكابرة فإن بدن آدم لا يحتمل هذا كله، وهو أن يكون فيه جواهر بعدد

ذريته، وإذا كان كل آدمي إنما يخلق من منيِّ أبويه فليس الأمر كما يدعي هؤلاء؛ أن تلك الجواهر التي في مني الأبوين باقية بأعيانها في الولد لا تفنى؛ ولكن تنتقل من حال إلى حال.

والحق: أن المادة التي منها يخلق الثاني تفسد وتستحيل وتتلاشى وينشئ الله الثاني، ويبتديه من غير أن يبقى من الأول شيء، لا مادة، ولا صورة، ولا جوهر، ولا عرض، فإذا خلق الله الإنسان من المني فالمني استحال، وصار علقة، والعلقة استحالت وصارت مضغة، والمضغة استحالت إلى عظام وغير عظام.

فالإنسان مخلوق، خلق الله جواهره وأعراضه كلها من مادة استحالت ليست باقية بعد خلقه، وكذلك سائر ما يخلقه الله من الأشياء إنما يخلقه من مادة تستحيل وتتلاشى بعد خلقه كالحبة التي فنيت وتلاشت وأحدث منها الزرع، وكالهواء الذي استحال وفني وحدث منه النار والماء.

وإذا عرف الخلق الأول على هذه الصورة أمكن معرفة الخلق الثاني لتشابه النشأتين، قال تعالى: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ [الأعراف:٢٩]. وقال: ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ﴾ [الأنبياء:١٠٤].

فالإنسان إذا مات وتحلل وصار ترابًا، فقد فني وعدم ثم يعيده الله من التراب، كما خلقه ابتداء من التراب وينشئه خلقًا جديدًا وإن كان للنشأة الثانية أحكام وصفات خاصة.

فمعرفة الإنسان بالخلق الأول في بني آدم وغيرهم من الحيوان، أو في الشجر، والنبات، والثمار، أو في السحاب والمطر، وغير ذلك هو أصل لمعرفته بالبعث والمعاد.

هذا هو كلام شيخ الإسلام -رحمه الله- في نقد ما ذهب إليه المتكلمون في كيفية

البعث بناء على أصول مذهبهم في كيفية الخلق.

فهو يرى أن ضلالهم في أصل الخلق هو الذي تفرع عنه ضلالهم في تصور البعث.

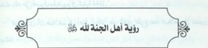
ثم يعقب على ذلك ببيان المذهب الحق الموافق لما ورد من كيفية البعث في الكتاب والسنة، وهو: أن الأجسام التي بليت وصارت ترابًا، ولم يبق منها إلا عجب الذنب، فإن الله يعيدها من ذلك التراب في النشأة الأخرى، وينبتها من عجب الذنب، كما ينبت العود من الحبة فقد ورد أن السماء تمطر مطرًا غليظًا كمني الرجال ينبت منه الناس في القبور، كما ينبت النبات بالماء.

فالجسم المعاد هو الأول بعينه، وإن كان بين لوازم الإعادة ولوازم البداءة فرق.

فإن عجب الذنب هو الذي يبقى من الإنسان، وأما سائره فيستحيل فيعاد من المادة التي استحال إليها بحيث لا يشك من يراه أنه هو الشخص الذي كان في الدنيا كمن رأى شخصًا وهو صغير ثم رآه بعد أن صار شيخًا فإنه لا يشك أن هذا هو ذاك مع أنه كان دائمًا في تحلل واستحالة، والله تعالى أعلم.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، والحمد لله رب العالمين.

* * *



رؤية أهل الجنة لله ﷻ

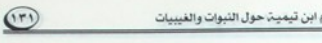
اتفق السلف من: الصحابة، والتابعين، وأئمة الإسلام المعروفين بالإمامة في الدين، وأهل الحديث وسائر طوائف المتكلمين المنسوبين إلى السنة والجماعة على أن المؤمنين سيرون ربهم يوم القيامة في الجنة بغير إحاطة ولا كيفية، واحتجوا لذلك بكثير من الآيات والأحاديث.

فمن الآيات قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٢-٢٣]. وهي من أظهر الأدلة وأقواها فإن النظر إذا عُدي بـ: «إلى» فلا معنى له إلا المعاينة بالأبصار، كما قال تعالى: ﴿انظُرُوٓا۟ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ وَيَنْعِهِۦٓ﴾ [الأنعام:٩٩]. لاسيما وقد أضيف إلى الوجه الذي هو محل البصر في الآية الكريمة.

وأما تأويل المعتزلة لها بأن «إلى» بمعنى: النعمة، وناظرة بمعنى: منتظرة، والتقدير (نعمة ربها منتظرة) فهو تحريف للكلم عن مواضعه، وإلحاد في الآية بحملها على معنى لا تحتمله أصلًا، وقد أجمع المفسرون من أهل السنة والحديث على أن المراد بالآية: النظر بالأبصار.

ومن الآيات أيضًا، قوله تعالى: ﴿لَهُم مَّا يَشَآءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق:٣٥].

قال الطبري: قال علي بن أبي طالب، وأنس بن مالك: «هو النظر إلى وجه الله ﷻ».



ومنها أيضًا قوله ﷺ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس:٢٦]. فالحسنى: هي الجنة، والزيادة: هي النظر إلى وجه الله الكريم، بذلك فسرها النبي ﷺ، كما في صحيح مسلم وغيره.

ومن الآيات الدالة على الرؤية كذلك قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين:١٥].

قال الشافعي -رحمه الله-: لما حُجب هؤلاء في حال السخط؛ دل هذا على أن أولياءه يرونه في حال الرضا.

وأما الأحاديث الدالة على الرؤية فمتواترة عن النبي ﷺ وأصحابه، رواها جميع أصحاب الصحاح والمسانيد والسنن.

فمنها: حديث أبي هريرة في الصحيحين: «أن ناسًا قالوا: يا رسول الله، هل نرى ربنا يوم القيامة؟ فقال رسول الله ﷺ: هل تضارون في رؤية القمر ليلة البدر؟ قالوا: لا، يا رسول الله. قال: هل تضارون في الشمس ليس دونها سحاب؟ قالوا: لا. قال: فإنكم ترونه كذلك...» إلخ الحديث، وهو حديث طويل، ونظيره حديث أبي سعيد الخدري المخرج في الصحيحين أيضًا.

ومنها: حديث جرير بن عبد الله البجلي، قال: «كنا جلوسًا مع النبي ﷺ فنظر إلى القمر ليلة أربع عشرة، فقال: إنكم سترون ربكم عيانًا، كما ترون هذا لا تضامون في رؤيته» أخرجه الشيخان.

ومنها: حديث صهيب ﷺ قال: «قرأ رسول الله ﷺ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس:٢٦]. فقال: إذا دخل أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار، نادى منادٍ: يا

أهل الجنة؛ إن لكم عند الله موعدًا يريد أن ينجزكموه. فيقولون: ما هو؟ ألم يثقل موازيننا ويبيض وجوهنا ويدخلنا الجنة، ويجرنا من النار؟ فيكشف الحجاب، فينظرون إليه، فما أعطاهم شيئاً أحب إليهم من النظر إليه، وهي الزيادة» رواه مسلم وغيره.

ومنها: حديث أبي موسى، عن النبيﷺ قال: «جنتان من ذهب آنيتهما وما فيهما، وجنتان من فضة آنيتها وما فيهما، وما بين القوم وبين أن يروا ربهم -تبارك وتعالى- إلا رداء الكبرياء على وجهه في جنة عدن» أخرجاه في الصحيحين.

ومنها: حديث عدي بن حاتم مرفوعًا، ولفظه: «وليلقين الله أحدكم يوم يلقاه ليس بينه وبينه حجاب ولا ترجمان يترجم له، فيقول: ألم أبعث إليك رسولاً فيبلغك؟ فيقول: بلى يارب. فيقول: ألم أعطك مالًا، وأفضل عليك؟ فيقول: بلى يا رب...» إلخ الحديث، أخرجه البخاري في صحيحه.

وقد روى أحاديث الرؤية نحو من ثلاثين صحابياً، ومن أحاط بها معرفة يقطع بأن الرسولﷺ قالها فهي من قبيل المتواتر المعنوي، وهو يفيد القطع كاللفظي تمامًا.

ويجب أن يعلم: أن ما ورد في بعض الأحاديث من تشبيه رؤية الله تعالى برؤية الشمس والقمر؛ إنما هو من قبيل تشبيه الرؤية بالرؤية، لا تشبيه المرئي بالمرئي.

وأنكر الرؤية الجهمية، والمعتزلة، ومن تبعهم من الخوارج والإمامية بناء على مذهبهم في نفي الجهة والمكان عن الله ﷻ؛ لأن الرؤية تستلزم عقلًا مقابلة المرئي للرائي واتصال شعاع بين المرئي والرائي.

قالوا: وما دام الله ﷻ ليس في جهة، ولا هو مما يمكن إدراكه بالحواس فلا تمكن رؤيته.

وأما متأخرو الأشعرية فمع إنكارهم وجود الله في جهة قد أثبتوا الرؤية، ثم حاروا في تفسير ذلك؛ فمنهم من كابر عقله، وزعم أن الرؤية لا يشترط لها مقابلة ولا وجود في الجهة، ومنهم من قال: إنه يرى من كل الجهات، وبكل الأجسام، وهو قول في غاية الشناعة.

وزعم المحققون منهم: كالغزالي، والحليمي أن رؤية المؤمنين لربهم في الجنة هي نوع من التجلي والانكشاف العلمي يكاد من قوته أن يكون رؤية بالأبصار، وهذا نفي للرؤية البصرية، ولا شك أن مذهب هؤلاء في غاية التناقض، فإن الرؤية لا تعقل بلا مقابلة ولا جهة فيلزم على من نفى الجهة أن ينفي الرؤية، كما فعلت المعتزلة، وإلا تناقض مع نفسه.

واحتج المعتزلة على نفي الرؤية بآيتين من كتاب الله ﷻ:

أولاهما: قوله تعالى من سورة الأعراف: ﴿ وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِى وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِى ۚ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا ۚ فَلَمَّآ أَفَاقَ قَالَ سُبْحَٰنَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأعراف:١٤٣].

قال المعتزلة: إن هذه الآية الكريمة تدل على نفي الرؤية من وجوه عدة، منها:

١- أن موسى ﷺ لما سأل الرؤية لم يُجَب إليها، وقيل له: ﴿ لَن تَرَىٰنِى ﴾ ولن تفيد تأبيد النفي، فتدل على أن الرؤية لن تقع في المستقبل أبدًا، وإذا لم تقع لموسى ﷺ، وهو الذي اختصه الله بكلامه، فإنها لا تقع لغيره من باب أولى.

٢- أنه علق الرؤية على استقرار الجبل حال التجلي، وهو أمر غير ممكن فالمعلق

عليه غير ممكن كذلك.

٣- أن الجبل مع قوته لم يثبت عند تجلي الله له، فكيف بالإنسان الضعيف؟!

٤- أن موسى صُعق عند تجلي الله للجبل، ولم يستطع الثبات فيكف بغيره من عامة المؤمنين؟!

٥- أنه لما أفاق قال: ﴿سُبْحَٰنَكَ﴾ يعني: تنزيهًا لك عن أن تنالك عين برؤية: ﴿تُبْتُ إِلَيْكَ﴾ أي: رجعت إليك من ذنبي حيث سألتك ما لا ينبغي أن يسأل: ﴿وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ أي: المصدقين بأن رؤيتك غير ممكنة أصلًا.

وقد عارضهم أهل السنة، وقالوا: إن الآية تثبت الرؤية من وجوه كثيرة منها:

١- أن موسى ﷺ طلبها، ولو كانت مستحيلة لما طلبها، فإنه لا يليق بكليم الله ورسوله الكريم، وأعلم الناس بربه في زمانه أن يسأل الله ما لا يجوز عليه سبحانه.

٢- أن الله ﷻ لم ينكر عليه سؤاله، كما أنكر على نوح ﷺ حين سأله نجاة ابنه، وقال له: ﴿فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۖ إِنِّىٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [هود:٤٦].

٣- أنه تعالى قال له: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ ولم يقل: إني لا أرى أو لا يجوز رؤيتي ونحو ذلك مما يفيد استحالة الرؤية ومعنى: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ أي: لن تطيق رؤيتي في هذه الدار؛ لضعف قوى البشر فيها عن رؤيته تعالى، فإذا كان في الدار الآخرة أكمل الله قوى الآدميين حتى يطيقوا رؤيته.

٤- أنه تعالى علق الرؤية على استقرار الجبل حال التجلي، ولا شك أن هذا أمر ممكن، فإن الله قادر على أن يخلق الجبل بحيث يطيق ذلك التجلي.

٥- أنه إذا جاز أن يتجلى سبحانه للجبل، وهو جماد لا ثواب له ولا عقاب، فكيف يمتنع أن يتجلى لرسله وأوليائه في دار كرامته؟! ولكن الله ﷻ أراد أن يعرف موسى ﷺ بأن الجبل إذا لم يثبت لرؤيته في هذه الدار فالبشر أضعف.

٦- أن الله ﷻ كلم موسى وناداه وقربه نجيًّا، ومن جاز عليه التكلم والتكليم، وأن يسمع مخاطبه كلامه بغير واسطة فرؤيته أولى بالجواز؛ ولهذا لا يتم إنكار رؤيته إلا بإنكار كلامه، وقد جمع هؤلاء المعطلة بين الإِنْكَارَيْنِ فأنكروا كلامه ورؤيته.

وأما دعوى المعتزلة أنَّ «لن» تفيد تأبيد النفي، وأن ذلك يدل على نفي الرؤية في الآخرة، فدعوى باطلة، فإنها لو قيدت بالتأبيد فقيل: «لن تراني أبدًا» لم تدل على دوام النفي في الآخرة فكيف إذا أطلقت قال تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة:٩٥]. مع قوله: ﴿وَنَادَوْا يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف:٧٧]. فقد أخبر الله ﷻ أنهم لن يتمنوا الموت أبدًا، ثم أخبر أنهم يتمنونه في الآخرة.

ولو كانت «لن» للتأبيد المطلق لما جاز تحديد الفعل بعدها مع أنه قد جاء ذلك في مثل قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِيٓ أَبِيٓ﴾ [يوسف:٨٠]. فثبت أن «لن» لا تقتضي النفي المؤبد كما زعمت المعتزلة.

٢- وأما الآية الثانية التي تمسك بها المعتزلة في نفي الرؤية فهي قوله تعالى من سورة الأنعام: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام:١٠٣]. قالوا: إن نفي إدراك الأبصار له معناه: أن ذاته من اللطف والخفاء بحيث لا يمكن رؤيتها وجعلوا الإدراك مرادفًا للرؤية فإذا انتفى الإدراك انتفت الرؤية.

وهذا غير صحيح، فإن الإدراك هو الرؤية على جهة الإحاطة، فهو أخص من

الرؤية المطلقة، ونفي الأخص لا يستلزم نفي الأعم؛ فهو سبحانه يُرى ولكن لا يدرك ولا يحاط به، وذلك لكمال عظمته، فكما أن العقول تعلمه ولا تحيط به علمًا فكذلك تراه العيون؛ ولكن لا تحيط به أبصارنا فنحن نرى السماء من فوقنا ولا ندركها، وكذلك نرى الشمس ولا نتمكن من إدراكها على ما هي عليه.

وهذا هو ما فهمه الصحابة والأئمة من الآية الكريمة، كما هو مذكور في كتب التفسير.

على أن الآية يمكن الاستدلال بها على ثبوت الرؤية لا على نفيها ذلك أن الله ﷻ إنما ذكرها في سياق التمدح والثناء على نفسه، ومعلوم أن المدح إنما يكون بالصفات الثبوتية.

وأما العدم المحض فليس بكمال فلا يمدح به؛ وإنما يمدح الرب بالنفي إذا تضمن أمرًا وجوديًا كمدحه بنفي السِّنة والنوم المتضمنة كمال القيومية، فلو كان المراد بالآية أنه لا يرى أصلًا لما كان في ذلك مدح له بوجه من الوجوه؛ وذلك لأن المعدوم يشاركه في عدم الرؤية، وكذلك كثير من الموجودات الحقيرة التي لا ترى بالعين المجردة؛ وإنما الكمال الذي يستحق أن يمدح به أن يرى بغير إحاطة ولا كيفية، وهذا هو الذي أرادته الآية الكريمة حين نفت إدراك الأبصار له؛ أي: إحاطتها به عند الرؤية، والله أعلم.

واختلفت الأقوال في رؤية أهل المحشر لله ﷻ على ثلاثة:

أحدها: أنه لا يراه إلا المؤمنون، فهم المخصوصون برؤيته في الآخرة، قبل دخول الجنة وبعدها.

والثاني: أن جميع أهل الموقف يرونه وذلك حين يجيء سبحانه لفصل القضاء بين

عباده كما قال تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا أَن يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾ [البقرة: ٢١٠].

وكما سبق في حديث عدي بن حاتم أنه سبحانه يكلم كل أحد في موقف الحساب ليس بينه وبينه ترجمان ولا حجاب.

والثالث: أن الذي يراه مع المؤمنين هم المنافقون دون بقية الكفار.

والراجح: هو القول الثاني.

وبعد أن أجمعت الأمة على أنه لا يراه سبحانه أحد في الدنيا بعينه تنازعوا في رؤية نبينا ﷺ لربه ليلة الإسراء؛ فنفى ذلك جمهور الصحابة، كابن مسعود وأبي هريرة، وقد أنكرت عائشة رضي الله عنها على مسروق بن الأجدع قوله: إن محمدًا رأى ربه، وقالت له: «لقد قفَّ شعري مما قلت». ولما سألها عن معنى قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ۝ عِندَ سِدْرَةِ الْمُنتَهَىٰ﴾ [النجم: ١٣-١٤].

قالت له: «لقد كنت أول من سأل رسول الله ﷺ عن ذلك، فقال لي: ذاك جبريل تبدى لي عند السدرة على صورته الملكية له ستمائة جناح». وكذلك كان ابن مسعود رضي الله عنه يفسر ذلك برؤيته ﷺ لجبريل عليه السلام.

وهذا هو الحق الذي تدل عليه الآيات من أول سورة النجم، فإن الضمائر فيها عائدة على جبريل؛ لأنه هو المذكور في الكلام، قال تعالى: ﴿عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَىٰ ۝ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَىٰ ۝ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ ۝ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ۝ فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ﴾ [النجم: ٥-١٠]...إلخ.

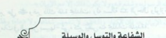
والمشهور عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه هو الذي كان يقول: «إن محمدًا رأى ربه».

ولكن لم يصح عنه أنه قال: إنه رآه بعينه، والحديث الذي رواه ابن خزيمة في كتاب التوحيد وفيه أنه رآه بعينه ضعيف، والصحيح: ما رواه عطاء وغيره عن ابن عباس: «أنه رآه بفؤاده».

والحاصل: أنه لم يرد نص بأنه ﷺ رأى ربه بعيني رأسه؛ بل ورد في الصحيح ما يدل على نفي الرؤية فقد أخرج مسلم في صحيحه عن أبي ذر ﷺ قال: «سألت رسول الله ﷺ هل رأيت ربك؟ فقال: نور أنّى أراه». وفي رواية: «رأيت نورًا».

ومعلوم أنه سبحانه حجابه نور كما في حديث أبي موسى الأشعري عند مسلم فيكون قوله ﷺ في حديث أبي ذر: «رأيت نورًا». أنه رأى الحجاب الذي هو نور، ومعنى قوله في الرواية الأولى: «نور أنّى أراه». أن النور الذي هو الحجاب يمنع من رؤيته فهذا الحديث صريح في نفي الرؤية، والله أعلم.

❊ ❊ ❊



الشفاعة والتوسل والوسيلة

وفي هذه المسألة بالذات يشتد الخصام والجدل بين أهل السنة والتوحيد وبين خصومهم من القبوريين الذين يعكفون على أضرحة الموتى، ويتخذون منها أماكن للعبادة والدعاء، ويسألونها ما لا يُطلب إلا من الله ﷻ من النصر، والرزق، والهداية، والشفاء، وقضاء الدين، وغفران الذنب، ونحو ذلك، زاعمين أنهم إنما يتخذونها وسائط في الدعاء لمكانها من الله وجاهها عنده.

وفي هذه المسألة أيضًا تتجلى قوة عارضة شيخ الإسلام وطول باعه في منازلة هؤلاء القبوريين الذين خرقوا سياج التوحيد بأعمالهم النكراء، وأحدثوا في الإسلام وثنية لا تفترق في شيء عن الوثنية الأولى التي جاء الإسلام لمحاربتها والقضاء عليها بل لعلها..!

ويترك لنا شيخ الإسلام -رحمه الله- كثيرًا من الرسائل التي عالجت هذا الموضوع من شتى نواحيه، من أهمها كتاب بعنوان: «قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة»، ورسالة صغيرة تسمى: «الواسطة بين الحق والخلق».

وله عدا ذلك مؤلفات ورسائل كثيرة؛ يقول الحافظ ابن عبد الهادي في كتابه «العقود الدرية»: «وله مصنفات في زيارة القبور، والفرق بين الزيارة الشرعية والزيارة البدعية، وفي المشاهد متى حدثت وفي النذر لها، وفي المشهد المنسوب للحسين ﷺ، وفي

قبر علي ﷺ، وغير ذلك عدة مجلدات، وله مسألة شد الرحال ولوازمها -التي حُبس ومات في السجن بسببها- شيء كثير يُبَيِّض منه مجلدات عديدة».

ولكن الذي يهمنا هنا في هذه الكتب هُما الكتابان الأولان، فقد أتى فيهما بما يكفي ويشفي -رحمه الله-.

ونرى هنا أيضًا أن نقدم للقارئ خلاصة وافية لما ذكره شيخ الإسلام في كتابه «الوسيلة» ثم نعقب عليه -إن شاء الله- بما ذكره في رسالة: «الواسطة بين الحق والخلق» فنقول مستعينين بالله:

١- يرى شيخ الإسلام أن من التوسل ما هو فرض على كل أحد في كل حال باطنًا وظاهرًا في حياة رسول الله ﷺ، وبعد موته، وفي مشهده، ومغيبه، بحيث لا يسقط هذا النوع من التوسل عن أحد من الخلق في حال من الأحوال، ولا يعذر من الأعذار بعد قيام الحجة عليه، وهو التوسل بالإيمان به، وبطاعته، ويرى أنه لا طريق إلى كرامة الله، ورحمته والنجاة من هوانه وعذابه إلا بذلك؛ لأن الله ﷺ أرسله إلى الثقلين (الإنس والجن)، فعلى كل أحد أن يؤمن به، وبما جاء به ويتبعه في باطنه وظاهره.

وهذه هي الوسيلة التي أمر الله بها عباده في قوله من سورة المائدة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱبْتَغُوٓا۟ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ وَجَٰهِدُوا۟ فِى سَبِيلِهِۦ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة:٣٥].

فابتغاء الوسيلة إلى الله ﷺ، إنما يكون لمن توسل إلى الله بالإيمان بمحمد وباتباعه مطلقًا.

٢- وأما النوع الثاني من التوسل: فهو التوسل بدعائه ﷺ وشفاعته، وهذا إنما

ينتفع به من دعا له الرسول، وشفع فيه، ولا يكون ذلك إلا مع الإيمان به.

وأما بدون الإيمان به، فإن الكفار والمنافقين لا تنفعهم شفاعة ولا دعاء؛ ولهذا نُهي عن الاستغفار لعمه، ولأبيه، وأمه، كما نهي عن الاستغفار للمنافقين.

لكن من خف كفره بسبب نصرته له وحمايته إياه، فقد تنفعه شفاعته في تخفيف العذاب عنه لا في إسقاط العذاب بالكلية؛ كما شفع لعمه أبي طالب؛ لأنه كان يحوطه ويحميه فجعله الله في ضحضاح من النار، وكذلك قد ينفع دعاؤه للمشركين برفع العذاب عنهم في الدنيا.

وقد يدعو لبعض الكفار بأن يرزقه الله، أو يهديه فيحصل له ذلك، كما دعا لأم أبي هريرة فهداها الله، وكما دعا لدوس فاستجيب له، وقد روي أنه استسقى لبعض المشركين لما طلبوا إليه ذلك فسقاهم الله.

٣- ولكن ليس دعاء الأنبياء وشفاعتهم بمنزلة الإيمان بهم وطاعتهم؛ فإن الإيمان بهم وطاعتهم توجب سعادة الآخرة والنجاة من العذاب مطلقًا، إذ من المعلوم أن كل من مات مؤمنًا بالله ورسوله مطيعًا لله ورسوله كان من أهل السعادة قطعًا، ومن مات كافرًا بما جاء به الرسول فهو من أهل النار قطعًا، وأما الشفاعة والدعاء، فإن انتفاع العباد به موقوف على شروط وله موانع.

فالشفاعة للكفار مثلًا بالنجاة من النار والاستغفار لهم مع موتهم على الكفر لا تنفعهم، ولو كان الشفيع أعظم الشفعاء جاهًا، فلا شفيع أعظم من محمد، وإبراهيم خليل الرحمن -عليهما الصلاة والسلام-، ومع ذلك لم ينفع استغفار إبراهيم لأبيه، ولا شفاعته له يوم القيامة.

وكذلك سيد الشفعاء محمد ﷺ عوتب على الاستغفار لعمه أبي طالب لما مات على الكفر، قال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوٓا أَن يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوٓا أُولِي قُرْبَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ﴾ [التوبة:١١٣]. وكذلك لما زار قبر أمه، استأذن في أن يستغفر لها فلم يؤذن له.

وفي الصحيح، عن أبي هريرة عنه لما أنزلت هذه الآية: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء:٢١٤]. دعا رسول الله ﷺ قريشًا فاجتمعوا فعمَّ وخصَّ فقال: «يا بني كعب بن لؤي، أنقذوا أنفسكم من النار، يا بني مرة بن كعب أنقذوا أنفسكم من النار، يا بني عبد شمس، أنقذوا أنفسكم من النار، يا بني عبد مناف، أنقذوا أنفسكم من النار، يا بني عبد المطلب أنقذوا أنفسكم من النار، يا فاطمة أنقذي نفسك من النار، فإني لا أملك لكم من الله شيئًا غير أن لكم رحمًا سأبلُّها ببلالها».

وعن عائشة رضي الله عنها لما نزلت: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ قام رسول الله ﷺ، فقال: «يا فاطمة بنت محمد، يا صفية بنت عبد المطلب، لا أملك لكم من الله شيئًا سلوني من مالي ما شئتم».

٤- وأما شفاعته ودعاؤه للمؤمنين، فهي نافعة في الدنيا والدين باتفاق المسلمين، وكذلك شفاعته لبعض المؤمنين بزيادة الثواب ورفع الدرجات.

وأما شفاعته لأهل الذنوب من أمته فمتفق عليها بين الصحابة والتابعين وسائر أئمة المسلمين.

وأنكرها كثير من أهل البدع من الخوارج، والمعتزلة، وقالوا: إن من يدخل النار لا يخرج منها بشفاعة ولا غيرها، إذ لا يجتمع عندهم في الشخص الواحد ثواب وعقاب؛

بل هو إما من أهل الجنة؛ فلا يدخل النار، وإما من أهل النار؛ فلا يدخل الجنة.

واحتج هؤلاء لمذهبهم بالآيات التي فيها نفي للشفاعة كقوله تعالى من سورة البقرة: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾ [البقرة:٤٨]. وقوله من السورة نفسها: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنفَعُهَا شَفَاعَةٌ﴾ [البقرة:١٢٣]. وكذلك قوله: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾ [البقرة:٢٥٤].

وكقوله من سورة غافر: ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر:١٨].

ومن سورة المدثر: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ [المدثر:٤٨].

وقد أجاب أهل السنة عن هذه الآيات بأحد جوابين:

١- أحدهما: أنها لا تنفع المشركين بدليل قوله تعالى: ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر:١٨]. والظلم هنا: هو الكفر.

وقوله: ﴿وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ الدِّينِ ﴿٤٦﴾ حَتَّىٰ أَتَانَا الْيَقِينُ ﴿٤٧﴾ فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ [المدثر:٤٦-٤٨]. فنفى نفع الشفاعة لهم لتكذيبهم.

٢- الجواب الثاني: أن المراد: نفي الشفاعة التي يثبتها أهل الشرك لأصنامهم ويثبتها المبتدعة من أهل الكتاب والمسلمين لأنبيائهم وصالحيهم، وهي التي تكون بغير إذن الله ورضاه عن المشفوع فيه.

فهؤلاء لجهلهم يظنون أن لبعض الخلق عند الله من القدر أن يشفع عنده بغير إذنه كما يشفع الناس بعضهم عند بعض فيقبل المشفوع عنده شفاعة الشافع لحاجته إليه رغبة أو رهبة فهذه هي الشفاعة التي أبطلها الله ورسوله، وذم المشركين عليها وكفَّرهم بها.

أما الشفاعة لمن يأذن الله له أن يشفع فيمن رضي قوله وعمله إذا كان عليه ذنوب يحتاج فيها إلى الشفاعة فهي ثابتة بالكتاب والسنة الصحيحة، قال تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة:٢٥٥]. فدلت هذه الآية على أن الشفاعة واقعة؛ ولكنها مقيدة بالإذن منه سبحانه.

وقال -جل شأنه-: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء:٢٨].

وقال: ﴿۞وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ﴾ [النجم:٢٦].

وقال: ﴿يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَرَضِىَ لَهُۥ قَوْلًا﴾ [طه:١٠٩].

فهذه الآيات كلها دالة على وقوع الشفاعة بشرطين:

١- الإذن للشافع.

٢- والرضا عن المشفوع فيه.

٥- وأما الثالث من أنواع التوسل: فهو اتخاذ وسائط وشفعاء من الموتى والغائبين يتقرب بعبادتهم إلى الله، ويعتقد عابدوهم أن لهم مع الله شركة فهم الذين يرفعون حوائج العباد إليه، ويطلبون منه قضاءها، وهو سبحانه لابد أن يقبل شفاعتهم لما لهم من جاه ومنزلة عنده، فهذا النوع من التوسل شرك صريح، والمشركون من هؤلاء تراهم يخاطبون الميت عند قبره، أو يخاطبون الحي وهو غائب، كما لو كان حاضرًا حيًّا.

فيقول أحدهم: يا سيدي فلانًا، أنا في حسبك، أنا في جوارك، اشفع لي إلى الله، سل الله أن ينصرنا على عدونا، سل الله أن يكشف عنا هذه الشدة، أشكو إليك كذا وكذا.

أو يقول أحدهم: سل الله أن يغفر لي ويتلو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾ [النساء:٦٤]. على أنها تتناول طلب الاستغفار منه بعد موته ويقولون: إذا طلبنا منه الاستغفار بعد موته كنا بمنزلة الصحابة الذين طلبوا منه ﷺ الاستغفار بعد موته.

وهذا كذب على الصحابة، فإن أحدًا منهم لم يطلب من النبي ﷺ بعد موته أن يشفع له، ولا سأله شيئًا، ولا ذكر ذلك أحد من أئمة المسلمين في كتبهم.

بل هو مخالف لإجماع الصحابة والتابعين لهم بإحسان ولسائر أئمة المسلمين، وإنما ذكر ذلك من ذكره من متأخري الفقهاء الذين نشئوا في عصور البدعة.

٦- فهذه الأنواع من خطاب الملائكة والأنبياء والصالحين بعد موتهم عند قبورهم أو في مغيبهم، أو خطاب تماثيلهم هو أعظم أنواع الشرك الموجود في المشركين عبدة الأوثان، وفي مبتدعة أهل الكتاب والمسلمين الذين أحدثوا من الشرك في العبادة ما لم يأذن به الله.

نعم، إن هذا قد يفعله كثير من الناس ممن له عبادة وزهد، وقد يذكرون فيه حكايات ومنامات ولكن هذا كله من الشيطان إذ هو ليس بمشروع، فلا هو واجب، ولا مستحب باتفاق أئمة المسلمين، ومعلوم أن من تعبد بعبادة ليست واجبة ولا مستحبة، وهو يعتقدها واجبة أو مستحبة فهو ضال مبتدع، وبدعته بدعة سيئة لا بدعة حسنة باتفاق أئمة الدين.

٧- وإذا كان كثير من الناس يذكرون في هذه الأنواع من الشرك منافع ومصالح ويحتجون عليها بحجج من جهة الرأي والذوق، أو من جهة التقليد، والمنامات ونحو ذلك.

فالجواب على هؤلاء من طريقين:

أحدهما: الاحتجاج بالنص والإجماع.

والثاني: الاعتبار ببيان ما في ذلك من الفساد الذي يرجح على ما يظن فيه من مصلحة.

أما الأول، فيقال: قد عُلم بالاضطرار والتواتر من دين الإسلام، وبإجماع سلف الأمة وأئمتها أن ذلك ليس بواجب ولا مستحب.

وعلم أيضًا أن النبيﷺ، والأنبياء قبله لم يشرعوا للناس أن يدعو الملائكة والأنبياء والصالحين، ويستشفعوا بهم لا بعد مماتهم، ولا في مغيبهم، فأهل الكتاب ليس عندهم عن أنبيائهم نقل بذلك، كما أن المسلمين ليس عندهم عن نبيهم نقل بذلك، ولا فعل هذا أحد من أصحاب نبيهم والتابعين لهم بإحسان، ولا استحب ذلك أحد من أئمة المسلمين، لا الأئمة الأربعة، ولا غيرهم، ولا ذكر أحد منهم في مناسك الحج ولا غيرها أنه يستحب لأحد أن يسأل النبيﷺ عند قبره أن يشفع له، أو يدعو لأمته، أو يشكو إليه ما نزل بأمته من مصائب الدنيا والدين.

وقد كان أصحابهﷺ يُبتلون بأنواع البلاء بعد موته، فتارة بالجدب، وتارة بنقص الرزق، وتارة بالخوف وقوة العدو، ومع ذلك لم يُؤثر عن أحد منهم أنه جاء إلى قبر الرسولﷺ فقال: نشكو إليك جدب الزمان، أو قوة العدو، أو كثرة الذنوب، أو قال: سل الله لنا أو لأمتك أن يرزقهم الله، أو ينصرهم أو يغفر لهم.

هذا وما يشبهه من البدع المحدثة التي لم يستحبها أحد من أئمة المسلمين، وهي ليست واجبة، ولا مستحبة، وكل بدعة ليست واجبة ولا مستحبة فهي بدعة سيئة وضلالة باتفاق المسلمين.

ومن تقرب إلى الله بما ليس من الحسنات المأمور بها أمر إيجاب أو استحباب فهو ضال متبع للشيطان، وسبيله من سبيل الشيطان، لاسيما وليس معه في بدعته إمام من أئمة المسلمين، ولا مجتهد يعتمد على قوله في الدين، فكيف إذا كان المنازع ممن ليس من المجتهدين ولا معه دليل شرعي؟ وإنما اتبع من تكلم في الدين بلا علم ولا هدى ولا كتاب منير؟

٨- ومع أن النبي ﷺ لم يشرع هذا، ولا أمر به إيجابًا ولا استحبابًا فإنه قد حرم ذلك، وحرم ما يفضي إليه، كما حرم اتخاذ قبور الأنبياء والصالحين مساجد، مع أن المكان المتخذ مسجدًا إنما يقصد فيه عبادة الله ودعاءه لا دعاء المخلوقين.

فحرم النبي ﷺ أن تتخذ قبورهم مساجد بقصد الصلوات فيها، كما تقصد المساجد، وإن كان القاصد لذلك إنما يقصد عبادة الله وحده؛ لأن ذلك ذريعة إلى أن يقصدوا المسجد لأجل صاحب القبر، ودعائه والدعاء به، والدعاء عنده.

فنهى رسول الله ﷺ عن اتخاذ هذا المكان لعبادة الله وحده لئلا يتخذ ذريعة إلى الشرك بالله، والفعل إذا كان يفضي إلى مفسدة وليس فيه مصلحة راجحة ينهى عنه، كما نهى عن الصلاة في الأوقات الثلاثة (وقت طلوع الشمس، واستوائها، وغروبها) لما في ذلك من المفسدة الراجحة، وهي التشبه بالمشركين المفضي إلى الشرك.

فإذا كان نهيه عن الصلاة في هذه الأوقات لسد ذريعة الشرك؛ لئلا يفضي ذلك إلى السجود للشمس ودعائها؛ فكذلك نهى عن اتخاذ قبور الأنبياء والصالحين مساجد لئلا يفضي ذلك إلى دعائهم والسجود لهم، ومعلوم أن ذلك أعظم تحريمًا من مجرد اتخاذ قبورهم مساجد.

٩- ولهذا كانت زيارة قبور المسلمين على وجهين:

زيارة شرعية.

وزيارة بدعية.

فالزيارة الشرعية: أن يكون مقصود الزائر الدعاء للميت كما يقصد بالصلاة على جنازته الدعاء له، ولهذا كانت الصلاة على الموتى من المؤمنين والقيام على قبورهم من السنة المتواترة.

فكان النبي ﷺ يصلي على موتى المسلمين، وقد شرع ذلك لأمته، وكان إذا فرغ من دفن الميت يقول: «استغفروا لأخيكم وسلوا له التثبيت فإنه الآن يسأل».

وكان يزور أهل البقيع، والشهداء بأحد، ويعلم أصحابه إذا زاروا القبور أن يقول أحدهم: **«السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين، وإنا إن شاء الله تعالى بكم لاحقون، ويرحم الله المستقدمين منا والمستأخرين، نسأل الله لنا ولكم العافية، اللهم لا تحرمنا أجرهم، ولا تفتنا بعدهم».**

أما الزيارة البدعية: فهي التي يقصد بها أن يطلب من الميت الحوائج، أو يطلب منه الدعاء والشفاعة، أو يقصد الدعاء عند قبره لظن القاصد أن ذلك أجوب للدعاء.

فالزيارة على هذه الوجوه كلها مبتدعة لم يشرعها النبي ﷺ، ولا فعلها الصحابة، لا عند قبر النبي ﷺ، ولا عند غيره، وهي من جنس الشرك، وأسباب الشرك.

بل لو قصد الصلاة عند قبور الأنبياء والصالحين من غير أن يقصد دعاءهم أو الدعاء عندهم لكان ذلك محرمًا منهيًّا عنه، ولكان صاحبه متعرضًا لغضب الله، ولعنه،

فكيف بمن يقصد دعاء الميت والدعاء عنده وبه، ويعتقد أن ذلك من أسباب إجابة الدعوات، وقضاء الحاجات، وقد كان تعظيم القبور والعكوف عليها أول أسباب الشرك في قوم نوح، وأول عبادة الأوثان في بني آدم.

قال ابن عباس رضي الله عنهما: «كان بين آدم ونوح عشرة قرون كلهم على الإسلام، ثم ظهر الشرك بسبب تعظيم قبور صالحيهم». فَجَعْلُ القبور أوثانًا هو أول الشرك؛ ولهذا يحصل عند القبور لبعض الناس أن يسمع خطابًا، أو يرى شخصًا، أو يشاهد بعض التصرفات العجيبة، فيظن الجاهل أن ذلك الذي حدث من كرامات الميت، مع أنه قد يكون من الجن والشياطين.

ويتبين ذلك بأمور منها:

١- أن يقرأ آية الكرسي بصدق، فإذا قرأها تغيب ذلك الشخص أو ساخ في الأرض، أو احتجب، ولو كان رجلًا صالحًا، أو ملكًا، أو جنيًّا مؤمنًا لم تضره آية الكرسي؛ وإنما تضر الشياطين.

٢- أن يستعيذ بالله من الشياطين لاسيما بالمعوذة الشرعية التي علمها جبريل للنبي -عليهما السلام- حين كادته الشياطين حتى جاء شيطان منهم بشعلة من نار يريد أن يحرق بها النبي ﷺ فرعب منه، فأتاه جبريل عليه السلام فقال: «يا محمد. قل. قال: وما أقول؟ قال: قل: أعوذ بكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر من شر ما خلق وذرأ وبرأ، ومن شر ما ينزل من السماء، ومن شر ما يعرج فيها، ومن شر ما يلج في الأرض، ومن شر ما يخرج منها، ومن شر فتن الليل والنهار، ومن شر كل طارق يطرق إلا طارقًا يطرق بخير يا رحمن».

فطفئت نارهم، وهزمهم الله ﷻ فإذا كانت الشياطين تأتي الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام- لتؤذيهم وتفسد عبادتهم، فيدفعهم الله بما يؤيد به الأنبياء من الدعاء والذكر والعبادة، فكيف بمن هو دون الأنبياء؟!

لكن من كان متبعًا للأنبياء فإن الله ينصره بما ينصر به الأنبياء، وأما من ابتدع دينًا لم يشرعوه من الغلو في الأنبياء والصالحين والشرك بهم، فإن هذا تتلعب به الشياطين.

١٠- والشياطين يوالون من يفعل ما يحبونه من الشرك، والفسوق، والعصيان، فتارة يخبرونه ببعض الأمور الغائبة؛ ليكاشف الناس بها، وتارة يؤذون من يريد أذيته بقتل وتمريض ونحو ذلك، وتارة يجلبون له من يريد من الإنس، وتارة يسرقون له ما يسرقونه من أموال الناس من نقد، وطعام، وثياب، وغير ذلك، وتارة يحملونه في الهواء، ويذهبون به إلى مكان بعيد فيظن جهلة الناس أن ذلك من الأولياء، وأن تلك كرامات له، وما هي إلا من فعل الشياطين.

وهناك من الحكايات في هذا الباب ما يطول وصفه، فإنه ما من أحد يعتاد دعاء الميت، والاستغاثة به نبيًّا كان أو غير نبي إلا وقد وقع له من ذلك ما يكون سبب ضلاله، بأن يرى عند دعائه للميت أو الغائب من يكون في صورة من دعاه، أو من يظن أنه في صورته، فيقول له: أنا فلان ويكلمه ويقضي حاجته، فيظن الداعي، أو المستغيث أن الميت المستغاث به هو الذي كلمه، وقضى مطلوبه؛ وإنما هو من الجن والشياطين، ولا يجوز أن يكون ملكًا من الملائكة؛ لأنها لا تعين المشركين، وإنما تلك أحوال شيطانية تأتي نتيجة ضلال هؤلاء وشركهم وبدعتهم وجهلهم، وهي دلالات وعلامات على ذلك.

ولكن الجاهل الضال يظن أنها نتيجة إيمانهم وولايتهم، وأنها علامات ودلالات

على ذلك، إذ ليس عنده فرق بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، فأولياء الله هم المؤمنون المتقون، وكراماتهم إنما تكون ثمرة إيمانهم وتقواهم لا ثمرة الشرك والبدعة والفسوق، وهم لا يستعملون هذه الكرامات إلا في حجة للدين أو في حاجة للمسلمين.

وأما هؤلاء فسبب خوارقهم الكفر والفسوق والعصيان فهي لا تدل على إيمانهم، فضلًا عن ولايتهم.

والمقصود هنا: أن من أعظم أسباب ضلال هؤلاء القبوريين ما يرونه، أو يسمعونه عند هذه القبور، كالإخبار عن غائب، أو أمر يتضمن قضاء حاجة، أو نحو ذلك، فإنه إذا شاهد أحدهم القبر قد انشق وخرج منه شيخ بهي عانقه أو كلمه ظن أن ذلك هو النبي أو الصالح المقبور، والقبر في الحقيقة لم ينشق وإنما الشيطان مَثَّل له ذلك، ومن هؤلاء من يقول لذلك الشخص الذي رآه قد خرج من القبر: لا؛ نحن لا نبقى في قبورنا؛ بل من حين يقبر أحدنا يخرج من قبره يمشي بين الناس إلى غير ذلك من أعمال معروفة.

وأهل الضلال إما أن يكذبوا بها، وإما أن يظنوها من كرامات أولياء الله، ويظنوا أن ذلك الشخص هو نفس النبي أو الرجل الصالح أو ملك في صورته؛ والحقيقة أنه شيطان تمثل له في صورة ذلك المقبور لإضلاله وفتنته.

والحاصل: أن الذين يدعون الأنبياء والصالحين بعد موتهم عند قبورهم هم من المشركين الذين يدعون غير الله، فهم بمنزلة الذين يدعون الكواكب والذين اتخذوا الملائكة والنبيين أربابًا.

ولهذا يكثر النهي في القرآن عن دعاء غير الله لا من الملائكة، ولا الأنبياء، ولا غيرهم، فإن هذا إما شرك أو ذريعة إلى الشرك، بخلاف ما يطلب من أحدهم في حياته من

الدعاء والشفاعة، فإنه لا يفضي إلى ذلك، فإن أحدًا من الأنبياء والصالحين لم يُعبَد في حياته بحضرته، فإنه ينهى عن ذلك، بخلاف دعائهم بعد موتهم، أو دعائهم في مغيبهم، فإنه ذريعة إلى الشرك.

١١- وأصل سؤال الخلق الحاجات الدنيوية التي لا يجب عليهم فعلها ليس واجبًا على السائل ولا مستحبًّا؛ بل المأمور به سؤال الله تعالى، والرغبة إليه، والتوكل عليه.

وسؤال الخلق في الأصل محرم؛ لكنه أُبيح للضرورة وتَرْكُه توكلًا على الله أفضل.

وفي صحيح مسلم، عن عوف بن مالك: «أن النبي ﷺ بايع طائفة من أصحابه وأسرَّ إليهم كلمة خفية: **ألَّا يسألوا أحدًا من الناس شيئًا**. قال عوف: «فلقد رأيت بعض أولئك النفر يسقط السوط من يده، فلا يقول لأحدنا ناولني إياه».

وفي الصحيحين، عن النبي ﷺ قال: **«يدخل من أمتي الجنة سبعون ألفًا بغير حساب. فقيل: من هم يا رسول الله؟ قال: هم الذين لا يسترقون، ولا يكتوون، ولا يتطيرون وعلى ربهم يتوكلون»**.

فمدح هؤلاء بأنهم لا يسترقون أي: لا يطلبون من أحد أن يرقيهم مع أن الرقية من جنس الدعاء، وطلبها جائز، ولا شك أن دعاء المسلم لأخيه حسن مأمور به.

وقد ثبت في الصحيح من حديث أبي الدرداء مرفوعًا: **«ما من رجل يدعو لأخيه بظهر الغيب إلا وكَّل الله به ملكًا كلما دعا لأخيه بدعوة قال الملك الموكل به: آمين ولك بمثله»**.

وأما سؤال المخلوق أن يقضي حاجته، أو يدعو له فلم يؤمر به فليس بواجب ولا مستحب؛ بل إن فيه ثلاث مفاسد:

١- مفسدة الافتقار إلى غير الله، وهي نوع من الشرك.

٢- مفسدة إيذاء المسئول وهي نوع من ظلم الخلق.

٣- وفيه ذل لغير الله وهو ظلم للنفس.

فسؤال المخلوق مشتمل على أنواع الظلم الثلاثة.

١٢- وأما سؤاله ﷺ أمته أن يدعو له بالوسيلة والفضيلة، فذلك من باب أمرهم بما ينتفعون به، كما يأمرهم بسائر الواجبات والمستحبات وإن كان هو أيضًا ينتفع بدعائهم، كما ينتفع بما يأمرهم به من العبادات والأعمال الصالحة.

فإنه لما كان هو الذي يدعوهم إلى ما يفعلونه من الخيرات كان له مثل أجورهم فيما يفعلونه من غير أن ينقص من أجورهم شيء؛ كما في الصحيح عنه ﷺ: «من دعا إلى هدى، كان له من الأجر مثل أجور من اتبعه من غير أن ينقص من أجورهم من شيء». ولهذا لم تجر عادة السلف بأن يهدوا إليه ثواب الأعمال؛ لأن له مثل ثواب أعمالهم بدون الإهداء من غير أن ينقص من ثوابهم شيء.

فالنبي ﷺ -فيما يطلبه من أمته من الدعاء له- ليس طلبه طلب سؤال؛ بل طلب أمر وترغيب، ومن قال لغيره من الناس: ادع لي، وقصده: أن ينتفع ذلك المأمور بالدعاء، وينتفع هو أيضًا بأمره ويفعل ذلك المأمور به كما يأمره بسائر أفعال الخير فهو مقتدٍ بالنبي ﷺ مؤتم به.

وأما إذا لم يكن مقصوده إلا طلب حاجته هو ولم يقصد انتفاع الداعي، ولا الإحسان إليه، فهذا ليس من المقتدين برسول الله ﷺ ولا المؤتمين به.

وأما سؤال الميت فليس بمشروع فهو ليس بواجب، ولا مستحب، ولا مباح، ولم يفعل هذا قط أحد من الصحابة، ولا التابعين لهم بإحسان ولا استحب ذلك أحد من سلف الأمة.

بل إن الشيطان هو الذي زين ذلك لأتباعه فجعل قصدهم من ذلك إنما هو الشرك بالخالق وإيذاء المخلوق، فإنهم إذا كانوا إنما يقصدون بزيارة قبور الأنبياء والصالحين سؤالهم أو السؤال عندهم ولا يقصدون بذلك السلام عليهم، ولا الدعاء لهم كانوا بذلك مشركين وكانوا مؤذين ظالمين لمن يسألونه، وكانوا ظالمين لأنفسهم، فجمعوا بين أنواع الظلم الثلاثة.

فالذي شرعه الله ورسوله كله توحيد وعدل وإحسان وإخلاص وصلاح للعباد في المعاش والمعاد، وأما ما لم يشرعه الله ورسوله من العبادات المبتدعة، فكله شرك وظلم وإساءة وإفساد للعباد في المعاش والمعاد.

١٣- إذا عرف هذا فقد تبين أن لفظ (الوسيلة) و(التوسل) فيه إجمال واشتباه يجب أن تُعرف معانيه؛ فإن كثيرًا من اضطراب الناس في هذا الباب وغيره هو بسبب ما وقع من الإجمال والاشتراك في الألفاظ ومعانيها، وحينئذٍ فلفظ التوسل له معنيان صحيحان باتفاق المسلمين، ويراد به معنى ثالث غير صحيح.

فأما المعنيان الصحيحان:

فأحدهما -هو أصل الإيمان والإسلام-: وهو التوسل بالإيمان بهﷺ وبطاعته.

والثاني: هو التوسل بدعائه وشفاعته.

ومن هذا: قول عمر بن الخطاب ﷺ في حديث الاستسقاء: «اللهم إنا كنا إذا أجدبنا توسلنا إليك بنبيناء فتسقيناء وإنا نتوسل إليك الآن بعم نبيناء فاسقنا».

يقصد عمر: التوسل بدعاء العباس وشفاعته لا بذاته، إذ لو كان التوسل بالذات مشروعًا؛ لكان هو أولى من العباس، فلما عدلوا عن التوسل به إلى عمه علم أن ما كان يفعل في حياته من الدعاء والشفاعة قد تعذر بموته، بخلاف التوسل بالإيمان به ﷺ وبطاعته، فإنه مشروع دائمًا في حياته وبعد موته.

وأما المعنى الثالث للتوسل: فهو الإقسام على الله بذاته، والسؤال بذاته فهذا هو الذي لم يكن الصحابة يفعلونه لا في الاستسقاء، ولا في غيره، ولا في حياته، ولا بعد موته، ولا عند قبره، ولا غير قبره؛ وإنما ينقل ذلك عمن ليس قوله حجة اعتمادًا على أحاديث ضعيفة مرفوعة أو موقوفة.

فلا يجوز لأحد أن يقسم على الله بأحد من خلقه؛ لأنه إذا حرَّم أن يقسم بمخلوق على مخلوق؛ فلأن يمنع أن يقسم على الخالق بمخلوق أولى وأحرى، والحلف بالمخلوق حرام عند الجمهور، وقد حكي إجماع الصحابة على ذلك.

فقد أثر عن عبد الله بن مسعود، وابن عباس، وابن عمر قولهم: «لأن أحلف بالله كاذبًا أحب إلي من أن أحلف بغير الله صادقًا». وذلك لأن الحلف بغير الله شرك، والشرك أعظم من الكذب.

وأما السؤال بالمخلوق إذا كانت فيه باء السبب، لا باء القسم كأن يسأله بالإيمان والعمل الصالح، فذلك جائز، كما يدل عليه حديث الثلاثة الذين أووا إلى الغار فانحدرت صخرة من أعلى الجبل سدت عليهم فم الغار، فتوسل كل منهم إلى الله

بعمل عظيم أخلص لله فيه ففرج الله عنهم، وخرجوا يمشون.

ومن هذا قول ابن مسعود ﷺ في دعائه وقت السحر: «اللهم أمرتني فأطعتك، ودعوتني فأجبتك، وهذا سَحَرٌ فاغفر لي».

وكذلك إذا سأل الله بوعده؛ لأن وعده يقتضي إنجاز ما وعد به، ومنه قوله تعالى من سورة آل عمران: ﴿رَبَّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ﴾ [آل عمران:١٩٤].

ومنه: أيضًا قوله ﷺ في دعائه يوم بدر: «اللهم أنجز لي ما وعدتني». وكذلك لو سأل الله بإيمانه بمحمد ﷺ ومحبته له، وطاعته له، واتباعه له، لكان قد سأل الله بسبب عظيم يقتضي إجابة الدعاء؛ بل هو أعظم الأسباب والوسائل.

١٤- وأما إذا سأل الله بجاه أحد من الأنبياء والصالحين، أو بحرمته فذلك يقتضي أن لهم جاهًا وحرمة وهذا صحيح؛ ولكن ليس مجرد جاههم وحرمتهم مما يقتضي إجابة دعائه حتى يسأل الله بذلك بل جاههم ينفعه إذا اتبعهم وأطاعهم فيما أمروا به، أو تأسى بهم فيما سنوه للمؤمنين.

وينفعه أيضًا إذا دعوا له وشفعوا فيه، فإذا لم يكن منهم دعاء ولا شفاعة ولا منه هو سبب يقتضي الإجابة لم يكن سؤاله بجاههم نافعًا له عند الله؛ بل يكون قد سأل الله بأمر أجنبي ليس سببًا لنفعه، فلو قال رجل لمطاع كبير: أسألك بطاعة فلان لك أو بحبك له وبطاعته لك، أو بجاهه عندك؛ لكان قد سأله بأمر أجنبي لا تعلق له به.

فكذلك إحسان الله إلى هؤلاء المقربين ومحبته لهم ليس فيه إجابة دعاء من يسأل الله بهم.

وإنما يوجب إجابة دعائه أحد أمرين:

١- إما سبب منه، وهو طاعته لهم.

٢- وإما سبب منهم، وهو شفاعتهم له.

فإذا انتفى هذا وهذا؛ فلا سبب.

وأما السؤال بحق فلان، فهو مبني على أصلين:

أحدهما: ما له من الحق عند الله.

والثاني: هل يسأل الله بذلك أم لا؟

أما الأول: فللناس فيه ثلاثة مذاهب:

١- فمنهم من يقول: للمخلوق على الخالق حق يعلم بالعقل، وقاس الخالق على المخلوق، وهذا مذهب المعتزلة وأضرابهم.

٢- ومنهم من يقول: لا حق للمخلوق على الخالق بحال لكن يعلم ما يفعله سبحانه بحكم وعده وخبره، وهذا مذهب الجهمية والأشعرية.

٣- ومنهم من يقول: بل كتب الله على نفسه الرحمة، وأوجب على نفسه حقًا لعباده المؤمنين كما حرم الظلم على نفسه لم يوجب ذلك مخلوق عليه؛ بل هو بحكم رحمته وحكمته وعدله.

فمن قال ليس للمخلوق على الخالق حق يسأل به، فهو صحيح إذا أريد بذلك أنه ليس للمخلوق عليه حق بالقياس والاعتبار بخلقه، كما يجب للمخلوق على المخلوق، وهذا كما يظنه جهال العباد من أن لهم على الله سبحانه حقًا بعبادتهم.

وذلك أن النفوس الجاهلية تتخيل أن الإنسان بعبادته وعلمه يصير له على الله حق من جنس ما يصير للمخلوق على المخلوق، وتخيل مثل هذا في حق الله من جهل الإنسان وظلمه.

فإن بين الخالق والمخلوق من الفروق ما لا يخفى على من له أدنى بصيرة، منها: أن الرب تعالى غني بنفسه عما سواه، ويمتنع أن يكون مفتقرًا إلى غيره بوجه من الوجوه، بخلاف الملوك والسادة فإنهم محتاجون إلى من دونهم من القواد والحجاب والوزراء، في جلب ما ينفعهم، ودفع ما يضرهم.

ومن قال بل للمخلوق على الله حق فهو صحيح أيضًا إذا أراد به الحق الذي أخبر الله بوقوعه فإن الله صادق لا يخلف وعده وهو الذي أوجبه على نفسه بحكمته وفضله ورحمته.

فالمستحق لهذا الحق إذا سأل الله تعالى إنما يسأل إنجاز وعده، وأما غير المستحق له إذا سأله بحق ذلك الشخص فهو كما لو سأله بجاه ذلك الشخص فهو سؤال بأمر أجنبي عن ذلك السائل.

وأما سؤال الله بأسمائه وصفاته التي تقتضي ما يفعله بالعباد من الهدى، والرزق، والنصر، فهذا أعظم ما يسأل الله تعالى به.

١٥- ولا نزاع في أن ما بيَّن الله ورسوله أنه حق للعباد على الله هو حق؛ ولكن الكلام في السؤال بذلك فيقال: إن كان الحق الذي سأل الله به سببًا لإجابة السؤال حَسُنَ السؤال به مثل الحق الذي يجب لعابديه وسائليه، وأما إذا قال: بحق فلان أو فلان؛ فليس في استحقاق هؤلاء ما استحقوه من كرامة الله ما يكون سببًا لمطلوب هذا

السائل، وإن قال السبب هو دعاؤهم وشفاعتهم فهذا حق إذا كانوا قد شفعوا له، أو دعوا له، وإلا لم يكن هناك سبب.

وإن قال: السبب هو محبتي له، وإيماني به، وموالاتي له، فهذا سبب شرعي صحيح؛ ولكن التوسل بالإيمان والمحبة؛ إنما ينفع في حصول الثواب ودخول الجنة؛ ولكن إذا توسل به لحصول مطلوب دنيوي من شفاء أو رزق أو نحوهما فهو بعيد إذ لا مناسبة بين الإيمان والاتباع وبين حصول الرزق والشفاء وإن كان ذلك جائزًا في الجملة.

وما قاله العلماء: من أنه لا يجوز أن يسأل الله تعالى بمخلوق لا بحق الأنبياء، ولا غيرهم يتضمن أمرين:

أحدهما: الاقسام على الله ﷺ به، وهذا منهي عنه عند جماهير العلماء كما تقدم.

والثاني: سؤال الله تعالى به، فهذا قد يجوزه طائفة من الناس، لكن ما روي عن النبي ﷺ في ذلك كله ضعيف؛ بل موضوع، وليس عنه حديث ثابت قد يظن أن لهم فيه؛ حجة إلا حديث الأعمى، ولا حجة لهم فيه فإنه صريح في أنه إنما توسل بدعاء النبي ﷺ وشفاعته؛ لأنه طلب منه الدعاء، وقد أمره ﷺ أن يقول في دعائه: «اللهم شفعه في». ولهذا ردَّ الله عليه بصره ببركة دعاء النبي ﷺ، ولو توسل غيره من العميان الذين لم يدع لهم بالسؤال به لم تكن حالهم كحاله.

وكذلك دعاء أمير المؤمنين عمر بن الخطاب في الاستسقاء يدل على أن التوسل المشروع هو التوسل بدعائه وشفاعته لا التوسل بذاته، إذ لو كان هذا مشروعًا لم يعدل عمر ومعه المهاجرون والأنصار عن التوسل بالرسول إلى التوسل بالعباس.

١٦- وأما ما ينقله بعض الناس عن مالك من أنه جوز التوسل بالنبي ﷺ بمعنى

الإقسام به، أو السؤال به، فليس معه في ذلك نقل صحيح عن مالك، أو أحد من أصحابه وإنما يستندون في ذلك إلى حكاية مكذوبة عن مالك رواها محمد بن حميد الرازي قال: «ناظر أبو جعفر أمير المؤمنين مالكًا في مسجد رسول الله ﷺ فقال له مالك: يا أمير المؤمنين لا ترفع صوتك في هذا المسجد، فإن الله أدب قومًا فقال: ﴿لَا تَرْفَعُوٓا۟ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِىِّ﴾ [الحجرات:٢]. الآية، ومدح قومًا فقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَٰتَهُمْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ﴾ [الحجرات:٣]. الآية، وذم قومًا فقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ﴾ [الحجرات:٤]. الآية.

فاستكان لها أبو جعفر، ثم قال: يا أبا عبد الله أستقبل القبلة، وأدعو، أم أستقبل رسول الله ﷺ؟

فقال مالك: ولم تصرف وجهك عنه، وهو وسيلتك ووسيلة أبيك آدم ﷺ يوم القيامة؟ بل استقبله واستشفع به فيشفعك الله؛ قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُوا۟ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُوا۟ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾ [النساء:٦٤]».

قال شيخ الإسلام: قلت: وهذه حكاية منقطعة، فإن محمد بن حميد الرازي لم يدرك مالكًا لاسيما في زمن أبي جعفر المنصور، فإن أبا جعفر توفي بمكة سنة ثمان وخمسين ومائة، وتوفي مالك سنة تسع وسبعين ومائة، وتوفي محمد بن حميد الرازي سنة ثمان وأربعين ومائتين، ولم يخرج من بلده حين رحل في طلب العلم إلا وهو كبير مع أبيه.

وهو مع هذا ضعيف عند أكثر أهل الحديث؛ كذبه أبو زرعة، وأبو وارة، وقال صالح بن محمد الأسدي: ما رأيت أحدًا أجرأ على الله منه، وأحذق بالكذب منه. وقال

يعقوب بن أبي شيبة: كثير المناكير. وقال النسائي: ليس بثقة. وفي الإسناد أيضًا من لا يعرف حاله.

وهذه الحكاية لم يذكرها أحد من أصحاب مالك المعروفين بالأخذ عنه، ومحمد بن حميد ضعيف عند أهل الحديث إذا أسند، فكيف إذا أرسل حكاية لا تعرف إلا من جهته.

وهي حكاية تُناقض مذهب مالك من وجوه كثيرة، فقد كره مالك أن يطيل القيام عند قبر النبي ﷺ؛ بل يسلم ويمضي وكره أن يقال: زرت قبر النبي ﷺ.

ومما يدل على وهن هذه الحكاية قوله فيها: (استشفع به فيشفعك الله) مع أن الصحيح أن يقول (فيشفعه الله فيك) لأن المستشفع به طالب لشفاعته فكيف يشفع فيه؟!

وأيضًا: فإن طلب دعائه وشفاعته واستغفاره بعد موته وعند قبره ليس مشروعًا عند أحد من أئمة المسلمين، ولا ذكر هذا أحد من الأئمة الأربعة ولا قدماء أصحابهم، وإنما يذكر هذا فريق من المتأخرين، كما حكى العتبي: أن أعرابيًّا أتى قبره ﷺ وقرأ قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُوا۟ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُوا۟ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٦٤]. وأنه رأى في المنام أن الله غفر له، وهذا لم يذكره أحد من المجتهدين أصحاب المذاهب الذين يفتى الناس بأقوالهم في الدين.

ومعلوم أنه لو كان طلب دعائه وشفاعته واستغفاره عند قبره مشروعًا؛ لكان الصحابة والتابعون لهم بإحسان أعلم بذلك وأسبق إليه من غيرهم، ولذكر ذلك أئمة المسلمين.

وإذا كان مالك -رحمه الله- هو الذي قال: «لا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها». فكيف يظن به أن يشرع دينًا لم ينقل عن أحد من السلف ولا فعله أحد منهم.

١٧- والأحاديث التي تروى في هذا الباب -السؤال بذوات المخلوقين- هي من الأحاديث الواهية؛ بل الموضوعة، ولا يوجد في أئمة الإسلام من احتج بها، ولا اعتمد عليها؛ فمنها:

١- الحديث الذي رواه عبد الملك بن هارون بن عنترة عن أبيه، عن جده: «أن أبا بكر الصديق ﷺ أتى النبي ﷺ فقال: إني أتعلم القرآن ويتفلت مني، فقال له رسول الله ﷺ: قل: **اللهم إني أسألك بمحمد نبيك، وبإبراهيم خليلك، وبموسى نجيك، وعيسى روحك وكلمتك، وبتوراة موسى، وإنجيل عيسى، وزبور داود، وفرقان محمد وبكل وحي أوحيته وقضاء قضيته...**» إلخ الحديث.

قال شيخ الإسلام: وعبد الملك بن هارون بن عنترة من المعروفين بالكذب؛ قال يحيى بن معين: كذاب، وقال السعدي: دجال كذاب. وقال أبو حاتم: يضع الحديث، وقال النسائي: متروك. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال أحمد بن حنبل: ضعيف. وقال ابن عدي: له أحاديث لا يتابعه عليها أحد، وقال الحاكم في كتاب (المدخل): روى عن أبيه أحاديث موضوعة، وأخرجه أبو الفرج ابن الجوزي في الموضوعات.

٢- الحديث الذي رواه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن جده عن عمر بن الخطاب مرفوعًا وموقوفًا عليه: «إنه لما اقترف آدم الخطيئة قال: يارب أسألك بحق محمد لما غفرت لي. قال: وكيف عرفت محمدًا؟ قال: لأنك لما خلقتني بيدك ونفخت فيَّ من روحك رفعت رأسي فرأيت على قوائم العرش مكتوبًا: لا إله إلا الله، محمد رسول الله. فعلمت

أنك لم تضف إلى اسمك إلا أحب الخلق إليك. قال: صدقت يا آدم، ولولا محمد ما خلقتك».

وهذا الحديث رواه الحاكم في مستدركه من حديث عبد الله بن مسلم الفهري عن إسماعيل بن سلمة عنه.

ورواية الحاكم لهذا الحديث مما أنكر عليه؛ فإنه هو نفسه قال في كتاب المدخل: عبد الرحمن بن زيد بن أسلم روى عن أبيه أحاديث موضوعة لا يخفى على من تأملها من أهل الصنعة أن الحمل فيها عليه.

قال شيخ الإسلام: قلت: وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم ضعيف باتفاقهم، يغلط كثيرًا ضعفه أحمد بن حنبل، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي، والدارقطني.

وأما تصحيح الحاكم لهذا الحديث وأمثاله فهذا مما أنكره عليه أئمة العلم بالحديث، وقالوا: إن الحاكم يصحح أحاديث وهي موضوعة مكذوبة عند أهل المعرفة بالحديث، كما صحح حديث زريب بن شرملة الذي فيه ذكر وصي المسيح، وهو كذب باتفاق أهل المعرفة. وكذلك أحاديث كثيرة في مستدركه يصححها، وهي عند أئمة أهل العلم بالحديث موضوعة.

٣- الحديث الذي رواه موسى بن عبد الرحمن الصنعاني صاحب التفسير بإسناده عن ابن عباس مرفوعًا: «**من سره أن يوعيه الله القرآن وحفظ أصناف العلم فليكتب هذا الدعاء في إناء نظيف أو في صحف قوارير بعسل وزعفران، وماء مطر وليشربه، على الريق، وليصم ثلاثة أيام؛ وليكن إفطاره عليه ويدعو به في أدبار صلواته: اللهم إني أسألك بأنك مسئول لم يسأل مثلك ولا يسأل، وأسألك بحق محمد نبيك وإبراهيم**

خليلك، وموسى نجيك، وعيسى روحك وكلمتك ووجيهك»...إلخ.

قال شيخ الإسلام: وموسى بن عبد الرحمن هذا من الكذابين، قال فيه ابن عدي: منكر الحديث، وقال أبو حاتم ابن حبان: دجال يضع الحديث؛ وضع على ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس كتابًا في التفسير جمعه من كلام الكلبي ومقاتل، وقد روي هذا الحديث من عدة طرق وكل أسانيدها مظلمة لا يثبت بها شيء».

ثم يقول شيخ الإسلام: والمقصود أنه ليس في هذا الباب حديث واحد مرفوع إلى النبي ﷺ يعتمد عليه في هذا الباب باتفاق أهل المعرفة بحديثه؛ بل المروي في ذلك إنما هو من الموضوعات، إما تعمدًا من واضعه، وإما خطأً منه، والله أعلم.

١٨ - وفي الباب كذلك آثار عن السلف أكثرها ضعيف، فمنها:

١ - حديث الأربعة الذين اجتمعوا عند الكعبة، وسألوا وهم: عبد الله، ومصعب ابنا الزبير، وعبد الله بن عمر، وعبد الملك بن مروان، وهذا الأثر ذكره ابن أبي الدنيا في كتاب (مجابي الدعاء) من طريق إسماعيل بن أبان الغنوي، عن سفيان الثوري، عن طارق بن عبد العزيز، عن الشعبي قال: «رأيت عجبًا كنا بفناء الكعبة، أنا، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزبير، ومصعب بن الزبير، وعبد الملك بن مروان.

فقال القوم: بعد أن فرغوا من حديثهم ليقم كل رجل منكم وليأخذ بالركن اليماني، وليسأل الله حاجته، فإنه يعطى من سعة، ثم قالوا: قم يا عبد الله بن الزبير، فإنك أول مولود في الإسلام بعد الهجرة، فقام فأخذ بالركن اليماني، ثم قال: اللهم إني أسألك بحرمة وجهك وحرمة عرشك، وحرمة نبيك ألَّا تميتني من الدنيا حتى توليني الحجاز ويسلم علي بالخلافة.

ثم جاء فجلس، ثم قام مصعب فأخذ بالركن اليماني، ثم قال: اللهم إنك رب كل شيء، وإليك يصير كل شيء، أسألك بقدرتك على كل شيء ألا تميتني من الدنيا حتى توليني العراق، وتزوجني بسكينة بنت الحسين.

ثم قام عبد الملك فأخذ بالركن اليماني ثم قال: اللهم رب السموات السبع، ورب الأرض ذات النبت بعد القفر أسألك بما سألك به عبادك المطيعون لأمرك، وأسألك بحقك على خلقك وبحق الطائفين حول عرشك...» إلخ الحديث.

قال شيخ الإسلام: قلت: وإسماعيل بن أبان الذي روى هذا عن سفيان الثوري كذاب، قال أحمد بن حنبل: كتبت عنه ثم حدث بأحاديث موضوعة فتركناه، وقال ابن معين: وضع حديثًا على السابع من ولد العباس يلبس الخضرة -يعني المأمون-، وقال البخاري ومسلم وأبو زرعة والدارقطني: متروك. وقال أبو حاتم: كذاب. وقال ابن حبان: يضع على الثقات.

وطارق بن عبد العزيز الذي ذكر أن الثوري روى عنه لا يعرف من هو، وقد خولف في هذه الرواية فرواها أبو نعيم عن الطبراني بإسناد خير من ذاك باتفاق أهل العلم، وليس فيه سؤال بالمخلوقات وهي من رواية عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه قال: «اجتمع في الحجر مصعب وعروة وعبد الله أبناء الزبير، وعبد الله بن عمر، فقالوا: تمنوا، فقال عبد الله بن الزبير: أما أنا فأتمنى الخلافة. وقال عروة: أما أنا فأتمنى أن يؤخذ عني العلم، وقال مصعب: أما أنا فأتمنى إمرة العراق، والجمع بين عائشة بنت طلحة، وسكينة بنت الحسين، وقال عبد الله بن عمر: أما أنا فأتمنى المغفرة».

قال ابن أبي الزناد: فنال كلهم ما تمنوا ولعل ابن عمر قد غفر له.

٢- ما رواه ابن أبي الدنيا في كتاب (مجابي الدعاء) قال: حدثنا أبو هاشم: سمعت كثير بن محمد بن كثير بن رفاعة يقول: جاء رجل إلى عبد الملك بن سعيد بن أبجر فجسَّ بطنه، فقال: بك داء لا يبرأ. قال: ما هو؟ قال: الدبيلة، فتحول الرجل فقال: الله الله الله ربي لا أشرك به شيئًا، اللهم إني أتوجه إليك بنبيك محمد، نبي الرحمة -صلى الله عليه وسلم تسليمًا- يا محمد إني أتوجه بك إلى ربك وربي يرحمني مما بي قال: فجس بطنه، فقال: قد برئت؛ ما بك من علة.

قال شيخ الإسلام: قلت: فهذا الدعاء ونحوه مما قد روي أنه أباحه قوم، ونهى عنه آخرون.

إن كان مقصود المتوسلين التوسل بالإيمان به، وبمحبته وبموالاته وبطاعته فلا نزاع بين الطائفتين، وإن كان مقصودهم التوسل بذاته فهو محل النزاع، وما تنازعوا فيه يرد إلى الله والرسول، وليس مجرد كون الدعاء حصل به المقصود يدل على أنه سائغ في الشريعة.

فإن كثيرًا من الناس يدعون من دون الله ما يدعون من الكواكب والمخلوقين، ويحصل ما يحصل من غرضه، وبعض الناس يقصد الدعاء عند الأوثان والكنائس، وغير ذلك، ويدعو التماثيل التي في الكنائس ويحصل ما يحصل من غرضه.

وبعض الناس يدعو بأدعية محرمة باتفاق المسلمين، ويحصل ما يحصل من غرضه فحصول الغرض ببعض الأمور لا يستلزم إباحته، وإن كان الغرض مباحًا، وبالجملة فإن صح ما نقل عن بعض السلف من السؤال بهﷺ فهو محل نزاع والرد فيه إلى الله والرسول كما أمر الله المؤمنين.

وأما دعاء الموتى والغائبين من الأنبياء والملائكة والصالحين والاستغاثة بهم والشكوى إليهم، فهذا مما لم يفعله أحد من السلف لا من الصحابة ولا من التابعين لهم بإحسان ولا رخص فيه أحد من أئمة المسلمين.

١٩- وأما حديث الأعمى الذي رواه الترمذي، والنسائي فهو من القسم الثاني الذي هو التوسل بدعائه وشفاعته، فإن الأعمى قد طلب من النبي ﷺ أن يدعو له بأن يرد الله عليه بصره، فقال له: «**إن شئت صبرت وإن شئت دعوت لك**. فقال: بل ادعه، فأمره أن يتوضأ ويصلي ركعتين ويتوجه إلى الله بهذا الدعاء: **اللهم إني أسألك بنبيك نبي الرحمة يا محمد يا رسول الله إني أتوجه بك إلى ربي في حاجتي هذه لتقضيها اللهم فشفعه فيَّ**».

فهذا توسل بدعاء النبي ﷺ وشفاعته بدليل قوله: «**اللهم فشفعه في**». فقد سأل الله أن يقبل شفاعة رسوله فيه، ودعاءه له.

وأما ما روي عن عثمان بن حنيف أنه علم رجلًا كان يختلف إلى عثمان ﷺ فلا يقضي حاجته، فعلمه أن يفعل مثل ما فعله الأعمى الذي دعا له النبي ﷺ، وأن ذلك الرجل لما دخل على عثمان أجلسه معه على الطنفسة وسأله عن حاجته فقضاها له، وقال له: «ما كان لك من حاجة فأتنا».

فهذه الزيادة لو كانت ثابتة لم تكن فيها حجة، وإنما غايتها: أن يكون عثمان بن حنيف ظن أن الدعاء يدعى ببعضه دون بعض، فإنه لم يأمره بكل الدعاء الوارد في حديث الأعمى؛ بل ببعضه.

وظن كذلك أن هذا جائز مشروع بعد موته ﷺ، ولفظ الحديث يناقض ذلك، فإن فيه أن الأعمى سأل النبي ﷺ أن يدعو له، وأنه علم الأعمى أن يدعو وأمره أن

يقول في دعائه: «اللهم فشفعه فيّ». وهذا إنما يصح إذا كان النبي ﷺ داعيًا له وشافعًا فيه، وهو إنما يكون في حياته لا بعد موته، ومعلوم أن الرجل لو قال بعد موت النبي ﷺ: «اللهم فشفعه فيّ». كان هذا كلامًا باطلًا لا معنى له.

مع أن عثمان بن حنيف لـم يأمره أن يسأل النبي ﷺ شيئًا، ولا أن يقول: «شفعه فيّ». ولم يأمره بالدعاء المأثور على وجهه وإنما أمره ببعضه.

وعلى كل حال فهو اجتهاد من صحابي لا تثبت به شريعة، فهو كسائر ما ينقل عن آحاد الصحابة في حسن شيء، أو إباحته، أو إيجابه، أو تحريمه إذا لم يوافقه عليه غيره من الصحابة، وكان ما ثبت عن النبي ﷺ يخالفه ولا يوافقه.

فهذا لا يكون فعله سنة يجب على المسلمين اتباعها، وإذا كان كذلك فمعلوم أنه لو ثبت عن عثمان بن حنيف أو غيره أنه جعل من المشروع المستحب أن يتوسل بالنبي ﷺ بعد موته من غير أن يكون داعيًا له ولا شافعًا فيه.

فقد علمنا أن عمر وأكابر الصحابة لم يروا هذا مشروعًا بعد مماته كما كان يشرع في حياته.

بل كانوا إذا استسقوا في حياته يتوسلون به، فلما مات لم يتوسلوا به؛ بل عدلوا إلى التوسل بعمه العباس؛ لأنه حي يملك أن يدعو ويشفع لهم.

٢٠ - **وأصل هذا الباب أن يقال:** الإقسام على الله بشيء من المخلوقات وسؤاله سبحانه بها إما أن يكون مأمورًا به أمر إيجاب، أو استحباب، وإما أن يكون منهيًّا عنه نهي تحريم أو كراهة، وإما أن يكون مباحًا لا مأمورًا به ولا منهيًّا عنه.

وإن قيل: إنه مأمور به أو مباح فلا يخلو إما أن يكون ذلك بالنسبة لجميع

المخلوقات، أو لبعضها، فمن قال إنه مأمور به، أو مباح في المخلوقات جميعها لزم أن يسأل الله تعالى بشياطين الإنس والجن، وهذا لا يقوله مسلم.

وإن قال بل يسأل بالمخلوقات المعظمة كالمخلوقات التي أقسم بها في كتابه لزم من هذا أن يسأل بالليل إذا يغشى، والنهار إلى تجلى، والشمس وضحاها، والقمر إذا تلاها .. إلخ.

ومعلوم أن سؤال الله بهذه المخلوقات أو الإقسام عليه بها من أعظم البدع المنكرة في دين الإسلام، وإن قال: بل أنا أسأله أو أقسم عليه بمعظّم دون معظّم من المخلوقات مثل الأنبياء والصالحين دون غيرهم.

قيل له: بعض المخلوقات وإن كان أفضل من بعض فكلها مشتركة في أنه لا ينبغي أن يجعل شيء منها ندًّا لله تعالى؛ فلا يعبد، ولا يتوكل عليه، ولا يخشى، ولا يتقى، ولا يصام له، ولا يسجد له، ولا يرغب إليه، لا فرق في ذلك بين الملائكة، والأنبياء، والصالحين، وغيرهم، ولا فرق بين نبي ونبي.

فإن الله قد سوى بين جميع المخلوقات في ذم الشرك بها، وإن كانت معظمة، ولم يجعل لأحد من المخلوقين سواء كان نبيًّا أو ملكًا ميزة على غيره في جواز الإشراك به بأن يقسم به أو يتوكل عليه، أو يرغب أو يرهب فإن ذلك لله وحده.

وإذا كان الإقسام بغير الله، والرغبة إليه وخشيته وتقواه ونحو ذلك هي من الأحكام التي اشتركت المخلوقات فيها فليس لمخلوق أن يقسم به، ولا أن يتقي، ويتوكل عليه، وإن كان أفضل المخلوقات ولا يستحق ذلك أحد من الملائكة والنبيين، فضلًا عن غيرهم من المشايخ والصالحين.

ولهذا نهى النبي ﷺ أن يتخذ قبره مسجدًا وأن يتخذ عيدًا، وقال في مرض موته: «لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد؛ يحذر ما صنعوا».

وقال: «اللهم لا تجعل قبري وثنًا يعبد، اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد». رواه مالك في موطئه.

وقال: «لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم، إنما أنا عبد، فقولوا: عبد الله ورسوله». متفق عليه.

وقال: «لا تقولوا ما شاء الله، وشاء محمد؛ بل ما شاء الله ثم شاء محمد». وقال له بعض الأعراب: ما شاء الله وشئت. فقال: أجعلتني لله ندًّا؟! بل ما شاء الله وحده .

وهذا تحقيق التوحيد مع أنه ﷺ أكرم الخلق على الله وأعلاهم منزلة عند الله، ولو حلف حالف بحق المخلوقين لـم ينعقد يمينه لا فرق في ذلك بين الأنبياء والملائكة وغيرهم.

ولله -تبارك وتعالى- حق لا يشركه فيه أحد لا الأنبياء ولا غيرهم: وهو أن يعبد وحده ولا يشرك به شيء.

ومن عبادته تعالى: أن يخلصوا له الدين، ويتوكلوا عليه، ويرغبوا إليه، ولا يجعلوا له ندًّا في محبته ولا خشيته، ولا دعائه.

فإن العبادة هي لله وحده فلا يصلى إلا لله، ولا يصام إلا له، ولا يحج إلا إلى بيت الله، ولا تشد الرحال إلا إلى المساجد الثلاثة؛ لكون هذه المساجد بناها أنبياء الله بإذن الله، ولا يحلف إلا بالله، ولا ينذر إلا لله، ولا يدعى إلا الله، ولا يستغاث إلا بالله.

وأما ما خلقه الله سبحانه من الحيوان والنبات والمطر والسحاب وسائر المخلوقات

فإنه لم يجعل غيره من المخلوقات واسطة في ذلك الخلق، كما جعل الرسل واسطة في التبليغ، بل يخلق ما يشاء بما يشاء من الأسباب، وليس في المخلوقات شيء يستقل بإبداع شيء؛ بل لابد للسبب من أسباب أخر تعاونه، ولابد من دفع المعارض عنه، وذلك لا يقدر عليه إلا الله وحده فما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وأما الرسل فقد تبين أنهم هم الوسائط بيننا وبين الله ﷺ في أمره ونهيه، ووعده ووعيده، وخبره، فعلينا أن نصدقهم في كل ما أخبروا به، ونطيعهم فيما أوجبوه أو أمروا به.

وإذا تكلمنا فيما يستحقه الله -تبارك وتعالى- من التوحيد بينا أن الأنبياء وغيرهم من المخلوقين لا يستحقون ما يستحقه الله -تبارك وتعالى- من خصائص فلا يشرك بهم، ولا يتوكل عليهم، ولا يستغاث بهم، كما يستغاث بالله، ولا يقسم على الله بهم، ولا يتوسل بذواتهم وإنما يتوكل بالإيمان بهم، وبمحبتهم وطاعتهم وموالاتهم وتعزيرهم وتوقيرهم ومعاداة من عاداهم وطاعتهم فيما أمروا وتصديقهم فيما أخبروا.

ودين الإسلام مبني على أصلين وهما:

أولاً: تحقيق شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وأول ذلك: ألا تجعل مع الله إلهًا آخر؛ فلا تحب مخلوقًا كما تحب الله، ولا ترجوه وتخشاه كما ترجو الله وتخشاه.

ومن سَوَّى بين المخلوق والخالق في شيء من ذلك فقد عدل بالله وجعل معه إلهًا آخر، وإن كان مع ذلك يعتقد أنه الخالق وحده.

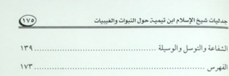
والأصل الثاني: أن نعبده سبحانه بما شرع على ألسنة رسله ولا نعبده إلا بواجب

أو مستحب، والمباح إذا قصد به الطاعة دخل في ذلك؛ والدعاء من جملة العبادات فمن دعا المخلوقين من الموتى والغائبين واستغاث بهم كان مبتدعًا في الدين مشركًا برب العالمين، متبعًا بدعة ما أنزل الله بها من سلطان.

فإن ذم من خالف وسعى في عقوبته كان ظالمًا جاهلًا معتديًا، وإن حكم بذلك فقد حكم بغير ما أنزل الله، وكان حكمه منقوضًا بإجماع المسلمين.

* * *

فهرس الموضوعات



* * *